



مكتبة دار الكتب الظاهرية مخطوطة

مجموع فيه متن الرحبية مع شروحها الثلاثة

المؤلف

مجموع من المؤلفين

الرقم

١٥٥

٧٥

٧



هذا مشتمل على مجموع فرائض اولاد متري الحبيبة

بسم الله الرحمن الرحيم
اول ما نستفتح المقالة بذكر حمد ربنا تعالى
فالحمد لله علي ما انعمنا به من اجله
ثم الصلاة بعد والسلام على نبي دينه الاسلام
محمد خاتم رسل ربه واليه من بعده وصحبه
ونسئل الله لنا العاندة فيما توأخينا من الابانته
عن مذهب الامام زيد القمي اذ كان ذلك من اهم الغرض
علما بان العلم خير واسعي فيه واوحي ماله العبد دعي
وان هذا العلم مخصوص بما قد شاع فيه عند كل العلماء
بانه اول علم يفقد في الارض حتى لا يكاد يوجد
وان زيد اخص الامم بما احباه خاتم الرساله
من قوله في فضل مذهبها افرضتم زيد وناهيكم بها
فكان اوحي باتباع التابع كالايمان وقد خاه الشافعي
فهاك فيه القول عن ابي حنيفة عن وصمة الغار

باب اسباب الميراث

اسباب ميراث الورثة ثلاثة كل يفيد ربه الورثة
وهي نكاح وولادة ونسب ما بعدهن للموارث سبب
ويمنع الشخص من الميراث واحدة من علل ثلاث
رقى وقتل واختلاف دين فافهم ليس الشك كاليقين

باب الوارثين

والوارثون من الرجال عشرة اسماء وهم معروفة مستهرة
الابن وابن الابن مهران لاه والاب واجد له وان علا
والاخ من اي الجهة كانا قد انزل الله به القران

وابن

وابن الاخ المدعي اليه بالاب فاسمع مقالا ليس بالكلذب
والعم وابن العم من ابيه فاشكر لذي الاجاز والتبني
والزوج والمعتق ذوالولاء فحجة الذكور هو لاء
والوارثات من النساء سبع لم يعط انثى غيرهن الشرع
بنت وبنت ابن وام مشفقة وزوجة وجدة ومعتقة
والاخت من اي الجهات كانت فهذه عدتهن بانته
باب الفروض المقدرة

واعلم بان الارث نوعان هما فرض وتعيين علم ما قسمنا
فالغرض فرض الكتاب ستة الفرض في الارث سواها البتة
نصف وربع ثم نصف الربع والثلث والسدس بنص الشرع
والثلثان وهي التمام فاحفظ فكل حافظ امام
فالنصف فرض خمسة افراد الزوج والانثى من الاولاد
وبنت الابن عند فقد البنت والاخت فمذهب كل مفتي
وبعدها الاخت التي من الاب عند انفاردهن عنه معصب
والربع فرض الزوج ان كان معه من ولد الزوجتين قد منع
وهو لكل زوجة او اكثر مع عدم الاولاد فيما قدرا
وذكر اولاد البنين يعتقد حيث اعتمدنا القول فذكر الولد
والتمتع للزوجة والزوجة مع البنين او مع البنات
او مع اولاد البنين فاعلم ولا تظن الجمع بشرط فافهم
والثلثان للبنات جمعا ما زاد عن واحدة فسمعا
وهو كذلك لبنات الابن فافهم مقالي ففهم صافي الذهن
وهو للاختين فما يزيد فاقضى به الاحرار والعبيد
هذه اذ انكس الام واب اولاد فاعمل بهذا تصيب

بينة

الألوكة

www.alukah.net

والثالث فرض الام حيث لا ولد والامر الاخوة جمع ذو عدد
كاشنين او كثنين او ثلاث كما حكم الذكوة فيه كالاناث
ولا ابن ابنتها او بنته كما فرضها الثلث كما بينته
وان يكن زوج وام واب فالثالث الباقي لها مرتب
وهكذا مع زوجة فصاعدا كما فلا تكن عن العلوم قاعدا
وهو الاشنين او اثنتين كما من ولد الام بغير ميم
وهكذا ان كان واو زادوا كما فالهم فيما سواه زاد
وليستوي الاناث والذكور كما قد اوضحه المصنف
والسدس فرض سبعة الفد كما اب وام غ بنت ابن وجد
والاخت بنت الاب ثم الجدة وولد الام تمام العدة
فالاب يسقطه مع الولد وهكذا الام بتزويج المهر
وهكذا مع ولد الابن الذي كما زال يقفوا ربه ويحذري
وهو لها ايضا مع الاشنين كما من اخوة الميت فقصر هذين
واجد مثل الاب عند فقده كما في حوز ما يصيبه ومده
الا اذا كان هناك اخوه كما لكونهم في القرب وهو اسوه
او ابوان معهما زوج وورث كما فالام للثالث مع الجدة
وهكذا ليس يسيرها بالاب كما في زوجة الميت وام واب
وحكمه وحكمهم يساوي كما مكمل البيان في الحالات
وبنت الابن تاخذ اسرها كما كانت مع البنت مثلا لا يجزى
وهكذا الاخت مع الاخت التي كما بالابوين يا اخرج ادلت
والسدس فرض جدة في النسب واحدة كانت لام او اب
وولد الام ينال السدسا كما والشرط في افراده لا ينسى
وان تساوى بنسب الجدة كما وكن كاهن وارثات

فالسدي

فالسديس بنين بالسوية كما في القسمة العادلة الشرعية
وان تكن قرين لام محبب كما ام اب بعدى وسدسا سلبت
وان تكن بالعكس فالقولان كما في كتب اهل العلم منصوران
لا تسقط البعدي علي العمير كما واتفق الجمل علي التصحيح
وكلم من ادله بغير وارث كما فماها حفظ من الموارث
وتسقط البعدي بذات القرب كما في المذهب الاولي فقل رجب
وقد تناهت قسمة الفروض كما من غير انكسار ولا غموض

باب التعصيب

وهذا ان ندر في التعصيب كما بكل قول موجز مصيب
فكل من احرز كل المال كما من القربات او الموالي
او كان ما يفضل بعد الفرض كما في احوال العسوة المفضلة
كالاب والجد وجد الجد كما والابن عند قربه والجد
والاخ وابن الاخ والاعمام كما والسيد المعتق ذي الانعام
وهكذا ابناهم جميعا كما فكن لما اذكره سمعيا
وما الذي البعدي مع القرب كما في الارث من حظ ولا تعصيب
والاخ والعلم وام واب كما اولي من المدي بشرط النسب
والابن والام مع الاناث كما يعصيان من الميراث
والاخوات ان تكن بنات كما فمن معصيات معصيات
وليس في النساء طرا عصبه كما الا التي منت بعثق الرقبه

باب الحجب

واجب محجوبه عن ميراث كما بالاب في احواله الثلاث
وتسقط الجدة عن ميراثه كما بالام فافرضه وقس ما له
وهكذا ابن الابن بالاب فلا كما يتبع عن الحكم الصحيح مع الاستحباب

وتسقط الاخوة بالبنين و بالاب الادنى كما روينا
 وبني البنين كيف كانوا كسان فيه الجمع والوحدان
 ويفضل ابن الام بالاستقاط كما وجد فافهمه علي احتياط
 وبالبنات وبنات الابن كما جمعوا ووجدنا فقل لي من دني
 ثم بنات الابن يستعمل متى كان البنات الثلثين يا فتى
 الا اذا عصبن الذكر كما من ولد الابن علي ما ذكرنا
 ومثلهن الاخوات اللائحة كيدلين بالقرب من الجهتان
 اذا اخذن فرضهن وافيها استقطن اولاد الاب البواليكيا
 وان يكن اخ لهن من اخر كما عصبن باطنا وظاهرا
 وليس ابنه الا في العصب كما من مثله او فوقه في النسب
باب المشتركة

وان تجد زوجا واموراها واخوة لام حازوا الثلثا
 واخوة ايضا لام واب كاستغرقوا المال بفض النقب
 فاجعلهم كما هم الام كما واجعل اباهم حجة في اليمين
 واقسم على الاخوة تلك الثلث كما فهذه المسئلة المشتركة
 وينتدك الآن بما اردنا كما في اجد والاخوة اذ وعدنا
 فالق نحو ما اقوال السماع واجمع حواشي الكلمات جمعا
 ولعلم بان اجد ذوا حوال ك انبيد عن من علي التوابعي
 يقاسم الاخوة فيهن اذا لم يعد القسم عليه بالاذى
 فتارة ياخذ الثلثا كاملا ك ان كان بالقسمة عنه نازلا
 ان لم يكن هناك ذوا سهام ك فاقنع بايضاحي عن استغرابهم
 وتارة ياخذ ثلث الباقي ك بعد ذوى الفروض والارزاق
 هذا اذا ما كانت القسمة ك تنقصه عن ذلك بالمزاحمة

بوكية الخ

وتارة ياخذ سدس المال ك وليس عنه نازلا بحال
 وهو مع الاباء عند القسم ك مثل اخ في سهمه واحكم
 الامع الام فلا يجبرها ك بل ثلث المال لها يصحبها
 واحسب بنى الاب لدى الأعداد ك وارفض بنى الام مع الاجداد
 واحكم علي الاخوة بعد العد ك حكمك فيهم عند فقد اجد
باب الكدرية

والاغت الا فرض مع اجد لها ك فيما عد امسئلة ك كملها
 زوج وام وها حيا مراها ك فاعلم فخيرامة علامها
 تعرف يا صاح بالاكدرية ك وهي بان تعرفها حريه
 في فرض النصف لها والسدس ك حتى تقول بالفروض الجملة
 ثم يعود ان اي القاسم ك كما مضى فاحفظه واشكرنا ظم

باب الحساب

وان تد معرفة الحساب ك لتتدي به الي الصواب
 وتعرف القسمة والتفصلا ك وتعرف التصحيح والتاصيلا
 فاستخرج الاصول في المسائل ك والالتك عن حفظها بذاهل
 فانهم سبعة اصول ك ثلاثة منهم قد تقول
 وبعدها اربعة تمام ك لا حول يعرفها ولا انثالام
 فالسدى من ستة اشهر يد ك والثلك والرابع من اثنى عشر
 والثلث ان ضمن اليه السدى ك فاصله الصادق فيه الحرس
 اربعة يتبعها عشرون ك يعرفها الحساب اجمعونا
 فهذه الثلاثة الاصول ك ان كثرت ففرضها تقول
 فتبلغ الستة عقد العشر ك في صورة معروفة مستهرة
 وتلحق التي يليها في الاثر ك بالهول افراد الي سبع عشر

شبكة



والعدد الثالث قد يعول ٥ بثمنه فاعمل بما قول
والنصف والباقي والنصفان ٥ اصلهما في حكمهم اثنان
والثلث من ثلاثة يكون ٥ والرابع من اربعة مسنون
والثمن ان كان فمن ثمانية ٥ فهذه هي الاصول الثانية
لا يدخل العول عليها فاعلم ٥ ثم اسلك التصحيح فيها تسلم
وان تكن من اصلها تصحح ٥ فترك تطويل الحساب ربح
فاعط كل سهم من اصلها ٥ مكمل او ما يقل من عولها
وان ترى السهام ليست تقسم ٥ على ذوي الميراث فاتبع ما رسم
واطلب طريق الاختصار في العمل ٥ بالوقف والضرب بجانبك الزلل
واردد الي الوقف الذي يوافق ٥ واضربه في الاصل فانت الحاذق
ان كان جنسا واحدا او اكثر ٥ فاحفظ ودع عنك اجدال والمرا
وان ترى الكسر على اجناس ٥ فانها في الحكم عند الناس
تخصر في اربعة اقسام ٥ يعرفها الماهر في الاحكام
مماثل من بعده مناسب ٥ وبعده موافق مصاحب
والرابع المبين الخالف ٥ ينبغي عن تفصيله العارف
فخذ من المالكين واحدا ٥ وخذ من المناسبين الثلاثة
واضرب جميع الوقف والموقف ٥ واسلك بذلك النهج الطريقي
وخذ جميع العدد المبين ٥ واضربه في الثاني والاتاه
فذاك جزء السهم فاعلمه ٥ واحذر هديت ان تزيد عنك
واضربه في الاصل الذي تحصله واحص ما انضم وما حصل
واقسمه فالقسم اذا صحح ٥ يعرفه الاجم والفصح
فهذه من الحساب جمل ٥ ياتي على مثلها من العمل
من غير تطويل ولا اعتساف ٥ فاقنع بما بين فهو كافي

بسم الله

باب المناسجة

وان يميت آخر قبل القسمة ٥ فصحح الحساب واعرف سهم
واجعل له مسيلة اخرى كما ٥ قد بين التفصيل فيما قديما
وان تكن ليست عليها تقسم ٥ فارح الي الوقف بهذا حكم
وانظر فان وافقت السهاما ٥ فمذهديت وفقها تماما
واضربه او جيعه في السابقة ٥ ان لم يكن بينهما موافقه
وكل سهم في جميع الثانية ٥ يضرب او في وفقها اعلانية
واسهم الاخرى ففي السهام ٥ يضرب او في وفقها التمام
فهذه طريقة المناسجة ٥ فارق بهارتبة فضل ساعته

باب ميراث الخنى المشكر

وان يكن في مستحق المال ٥ خنى صحیح بين الاشكال
فاقسم على الاقل واليقين ٥ تحظى بحق القسمة المبين
واحكم على المفقود حكم الخنى ٥ ذكر ان هو او انى
وهكذا احكم ذوات الحمل ٥ فان على اليقين والاقل

باب ميراث الغرق

وان يميت قوم بهدم او فقي ٥ او حادى عم الجميع كالحرق
ولم يكن يعلم حال السابق ٥ فلا تورث زاهقا من زاهق
وعده كانهما اجانب ٥ هذا هو القول السديد الصائب
فالحد لله على التمام ٥ حمد الكثير ثم في الدوام
نسأله العفو عن التقصير ٥ وخير ما نرجوه في التصير
وغفر ما كان من الذنوب ٥ وسر ما شان من العيوب
وافضل الصلاة والتسليم ٥ على النبي المصطفى الكريم
محمد خيرا لانام العاقب ٥ واله الغر ذوى المناقب
وصحبه الافاضل الاخير ٥ الصفة الامجد الابرار

تم



٦

كتاب شرح الرحبية
للشيخ العالم العلامة سبط
التمارديني نفعنا
الله به امين

ديانة حاشية للمرحوم في شرح الرحبية

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نقتضي
يقول محمد بن محمد سبط المارديني الحمد لله رب العالمين والعاقلين
للمتقين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين وعليه
وصحبه اجمعين اما بعد فهذا شرح لطيف مختصر على
المقدمة الرضية في الفرائض نافع ان شاء الله تعالى ان قال
اول ما استفتح مقالاً بذكر حمد ربنا تعالى
فالحمد لله علي ما انعم حمد اياه يجاوز عن القلب العجمي
اقول افتتح هذه الوجزة ببسم الله الرحمن الرحيم ثم بالحمد
لله تارة سياً بالكتاب العزيز ومراده بالاستفتاح الابتدائي والمقال
مصدر قال والالف فيه للاطلاق يقال قال يقول قولاً وقوله وقالة
ومقالا والرب اسم من اسمائه تعالى ولا يقال لغيره الاضفاً وتعالى
اي ارتفع عما يقول الجاحدون علواً كبيراً واحمد هو الشاغل للمحمد
بجميل صفاته واحمد على النعمة واجب مراد في الشكر باللسان
والالف في انفعال الاطلاق وحمد مصدر موكد منصوب على المصدرية
ويجوز مبني للفاعل اي يذهب وفاعل ضمير مستتر يرجع الى الله
تعالى والعجمي مفعول مقصور ويكتب بالياء فقد البصر اي حمداني
الله به عن القلب العجمي وعمه القلب هو الضار في الدين بخلاف
عجمي البصر قال الله تعالى فانها لا تعجز الابصار ولكن تعجز القلوب
التي في الصدور قال ثم الصلاة بعد والسلام
على نبي دينه الاسلام محمد خاتم رسل ربك
والله من بعده وصحبه اقول ثم بعد حمد الله اتي بالصلاة والسلام
على نبيه لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً
وقال عليه الصلاة والسلام من صلى علي في كتاب لم تنال الملائكة
تستغفر له مادام اسمي في ذلك الكتاب وقوله علي نبي دينه الاسلام
هو نبينا محمد خاتم الانبياء والمرسلين صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى

ما كان محمد اباً احد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين ويجوز
في محمد الجرح علي انه بدل من نبي والرفوع علي انه خبر لمبتدأ محذوف اتي
هو محمد وقوله والله من بعده وصحبه اي ثم الصلاة والسلام بعد
النبي صلى الله عليه وسلم علي الله وصحبه والله بنوها ثم وبنوا لمطلب
علي الارواح عند الشافعي والمجهور وصحبه جمع مضاف الى ضمير
النبي صلى الله عليه وسلم ومعناه صاحب بمعنى صحابي وهو من لقيه
النبي صلى الله عليه وسلم معناه وماح علي الاسلام قال
ونسبيل الله لنا الاعانة فيما نواخنا من الابانك
عن مذهب الامام زيد الغضني اذ كان ذاك من اهم الغرض
اقول التوحي بالحق المحجج المقصد يقال فلان يتوحي الحق اي
يقصده والابانة الاظهار والمذهب في الاصل الطريق ثم استعمل
في الاحكام الشرعية وغيرها والامام الذي يقتدي به وزيد هو
زيد بن ثابت ابن الصفاك ابن سعيد بن خازجة الصحابي الانصاري
من بني النجار من اكابر علماء الصحابة والغرضي العالم بالفرائض
والغرض المقصد اي نسأل الله سبحانه وتعالى الاعانة فيما قصد
من الاظهار والكشف عن مذهب زيد رضي الله عنه لان هذا من
اهم المقصد فانه سبحانه وتعالى لا يخيب من سأله قال الله تعالى
واسئلكم الله من فضله قال بعض العلماء ياتر بالمسئلة الايجلي قال
علما بان العلم خير ما سعى فيه واو في مال العبد دعي
وان هذا العلم مخصوص بها قد ساع فيه عند كل العالما
بانك اول علم يفقد في الارض حتى لا يكاد يوجد
اقول علما منصوب على انه مفعول الاجل وهو علة لقوله اذ
كان ذاك من اهم الغرض او علة لقوله توخنا اي اخذ والعام
خلاف الجهل وبان العلم متعلق بقوله علما والفيه المعجم حتى
يشمل كل علم وقوله سعي ودعي مبنيان للملم بسم فاعله وفضل العلم



واخبرني به اشهر من ان تذكر قال الامام الشافعي وغيره طلب العلم افضل
 من صلاة النافلة وليس بعد الفريضة افضل من طلب العلم انتهى والافاضة
 وفضل طلب العلم كثيرة مشهورة ففي الصحيحين من رواية ابن مسعود
 رضي الله عنه لاصد الاقربين رجل آتاه الله العاقلة فسلطه على
 هلكته واخبره ورجل آتاه الله الحكمة فهدى يقضي بها ويحياها الناس
 وقال صلوات الله عليه من يريد الله به خيرا يفقهه في الدين وقوله وان
 هذا العلم ابي وعلمنا بان هذا العلم اشكر بهذا الكلام اي ما رواه الحكم
 وغيره من حديث ابن مسعود ان النبي صلوات الله عليه قال تعلموا
 الفرائض وعلموها الناس فاني امرت بمقبوض وان هذا العلم يقبض
 وتظهر الفتن حتى يتلف الرجل في الفريضة فلا يجد ان احد يقبض
 بينها صححه الحكم وغيره وحسنه المتأخرون وروى ابن ماجه
 بسند حسن عن ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلوات الله
 قال تعلموا الفرائض وعلموها الناس فانها من دينكم وانها نصف
 العلم وانه اول علم ينزع من امتي وقوله لا يكاد يوجد ابي يقرب من
 عدم الوجود لان كاد من افعال المقاربة وظواهر الاحاديث كشهادة
 بانه يفقد حقيقته قال وان زيد اخضع الامم لله
 بما حباه خاتم الرساله من قوله في فضله منبها
 افرضتم زيد وناهيك بها فان اوتي بالتابع التابعي
 اسما وقد نجاه الشافعي اقول وان زيد اعطوف ايضا
 علي قوله بان هذا العلم ابي ونسب الله الاعانة علي ما قصده
 من الاظهار والكشف عن مذهب زيد رضي الله عنه لاجل علمنا
 بان العلم خير مما سعي اليه الانسان وعلما بان هذا العلم هو
 علم الفرائض مخصوص بانه اول علم يفقد في الارض وعلما بان
 زيد رضي الله عنه خفي من بين الصحابة رضي الله عنهم بما نبهنا
 عليه النبي صلوات الله عليه من فضله وعلمه وانه احسن من غيره في

الفرائض

الفرائض من قوله افرضتم زيد وناهيك بهذه الشهادة له من
 سيد البشر وخاتم الرسل صلوات الله عليه وسلم وناهيك بمعنى حسبك
 وتاويلها بانها غاية تنهاك عن ان تطلب غيرها قاله في الجمل
 فكان السيد زيد بن ثابت رضي الله عنه اوتي بان يتبعه التابعون
 وبقوله المقلدون في الفرائض لاسما وقد نجاه الشافعي ابي حال
 الي قوله موافقة في الاجتهاد ولم يتبعه مقلد له من غير نظر
 واجتهاد بل بعد النظر حتى انه يختلف قوله حيث اختلف زيد
 رضي الله عنه قال فيما كان في القبول عن ابي جاز
 مبراء عنك وصحة الاغاز اقول هناك اسم فعل بمعنى خذ
 والاف في الخطاب والايحاز تكليل اللفظ والوصمة واحد الوهم
 وهو اسم جنس جمعي بمعنى العيب الخفي والافاز جمع لغز وهو
 الامراخفي ومعنى البيت فخذ القول في الفرائض قول اقليد واصحا
 كثيرا معني مبراء عن عيب الاغاز ابي عن العيب الخفي باب
 اسباب الميراث اقول الاسباب جمع سبب وهو في اللغة
 ما يتوصل به الي غيره وفي الاصطلاح ما يلزم من وجوده الوجود
 ومن عدمه العدم لذاته والناظر رحمه الله تعالى لم يترجم في
 هذه الوجوه شيئا وانما ترجمها الناس وبوبوها فكان ينبغي
 لك بوبها ان يقول باب اسباب الميراث وموانعه قال
 اسباب ميراث الورث ثلثة كل يفيد رثة الوراثة
 وهي نكاح وولاء ونسب ما بعد ذلك للموارث سبب
 اقول اسباب الارث الجمع فايها ثلثة كل واحد منها يفيد
 صاحبه وهو المتصرف به الوراثة تام يمنعه مانع وهو النكاح
 وهو عقد الزوجية المصحح ويرث به الزوج والزوجات او الزوجات
 والولاء وهو بفتح الواو والمد وهو عصوبة سببها نكاح المعتق
 علي الرقيق ويرث به المعتق ذكرنا كان او انش وعصبة المعتق

المتعضون بانفسهم والنسب وهو القربة ويرث بها الابوان ومن ادعى
 والاولاد ومن ادعى بهم وقوله الورث المراد به هنا الاصول والورث في
 الاصل الخلق وقوله ما بعد ذلك للموارث سبب ان ليس بعد هذا
 الاسباب الثلاثة سبب رابع يجمع عليه ولا يختلف فيه عندنا لان بيت
 المال وان كان سببا رابعا على الاصح في اصل مذهبنا فقد اطبق المتأخرين
 على استطراد انتظام بيت المال ونقله ابن سراقه وهو من المتقدمين
 عه علماء الامصار انتهى وقد ايسنا من انتظامه اي ان ينزل عيسى
 ابن مريم عليه الصلاة والسلام فلذلك نقاه الناظر فقال ما بعد ذلك
 ويمنع الشخص من الميراث واحدة من علل ثلاث
 رقة وقتل واختلاف دين فاقدم فليس الشك كاليقين
 اقول ويمنع الشخص الوارث من الميراث بعد تحقق سببه ثلاثة
 علل فاذا اتصف الوارث بواحدة منها استغرضه وتسمى جوارح
 الارث المانعة الاول الرق فلا يرث الرقيق قنا كان او عبدا او مكاتب
 او مبعثا او معلقا اعتقه بصفة او موصى بعقده او ام ولد لارث
 موجب الارث احدى الكاملة ولم توجد ولا يرث ايضا لان المال له
 الا المكعب فان يدور عنده جميع ما ملكه بجهته احر ويكون جميع
 لورثته على الاصح وهذا القسم خارج عن عبارة الناظر لان الوارث
 فيه ليس برقيق المانع الثاني القتل فلا يرث القاتل مقتوله عبدا او
 خطاء جفا او غيره او حكم يقتله او شهد عليه بما يوجب القتل او زكى
 من شهد عليه والاصل في ذلك قتله صلوا عليه ولم يمس القاتل من
 تركته المقتول شيئا صحه ابن عبد البر وغيره ويرث المقتول قاتله
 بلا خلاف كما اذا جرح الولد اباه جرحا يفيض اليه الموت ثم مات الولد الجرح
 قبل ابيه الجرح فان الاب يرث القاتل قطعا وهذا خارج عن عبارة
 الناظر لانه لا يسمى قاتلا والمانع الثالث اختلاف الدين بالاسلام والكفر
 فلا يرث المسلم الكافر ولا الكافر يورث المسلم كما ثبت في الصحاح وغيرها

ودخل القسمان في عبارة الناظر لان اختلاف الدين حاصل فيهما وتوارث
 الكفار بعضهم من بعض لان الكفر كلمة واحدة في الارث باب
 الوارثين اي الوارثين بالاسباب الثلاثة السابقة وهي النكاح
 والولاء والنسب قال رحمه الله تعالى ونفعنا بعلمه
 والوارثون من الرجال عشرة اسماء وهم بصفة مشتركة
 الابن وابن الاب منهما نزل والاب واجد له وان علا
 والاخ من اي الجهات كانا قد انزل الله به القران
 وابن الاخ المكدي اليه بالاب فاسم من مقال ليس بالمكذب
 والعم وابن العم من ابيه فاشكر لذي الاجازة والتمثيل
 والزوجه والمعتق ذوالولاء فجملة الذكور هو الارث
 اقول الوارثون المجمع عليهم ارثهم من الذكور عشرة وهم الابن وابن
 الابن وان نزل والابواجد وان علا والاخ سواء كان شقيقا او اب
 او لام فان القران العظيم نزل بتوريثهم مطلقا وان اختلف القدر
 الموروث باختلاف جهاتهم وابن الاخ المكدي اليه الميراث بالاب مع
 الام او بالاب وحده والعم من الاب والام او من الاب وحده وابن
 العم من الاب سواء كان مع الاب مع الام او من الاب وحده والزوجه
 والمعتق والمكاتب بالمعتق من له الولاء من المعتق وعصبته وهذه
 طريقة الاختصار في عددهم وطريقة البسط بعد ونهم خمسة عشر
 الابن وابنه والاب وابوه والاخ من الاب والام والاخ من الام والاخ
 من الاب وابن الاخ الشقيق وابن الاخ من الاب والعم الشقيق والعم
 من الاب وابن العم الشقيق وابن العم من الاب والزوجه والاولاد
 والوارثات من النساء سبع لم يعط انثى غيرهن الشرع
 بنت وبنت ابن وام مسفقه وزوجه وجدة ومعتقه
 والاخت من اي الجهات كانت فلهذه عدتهن بانث



اقول العارشات المجمع علي توريثهن من النساء سبع لم يرد من الكتاب والام
 السنة توريث غيرهن وهن البنت وبنات الابن وان نزل ابوها والام
 والزوجة واجدة علي تفصيل فيها والمعتقة والاخت من اي الجهات كانت
 شقيقة او اب او ام ووصف الام بكونها مستفقة للاخت ما فيه من
 المناسبة وتوطئة لقوله ومعتقة لاجل القافية وقوله عدتهن
 بانته اي ظهرت وهذا طريق الاختصار وعدتهن بطريق البسط
 عشرة البنت وبنات الابن والام واجدة من قبلها واجدة من قبل الاب
 والاخت الشقيقة والاخت الملام والاخت للاب والزوجة والمعتقة
 باب الفروض المقدرة اقول الفروض جمع فرض وهو لغة
 القطع والتقدير والبيان وفي الاصطلاح جزء مقدر من التركة قال
 واعلم بان الارث نوعان هما فرض وتقسيم علي ما قسمها
 فالفرض في نص الكتاب ستة الفرض في الارث سواها البنت
 نصف وربع ونصف الربع والثلث والسدس بنهي الشرع
 والثلثان ولهما التمام فاحفظ فكل حافظ امام
 اقول الارث المجمع عليه نوعان ارث بالفرض وارث بالتقسيم لا كانهما
 فالفرض في نص الكتاب ستة لاسابع لهما في القدر العظيم والبنت القطع
 والفرض الستة هي النصف والربع ونصف الربع وهو الثلث والثلثان
 والثلث والسدس وكما هي بنص الشرع اي القدر العظيم نعم للفرض سابع
 ثبت بالاجتهاد وهو الثلث الباقي للجد في بعض احواله مع الاخوة وكما
 فرغ من بيان الفروض في شرع في بيان مستحقها فقال
 فالنصف فرض خمسة افراد الزوج والاشقي من الاولاد
 وبنت الابن عند فقد البنت والاخت في مذهب كل مفتي
 وبناتها الاخت التي من الاب عند انفادهن عن معصب
 اقول هذا شروع في ذكره يستحق الفروض فالنصف فرض خمسة

في الارث المجمع عليه
 في الفرض ستة
 في الفرض سابع

منفرد

منفرد وهم الزوج عند انفاده عن الولد وولد الابن سوا كان ذكرا
 او انثى من الزوج او من علمه وفرض البنت الواحدة وبنت الابن عند
 فقد البنت والاخت الشقيقة والاخت من الاب عند فقد الشقيقة وانما
 تترك كل واحدة من هذه الاربع النصف عند انفادها عن يعصبها من
 الذكور وقوله افراد راجع الي الخمسة والزوج لا يكون الا واحدا واما
 الاربع الباقيات فلا يفرض لكل واحدة منهن النصف الا اذا كانت
 مستعدة عن يساويهما من الاناث فلو تعدت فرض للمستعدات الثلثا
 كما سياتي ويشترط ايضا انفادهن عن معصب لانه اذا كان مع الواحدة
 منهن من يعصبها ورثت معه بالتقسيم لا بالفرض كما سياتي
 وكل ذلك بالاجماع لقوله تعالى ولكم نصف ما ترك ازواجكم ان لم يكن
 لهن ولد وقوله تعالى وان كانت واحدة فلها النصف وقوله تعالى
 وله اخت فلها نصف ما ترك واجمعوا علي ان ولد الابن ذكرا كان او
 انثى قائم مقام الولد في الارث والحجب والتقسيم الذكر كالنكر والابن
 كالانثى وعلي ان المراد بقوله تعالى وله اخت فلها نصف ما ترك الاخت
 من الابوين والاخت من الاب دون الاخت من الام قال باب اصل الفرض
 والربع فرض الزوج ان كان معه من ولد الزوجة من قبل منعه
 وهو لكل زوجة او اكثر مع عدم الاولاد فيما قدرا
 وذكر اولاد البنين يعتمدا حيث اعتمدنا القول في ذكر الولد
 اقول الربع فرض اثنين من اصناف الورثة فرض الزوج ان كان معه
 ولد من الزوجة او ولد ابنتها سوا كان ولدها من الزوج او من غيره
 وفرض الزوجة او الزوجات ان كن متعديا مع عدم ولد الزوج او ولد
 ابنته سوا كان منها او من غيرها كل ذلك بالاجماع لقوله تعالى فان كان
 لهن ولد فلكم الربع مما تركن وقوله تعالى ولهن الربع مما تركن ان لم
 يكن لكم ولد وقول الناظر الربع اي اخذ الابيات اي للزوج الربع ان كان

الالوية
 www.dukah.net

مع الزوج من ولد الزوجة من ينسب من النصف الى الربع وهو الولد
 ذكر كان او انثى اذا لم يقع به مانع من الموانع السابقة حتى لو قام به
 مانع كان وجوده كعدمه فلا يجب الزوج عن نفسه وقوله وذكر
 اولاد البنين اي افرع معناه حيث اعتقدنا وجود الولد فيجب
 الزوج من النصف الى الربع اعتقدنا ايضا وجود ولد الابن وعدم
 وجوده لانه كالولد في الارث والنجب والتعصيب اجماعا كما قد بناه
 الولد المذكور في الايات العظيمة يشغل ولد الابن حقيقة او مجازا لان
 والتمن للزوجة والزوجات مع البنين او مع البنات
 او مع اولاد البنين فاعلم ولا تغفل اجمع شرطا فاقضهم
 اقول والتمن فرض نوع واحد من انواع الورثة فرض الزوج
 او الزوجات مع وجود الولد او ولد الابن ذكر كان او انثى اجماعا لقوله
 تعالى فان كان لكم ولد فمن التمن مما تركتم ويكفي في نجسها او نجسها
 من الربع الى التمن وجود واحد من البنين او البنات احدهما بن الابن
 او من بنات الابن كما في الزوج وليس اجمع شرطا اجماعا للاية والمصنف
 جمع البنين والبنات واولاد البنين لاجل النظر ودفع اليهام لشرطين
 اجمع بقوله ولا تغفل اجمع شرطا وقوله فافهم تكملة البيت قال
 والثلمان للبنات بمعنى ما زاد عن واحدة فسمها
 وهو كذلك لبنات الابن فافهم مقالي فهم صاغ الالهام
 وهو للاختين فما يزيد قضى به الاحرار والتعبيد
 هذا اذا كن لام واب او لاب فاعمل بهذا انصب
 اقول والثلمان فرض اربعة من اصناف الورثة فرض اجمع من
 البنات والملاذ هنا باجمع ما زاد على واحدة فيشمل البنين فاكثر
 وفرض بنات الابن بنتين فاكثر وفرض الاختين السقيقتين فاكثر
 وفرض الاختين للاب فاكثر اجماعا لقوله تعالى فان كن نساء فوق

اشنتين

اشنتين فلهن ثلثا ماتك وقوله تعالى فان كانتا اشنتين فلهن الثلثان
 مما ترك وفيه خلاف شاذ والاجماع على ان هذه الاية نزلت في الاخوات
 السقيقات والاخوات للاب دون الاخوات للام وقد قضى النبي صلى الله عليه وسلم
 لبنتي سعد بالثلثين من تركته لانهما كما صححه التوزير والحكم وغيرهما قال
 والثلث فرض للام حيث لا ولد والامن الاخوة جمع ذو عدد
 كاشنتين او ثنتين او ثلاث حكم الذكور فيه كالاناث
 ولا يثبت معها ابنته او بنته ففرضها الثلث كما بينته
 وان يكن زوج وام واب فثلث الباقي لهما مرتب
 وهكذا مع زوجة فصاعدا فلا تكن عن العلوم قاعدا
 وهو لاشنتين او اثنتين من ولد الام بغير سهمين
 وهكذا ان كثروا اولادا فيما لهم فيها سواء من اذ
 ويستوي الاناث والذكور فيه كما قد اوضحه المسطور
 اقول والثلث فرض اشنتين من اصناف الورثة احدها الام حيث
 لا ولد للميت ذكر كان او انثى ولا ولدا بن وهو المذكور بقوله ولا ابن
 ابن معها او بنته اي بنته ابنة وحيد لام الاخوة جمع ذو عدد
 اي اشنتين فاكثر يستوي فيه الذكور والاناث فيشمل الاخوين
 فصاعدا او الاختين فصاعدا والاخ والاخت فصاعدا لقوله تعالى
 فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه الثلث وقوله تعالى فان
 كان له اخوة فلامه السدس والمراد بالاخوة والاية اثنتان فاكثر
 ذكرين اذ اشنتين مستويين او مختلفين ثم استطرده فذكر ان يفرض
 للام ثلث الباقي بعد فرض الزوج في صورتين تلحقان بالفردين
 وبالعشرتين لقضا عمر رضي الله عنه فيها بل للميت احداهما ان يكون
 للميت زوج وام واب فثلث الزوج والنصف للام ثلث الباقي بعده وللاب
 الفاضل والثانية ان يكون له زوجة فاكثر وام واب فثلث زوجة فاكثر للزوج

باب من له الثلث

وهكذا الاخت مع الاخت التي بالابوين يا اخي ادلت
 اقول الرابع من فرضه السادس بنت الابن فاكثر اذا كانت مع
 البنت الواحدة فتأخذ بنت الابن او بنات الابن السادس تكلمة
 الثلثين اجماعا لقول ابن مسعود رضي الله عنه وقد قيل
 بنت و بنت ابن واخت فقال لا يقضين فيهما بقضاء النبي صلى الله عليه وسلم
 للبنت النصف ولبنت الابن السادس تكلمة الثلثين وما بقي للاخت
 ورواه البخاري وغيره وقوله مثلا لا يتخذ بالذال المعجمة المفتوحة
 عن النبي صلى الله عليه وسلم اي لا يتخذ هذا مثلا لا يقضى به في قياسه عليه كل بنت
 ابن فاكثر نازلة مع بنت ابن واحدة اعلم منها او منهن فان لبنت
 الابن الفازلة او بنات الابن السادس مع وجود العالقة تكلمة
 الثلثين وفيه منه ان العالقة كانت لبنت الابن مع بنتين فاكثر سقطت
 فلا ريب لها الا ان كان معها ابن ابن يعصمها واخصس مع
 فرضه السادس الاخت من الاب او الاخوات من الاب مع الاخت
 الواحدة من الابوين فان للاخت او الاخوات من الاب السادس
 تكلمة الثلثين اجماعا قياسا على التي قبلها فان كان فيها اختا
 فاكثر لابوين سقطت الاخت او الاخوات للاب الا اذا كان معها
 او معها اخ لاب يعصمها او يعصمها قال
 والسادس فرض جده في النسب واحدة كانت الام او اب
 وولد الام يقال السادس والشرط في افراده الا يضي
 اقول السادس من فرضه السادس الجدة مطلقا سواء كان الميت
 ولدا او لم يكن وسواء كان له اخوة او لم يكن له اخوة فوسو كانت
 مسعود فقال لا تساوي من قبل الام او من قبل الاب فاعلم الام وام الاب وامها
 مادام هذا الخبر فيك اه فترك كل واحد منهما السادس اذا انفردت ويشتركان في السادسة
 اذا اجتمعت اجماعا واحدا امهات الاجداد وامهاتهن فرضت
 عندنا وعند الحنفية واجمهور الادلاء بوجوب بوارق قيا سا على ام
 الاب

وقوله في قوله تعالى من قبل والقبول وهو قول الاقضية كما رواه البخاري
 عن مسعود بن عمرو قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقضين فيهما بقضاء النبي صلى الله عليه وسلم
 للبنت النصف ولابنت الابن السادس تكلمة الثلثين وما بقي للاخت
 ورواه البخاري وغيره وقوله مثلا لا يتخذ بالذال المعجمة المفتوحة
 عن النبي صلى الله عليه وسلم اي لا يتخذ هذا مثلا لا يقضى به في قياسه عليه كل بنت
 ابن فاكثر نازلة مع بنت ابن واحدة اعلم منها او منهن فان لبنت
 الابن الفازلة او بنات الابن السادس مع وجود العالقة تكلمة
 الثلثين وفيه منه ان العالقة كانت لبنت الابن مع بنتين فاكثر سقطت
 فلا ريب لها الا ان كان معها ابن ابن يعصمها واخصس مع
 فرضه السادس الاخت من الاب او الاخوات من الاب مع الاخت
 الواحدة من الابوين فان للاخت او الاخوات من الاب السادس
 تكلمة الثلثين اجماعا قياسا على التي قبلها فان كان فيها اختا
 فاكثر لابوين سقطت الاخت او الاخوات للاب الا اذا كان معها
 او معها اخ لاب يعصمها او يعصمها قال
 والسادس فرض جده في النسب واحدة كانت الام او اب
 وولد الام يقال السادس والشرط في افراده الا يضي
 اقول السادس من فرضه السادس الجدة مطلقا سواء كان الميت
 ولدا او لم يكن وسواء كان له اخوة او لم يكن له اخوة فوسو كانت
 مسعود فقال لا تساوي من قبل الام او من قبل الاب فاعلم الام وام الاب وامها
 مادام هذا الخبر فيك اه فترك كل واحد منهما السادس اذا انفردت ويشتركان في السادسة
 اذا اجتمعت اجماعا واحدا امهات الاجداد وامهاتهن فرضت
 عندنا وعند الحنفية واجمهور الادلاء بوجوب بوارق قيا سا على ام
 الاب

الاب خلا فالملك رحمه الله تعالى ومن ادلت بغير وارث لا تترك شيئا كام اب الام
 وسياتي في كلامه والسابع من يستحق السادس ولد الام ذكر او انثى بشرط
 ان يكون منفردا اجماعا لقوله تعالى وله اخ واخت فلكل واحد منهما
 السادس قالوا وان تساوى بنسب الجدة وكن كل من وارثات
 فالسادس بينهما بالسوية في القسمة العادلة المضية
 اقول اذا اختلفت جديتين او جدات وتساوي بنسبهن في الدرجة وكن
 كل من وارثات اي عدليات بوارث كام ام ام ام ام اب وام اب الاب
 قسم السادس بينهما على عدد دروسهن بالسوية كما روي الحاكم علي
 شرط الصحيحين ان صلوا عليه وسلم قضي للجديتين في الميراث بالسوية
 واجمعما عليه وقيس الاكثر منهما عليهما وروي الامام احمد انه صلوا عليه
 وروي ثلاث جدات رواه ابو داود في مناسيله والي الحديث اشار بقوله
 في القسمة العادلة المضية وفي بعض النسخ الشرعية ولو كانت احدي
 الجديتين او الجديتين جديتين وغيرها يدلي بجهته واحدة قسم السادس
 بينهما او بينهما بالسوية ايضا على الاصح وهذا اذ اخل بعبارة وقيل
 يقسم علي عدد الجهات قال وان تكن قريبي ام تجب
 ام اب بعدى وسدس اسلبت وان تكن بالقس والقولان
 وكتب اهل العلم منصوصا لا تسقط البعدي عن الفحاح
 وانفق الكل على التصحيح اقول اذا اختلفت نسب الجديتين
 او جدات في اجهته والدرجة بان كان بعضهم اقرب الي الميت من بعض
 كما اذا كانت جدة قريبي لام و جدة بعدى لها كام الام وام ام الاب او ام
 الجدة فالقرب للام تجب البعدي للاب عندنا قطعا وتأخذ السادس وجهها
 وهو كما راد بقوله تجب ام اب بعدى وسدس اسلبت بقية السنين الكملة
 يعني اخذت وان تكن المسئلة بالعكس بان كانت القريبي من جهة الاب
 والبعدي من جهة الام كام الاب وام ام الام ففيها فقلان منصوصان
 للشافعي وقيل وجهان احصهما لا تسقط البعدي من جهة الام بالقريبي

وروي الامام احمد في قوله تعالى وله اخ واخت فلكل واحد منهما السادس قالوا وان تساوى بنسب الجدة وكن كل من وارثات

ولو كانت احدي الجديتين او جدات في اجهته والدرجة بان كان بعضهم اقرب الي الميت من بعض كما اذا كانت جدة قريبي لام و جدة بعدى لها كام الام وام ام الاب او ام الجدة فالقرب للام تجب البعدي للاب عندنا قطعا وتأخذ السادس وجهها وهو كما راد بقوله تجب ام اب بعدى وسدس اسلبت بقية السنين الكملة يعني اخذت وان تكن المسئلة بالعكس بان كانت القريبي من جهة الاب والبعدي من جهة الام كام الاب وام ام الام ففيها فقلان منصوصان للشافعي وقيل وجهان احصهما لا تسقط البعدي من جهة الام بالقريبي

من جهة الاب بل يشتر كان في السدس لان اصلها تجبر بعدها التي من
قبل الام هي الاصل وبسقوط المالكية والقول الثاني تسقط البعدى من
جهة الام وبسقوط اخفوية لبعدها وقوله وانفق الرجل على التمتع
هو باجماع ابي المعقل من اصحاب الشافعي على تعبير القول الاول قال
وكل من ادلت بغير وارث فما لها حظ من الموارث
وتسقط البعدى بنات القربى في المذهب الاول في نقل جسمي
اقول وكل جملة ادلت الي الميت بغير وارث فهي ساقطة لاحظانها
في الميراث كما ان الام لا ادلىها بغير وارث وهو باجماع الام في اول من
يعدم الارث واذا كانت القربى والبعدى الوارثان كانتا من جهة
الام كما ان الام وام الام او كانتا من جهة الاب كما ان الام وام
والام الاب وام اجد فتسقط البعدى بالقربى بالاخلاف عندنا في القربى
وان كانتا من جهة الاب والقربى من جهة ابى الاب والبعدى من جهة
ام الاب كما ان ابى الاب وام ام الاب فمن اصحابنا من اجري فيها
القولين السابقين ومنهم من قطع بان القربى تجب البعدى وهو
المذهب الاصح وان كانت القربى من جهة ام الاب والبعدى من جهة
ام اجد فتسقط البعدى بالقربى على المذهب القوي وهو قول
جماهير الصحابة ومن بعدهم وعن ابن مسعود يقسم السدس بينهما
وظاهر عبارة الناظر جريان الاطلاق في الكل وليس كذلك فيعمل في المسئلة
الاخيرة وهي ام الاب وام اجد ولعله يريد خلافا لابي قال
وقد تناهت قسمه الفروض من غير اشكال ولا غموض
اقول قد انتهى بيان ذكر الفروض وبيان مستقيها واضمان غير
اشكال ولا غموض اي ليس فيه اشكال ولا خفا قال باب التعصيب
وحق ان نشير في التعصيب بكل قول موجز مصيب
فكل من احز كل المال من القرابات او الموالى
او كان ما يفضل بعد الفرض له فهو اخو العصبية المفضل

القول

اقول لما فرغ من ذكر اصحاب الفروض واحكامهم شرع فذكر العصبية
واحكامهم واخرهم عن اصحاب الفروض لان العاصب انما يرث بعد
اصحاب الفروض لانه موضع الاعتبار عن اصحاب الفروض لقوله
عليه الصلاة والسلام اکتفوا الفرائض باهلها فما بقي فللواوي
رجل ذكر ان العاصب انما يرث بعد اصحاب الفروض والتعصيب
مصدر عصب يعصب تعصبا فهو عاصب واذا اطلق العاصب
فالمراد به العاصب بنفسه وضابطه عند الناظر كل من حاز جميع
المال من القرابات او الموالى اذ انفرد وحاز الفاضل بعد الفروض وهذا
تعريف العاصب بحكمه والتعريف بالحكم دورى ولكنه عرفه بعد ذلك
بالعد فقال كالأب واجد وجد اجد والابن عند قريبه والبعد
والاخ وابن الاخ والاعمام والسيد المعتق ذى الانعام
وهكذا بنوهم جميعا فكل ما ذكره سمعنا
اقول العاصب بنفسه هو الاب واجد وابوه وان علا وهو الميراث
بقوله جد اجد والابن وابنه وان سفل وهو الميراث بقوله عند قريب
والبعد والاخ لابوين او لاب وابن الاخ لابوين او لاب والعم لابوين
او لاب وابنهما وهو الميراث بقوله والاعمام والمعتق ذكرا كان او
انثى وعصبته المعتق بنفسه وقوله وهكذا بنوهم جميعا اي ابن
العم لابوين وابن العم لاب وابن المعتق وفيه نوع قصور حيث
اقتصرت على ابن المعتق وسكت عن باقي عصبته المتعصبين
بانفسهم فكل واحد من العصبية المذكورين يجوز جميع المال
اذا انفرد وياخذ ما فضل عن الفروض ان كان في المسئلة صاحب
فرض او اكثر اجمعا لقوله تعالى وورثه ابواه فلامه الثلث اي واليه
الباقى وقوله صلوا عليه لم اکتفوا الفرائض باهلها فما ابقى
الفروض فللواوي رجل ذكر متفق عليه قال
والذي البعدى مع القريب في الارث من حقه والاشبه

والاخر والعم ام واب اولي من المدي بسطر النسب
اقول تقدم ان من انفر من العصبه حاز جميع المال او ما بقى الفروض
وذكر فوهذين البيتين حكم ما اذا اجتمع عاصبان فاكتر من جهة واحدة
فانه ان كان بعضهم اقرب الي الميت من بعض يجب الاقرب الابد
فليس للابد حفظ الميراث والارث للاقرب فالابن يجب اب الابن
وكل ابن يجب من تحته من بني الابن لقربه والاب يجب كل جد
وكل جد يجب من فوقه من الاجداد والاخر يجب اب الاخر والعم
يجب اب العم وكل ابن اخ وابن عم يجب من تحته وذلك بالاجماع
وعطى المصنف النصيب علي الحفظ للتوكيد لان الحفظ هو النصيب
فان تساوى عاصبان فاكتر في القرب بان اتحدت درجتها
فوجهة واحدة فانظر ان كان بعضهم يدعي الي الميت بام واب
والاخر يدعي اليه بالاب فقط فالمدي بالابوين اوي بالارث من
المدي بالاب اجماعا وهو مراده بالبيت الثاني فالارث للشقيق
وحده وانما يكون ذلك في الاخوة وبينهم والاعمام وبينهم وفهم
منه انهم اذا استوا كانهم في الادي الي الميت بان كانوا كلهم اقطا
او كانهم لاب فليس بعضهم اوي من بعض فيشتمكون في الارث
بينهم بالسوية وهو كذلك اجماعا كالبنين وبينهم ولم يذكر هنا
ما اذا اختلفت جهة العصبية وسيدكر بعضه في باب العجب ومنها
العصبية ستة البنوة ثم الابوة ثم الجدوة والاخوة ثم بنو الاخوة
ثم العمومة ثم الوالقات والابن والاخر مع الاناث
يعصبانهم في الميراث والاخوان ان تكن بنات
فهم معهن معصيات وليس في النساء طرا عصبية
الا التي بنت بعق الرقبه اقول لما فرغ من ذكر العصبية بنفسه
شرع في ذكر العصبية بغيره والعصبية مع غيره فالعصبية بغيره
البتت وبت الابن والاخت الابوين والاخ لآب فالاب فاكتر يعصب

البتت

البتت فاكتر ومثله اب الابن فاكتر يعصب بنت الابن التي في درجة
فاكثر والاخر الشقيق فاكتر يعصب الاخت الشقيقة فاكتر والاخر
للاب يعصب الاخت للاب كذلك وهو المراد بقوله والابن والاخر مع
الاناث يعصبانهم في الميراث فالابن يشعل ابن الصلب وابن الابن
حقيقة او محارز اعلمه الاصم والاخر يشعل الاخر الشقيق والاخر للاب
قطعا والمراد بالابن والاخر مجازا او حقيقة الجنس حتى يشعل المنفرد
والمتعدد وقوله مع الاناث اي مع البنات وبنات الابن والاخوان
المكسبات ويات لكل منهما اي فكل واحد منهم يعصبه اجنس من الاناث
المساويات له فالقرب والادي ومعناه انه يكون للذكر مثل حظ الانثيين
اجماعا لقوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين
وقوله تعالى وان كانوا اخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الانثيين
واعلم ان اب الابن كما يعصب اخته وبت عمه التي في درجة كذلك
يعصب بنت ابن فوقه وان لم يكن لها فرض بان كان فوقها من البنات
او من بنات الابن او منهما من ليستفرق الثلثين واما العصبية مع
غيره فهن الاخت فاكتر شقيقة كانت اولاب مع البنت او بنت الابن
فاكثر ومعناه ان البنت او بنت الابن النصف فرضا وللبنات وبنات
الابن الثلثين وما فضل للاخت والاخوان المتساويات بالعصبية
حديث ابن مسعود السابق وهذا معنى قول الفرضيين الاخوان
مع البنات عصبيات وقوله وليس في النساء طرا اي اخذه يريد العصبية
بنفسه فانهم كلهم ذكور الا المعتقة فانها عصبية بنفسها وباقي
الاناث صاحبات فروض وقوله طرا بفتح الطاء وتشديد الراء معناها
قطعا اي بالاخلاق وبضم الطاء وتشديد الراء معناها جميعا وفي بعض
النسخ حقا عصبية بار العجب وهو لغة المنوم من الارث او من
بعضه والعجب نوعان يجب تقصيان كانتقال الزوج بالولد من النصف
اي الربع والزوجة من الربع اي الثمن والام من الثلث اي السدس

والاب من الكل الى السدس ومجب حرمات كجب ابن الاخ بالاخ وهو مراده هنا قال وجد محجوب عن الميراث بالاب في احوال النكاح وتسقط اجدات من كل جهة بالام فافهمه وقس ما اشبهه وهكذا ابن الابن بالاب فلما تبغ عن الحكم الصحيح معدلا اقول اجد محجوب بالاب مطلقا سواء كان يدرك بالتعصيب وحده كجد فقط او بالفرض وحده كجد مع اب او بالفرض والتعصيب معا كجد مع بنت فان اجد اذا كان معه اب في حالاته الثلاث ورث الاب ومجب اجد بالاب وتسقط اجدات مطلقا بالام سواء كن من جهة الام او من جهة الاب وان علا وهذا معنى قوله من كل جهة وقوله فافهمه وقس ما اشبهه حشو وهكذا يسقط ابن الابن بالاب وكل ابن ابنته ابان اعلمته وهذا معلوم مما سبق في قوله وما ذكره البعدي مع القريب في الارث من حفظ والانصيب قال وتسقط الاخوة بالبنت وبالاب الا ذن كما روينا وبيني البنين كيف كانوا سيان فيه اجمع والوحدان ويفضل ابن الام بالاستحقاق بالجد فافهمه على احتياط وبالبنات وبنات الابن جمعا ووجدنا اقل من ديني اقول وتسقط الاخوة سواء كانوا اشقا او الاب والام او مختلفين بالاب الاقرب وهو كما بشر لولادة الميت الموروث ذكر كان او انثى وتسقط الاخوة ايضا بالبنين وبيني البنين وان نزلوا وليست الجمعية مرادة كما يجب الاخوة كذلك يجب الاخ الواحد والاثنين وكما يجبهم البنون وبنو الابن كذلك يجبهم الابن الواحد وابنه وان نزل وبه صرح الناظر بقوله سيان فيه اجمع والوحدان ويفضل الاخ من الام على اولاد الابوين وعلي اولاد الاب يكونه يسقط ايضا بالجد وان علا وبالواحدة فاكثر من البنت وبنت الابن ومجب ابن الام بستة بالاب وابنه والاب والجد والبنت وبنت الابن والاخوان مطلقا وذلك

كلمة كالاخوة اجماعا قال بنات الابن يسقطن متى حاز البنات الثلثين بافتي الا اذا عصبن الذكر من ولد الابن علي ما ذكرنا ومثلهن الاخوات اللاتي يدلن بالقرب من الجهات اذا اخذن فذهبن وافيا اسقطن اولاد الاب البواكيا وان يكن اخ لهن حاضرا عصبن باطنا وظاهرا اقول اذا اجمع البنات وبنات الابن وحاز البنات الثلثين بان كن بنتين فاكثر سقطت بنات الابن كيف كن واحدة فاكثر بقيت بدو جهتهن او بعدت اتحدت درجاتهن او اختلفت اجماعا الا اذا وجد ذكر من اولاد الابن فانه يعصبن اذا كان في درجاتهن او نزل منهن على ما قطع به الجمهور ولا يعصبن من تحته من بنات الابن بل يحجبون لقربه ومثل البنات الاخوات اللاتي يدلن بالاب والام جمعا وهو المراد بقوله يدلن بالقرب من الجهات اي الاب والام اذا اخذت الشقيقات الثلثين بان كن شقيقاتي فاكثر اسقطن الاخوات للاب كيف كن الا اذا كان اخ الاب فانه يعصبن وقوله وافيا اي في ضمن الكامل وهو الثلثان واحترز به عما اذا كانت الاخوات للابوين واحدة واخذت النصف فانها لا تجب الاخوات للاب بل لهن معدنا السدس كما سبق وقوله البواكيا اشارة الى انهن يرثن البيا فقط وقوله باطنا وظاهرا كل به البيت قال وليس ابنه الا في المعصبة من مثله او فوقه في النسب اقول ابن الاخ وان نزل لا يعصب بنت الاخ في درجاته ولا التي فوقه من بنات الاخ اجماعا لانهم من ذوات الارحام بخلاف ابن الابن فانه يعصب بنات الابن اللاتي في درجاتهن واللاتي فوقه لانهم من اصحاب السهام وكذلك لا يعصب ابن الاخ مع فوقه من الاخوات لانهم مستغنيات بهرضهن باب المكسرة اي المسئلة المشتركة فيها بين العصبية الشقيقة وبين اولاد الام وهي بفتح الراء وبعضهم يكسرها على اسناد التثنية اي بها مجازا

وبعضهم يسميها المشتركة كما ذكره المصنف رحمه الله تعالى قال
وان جد زوجا واما وريا واخوة الام حازوا الثلثا
واخوة ايضا لام واب واستغفر قولا كمال يفرض النصب
فاجعلهم لهم لام واجعل اباهم جيدا في اليم
واقسم على الاخوة تلك التركة فهذا المسئلة المشتركة
اقول صورة المشتركة ان تطلق امرأة زوجها واما وعد من اولاد الام
اثنين فانكروا من الاخوة الاستغا اضا واحدا فانكروا سوا كان معه
او معهم اخت شقيقة او اكثر ولم يكن فان الفرض فيها تستوفى
التركة للزوج والنصف وللأم السدس واولاد الام الثلث فالقيل
سقوط الاخوة الاستغا لانهم عصبية وبه قال ابو صيفيه واحمد
وروي عن الشافعي رحمه الله تعالى والمذهب المعتمد عنده ان
يجعلوا كلهم اولاد ام لا يتركون في الاذي بها وتلقى قرابة الاب
في حق العصبية الشقيقة واحدا كان او اثنين لا يسقط ويقسم تلك
التركة الذي هو فرض الام عليهم وعلى الاستغا على عدد رؤسهم يستوفى
فيه الذكر والانثى من الفريقيين وبه قال مالك واهل المدينة والبصرة
والكلام وقوله واجعل اباهم جيدا في اليم ان كان لم يكن واسار الي ما روي
من ان الاستغا قالوا لعرضي الله عنهما لما اراد ان يسقطهم يا امير
المؤمنين هب ان ابانا كان حمارا ليست احنا واحدة فاستحسن
ذلك وقضى بينهم بالتشريك ولذلك تعلق بالميمية وبالجمرة وبالجمارة
ولو كان بدل الام جده لم يخلف الحكم ولو كان ولد الام واحدا لم تكن مشتركة
لعدم الاستغراق قال ونبتدي الان بما اردنا في الجدة
والاخوة اذ وعدنا فالق نحو ما اقول السمعنا واجمع
حواسي الظمان جمعها اقول شرع في بيان حكم الجدة والاخوة لانه
وعده به فيما روي قوله وحكمه وحكمهم سيأتي كمثل البيان في الحالات
والمراة بالاخوة اجنس حتى يشعل الاخر الواحد والاكثر ذكرنا كان او انثى

من الابوين او من الاب دون الاخوة من الام لانهم يسقطون بالجدة كما
تقدم في الجب وانشاء بقوله فالق نحو ما اقول السمعنا اي اخذ المحي
الاهتمام بعمدة تفصيل احواله واحكامه لانها من المهمات قال
واعلم بان الجدة واحوال انبيك عنهن على التوالي
يقاسم الاخوة فيهن اذا لم يعقد القسم عليه بالاذن
فتارة ياخذ تلكا كالملا ان كان بالقسمة عن نازلا
ان لم يكن هناك ذوا سهام فاقنعوا ايضا حتى عن استغفارهم
وتارة ياخذ تلك الباقي بعد ذوي الفروض والارزاق
هذا اذا كانت المقامه تنقصه عن ذاك بالمزاجه
وتارة ياخذ سدس المال وليس عنه نازل الجبال
اقول للجد مع الاخوة اربعة احوال حال يقاسم فيها الاخوة وجوبا
وحال يفرض له فيها تلك المال وحال يفرض له فيها تلك الباقي
بعد الفروض وحال يفرض له فيها سدس المال فيقاسم الاخوة
كأخ منهم ان لم تنقصه المقاسمة عن الفرض وهو تلك المال ان لم
يكن معهم صاحب فرض فان كان معهم صاحب فرض قاسم الاخوة عالم
تنقصه المقاسمة عن تلك الباقي او سدس جميع المال ان كان
معهم صاحب فرض وهذا هو المراد بقوله اذ لم يعقد القسم عليه بالاذن
بان حصل له بالمقاسمة مثل ما يحصل له بالفرض او اكثر من الفرض
جدا واخوين او جده واخر فيقاسم فيها فيحصل له في الصورة الاولى
الثلث وفي الثانية النصف وهو اكثر من الثلث وكلام وجده واخر للام
الثلث وللجد نصف الباقي مقاسمة كالاخر وذلك ذلك جميع المال وهو
خبر من تلك الباقي بعد فرض الام ومن الجميع وكروم وجده واخوين
يقاسم الاخوين في الباقي بعد فرض الزوج فيحصل له مثل تلك الباقي
ومثل سدس الجميع فلم يعقد القسم عليه بالاذن فان حصل له بالمقاسمة
اقل من الثلث فرض له الثلث كاملا بشرط ان لا يكون معهما من اسهم اي

على كل واحد من
 الأربعة عشر
 جزءا
 من
 المال
 المقتسم
 بين
 الأربعة
 عشر
 من
 المال
 المقتسم
 بين
 الأربعة
 عشر

صاحب فرض كجد وولاد أخوة فإنه ان قاسم الأخوة حصل له ربع المال المقتسم
 المتقاسمة عن الثلث فيفرض له الثلث ويقسم الباقي بين الأخوة علي ثلاثة
 وضابط هذا ان يزيد عدد روس الأخوة علي مكليه ولا يتخسر صوره فان
 كانوا اقل من مكليه فالمقاسمة خير له من الثلث ويخسر ذلك في نفس صور
 وهن جد واخت له معا الثلثان جد واخ او اختان له النصف في صورتين
 جد واخ واخت او ثلاث اخوات له فيها خمسان فان كانا مكليه يستوي
 له المقاسمة والثلث ويخسر ذلك في ثلاث صور وهي جد مع اخوين او
 مع اربع اخوات او مع اخ واختين وتارة يفرض للجد الثلث الباقي بعد
 الفروض فيها اذا كان مع صاحب فرض ولو كان واحدا بشرط ان
 تنقصه المقاسمة عن الثلث الباقي فقط ولا تنقصه عن سدس جميع
 المال كام وجد وولاد أخوة فللمال السدس سهم والجد ثلث الباقي سهم
 وثلثا سهم لان قاسم الأخوة حصل له سهم وربع وان اخذ السدس
 حصل له سهم والواحد مع ذوي الفروض خير العور الثلاثة وهو هنا
 ثلث الباقي وكزوجة وجد وولاد أخوة فللزوجة الربع سهم من اربعة
 والجد ثلث الباقي سهم والاخوة الثلاثة سهمان ولو اخذ الجد السدس
 اخذ ثلثي سهم او قاسم الاخوة الثلاثة حصل له ثلاثة ارباع سهم فتقسم
 المقاسمة عن الثلث الباقي فوجب له الثلث الباقي لانه خير له من المقاسمة
 ومن السدس وتارة يفرض له سدس جميع المال مع اصحاب الفروض
 وذلك اذا كانت المقاسمة تنقصه عن السدس فقط ولا تنقصه عن
 ثلث الباقي كزوج وام وجد واخوين للزوج النصف وللأم السدس يفضل
 الثلث فان اخذ الجد السدس اخذ سهما من ستة سهم وان اخذ ثلث الباقي
 اخذ ثلثي سهم وكذا ان قاسم الأخوة والمقاسمة تنقصه عن السدس
 فقط فيفرض له السدس ويبقى للاخوين سدس يقسم بينهما وكبنتين
 وزوجة وجد واخ يفرض له فيها السدس ايضا لانه خير العور الثلاثة
 واشار بقوله وليس عننا زوال الجال اي ان الجد مع الاخوة لا ينقصه عن

السدس

السدس بالاجماع فلم يفضل عن اصحاب الفروض الا السدس فقط
 كام وزوج وجد واخ وكبنتين وام وجد واخوة كيف كانوا فرض الجدا السدس
 وسقط الاخ والاخوة وكذلك لو كان الفاضل عن الفرض اقل من السدس
 كزوج وبنتين وجد واخوة او لم يفضل شيء كبنتين وزوج وام وجد
 واخوة فرض للجد في الحالين السدس وتعمل الاولي بتمام السدس ونزاد
 علي عول الثانية ولا يسقط الجدد ولا ينقصه عن السدس حال وتسقط
 الاخوة بغير العول قال وهو مع الاناء عند التقسيم
 مثل اخو ذ سهم والحاكم الامع الام فلا يحجبها ٦٦٦
 بل ثلث المال لها يصح بها كما قول الجد مع الاخوة عند المقاسمة
 مثل اخو في تقسيمه الاخوات فيعصب الاخوات سواء كن لابوين
 او لاب لمساواته لهن في الادوية بالاب فاذا اقتضى الحال المقاسمة
 اخذ الجد مثل حظ الانثيين كالاخ فيكون له سهم والاخ وحده حكم الاخ
 فكيف يعصبها والاخت يسقط فرضها اذا كان مع اجدام واخت
 فانه وان كان مثل الاخ في تقسيمه الاخت ومقاسمته اياها فليس
 مثل الاخ في حجبه مع الاخت للمال من الثلث الي السدس بل الجد مع الاخت
 لا يحجب الام فانها مع الثلث كاحلها والباقي بين الجد والاخت مقاسمة
 للاخت نصفها للجد وتلقب هذه الصورة بالخزقة وهكذا اوزوجة
 وام وجد واخت للمال فيها الثلث كاملا وللزوجة الربع والباقي بين الجد
 والاخت علي ثلاثة له سهمان ولها سهم قال
 واحسب بني الاب لدي الاعداد وارفض بني الام مع الاجداد
 واحكم علي الاخوة بعد العدا حكمنا فيهم عند فقد الجد
 اقول جميع ما تقدم هو فيما اذا كان مع الجد ولد لابوين او ولد لاب
 وذكر في هذين البتين ما اذا كان مع الجد اولاد لابوين واولاد لاب
 جميعا سواء كان معهم صاحب فرض او لم يكن فاحسب علي الجد بني
 الاب مع بني الابوين كما سهم كلهم صنف واحد والمكره بقوله بني الاب يطلق



اولاد الاب ذكرى لانها او انا قائم اذا اخذنا جده فله فاحكم علي العروة بعد
 ذلك حكمنا فيهم عند فقد الجد فيجب بنا الاب بالسقيق او الاستفا
 فلا يشي اولاد الاب الا اذا كان ولد الابوين شقيقة واحدة وفضل عن
 نصفه شي فهو لولد الاب مثل الجد واخ شقيق واخ الاب يستوي
 للجد فيها المقاسمة والتك فله الثلث والباقي للسقيق وسقط
 الاخ للاب بعد عده علي الجد وكذلك الجد واخ شقيق واخ الاب المقاسمة
 خير للجد فله سهمان من خمسة والسقيق ثلاثة وسقط الاخ للاب
 بمسئلة جد واخ شقيقة واخ واخ الاب يستوي للجد فيها الثلث
 والمقاسمة فله الثلث والفاضل ثلثان اكثر من النصف فتعمل الشقيقة
 النصف يفضل السدس للاخ والاخت من الاب اثلاثا وتصح من ثمانية
 عشر ام وجد واخ شقيق واخ الاب للام السدس سهم من ستة
 يفضل خمسة والمقاسمة خير للجد فله سهمان والسقيق الباقي
 ثلاثة وتسقط الاخت للاب وكذا ام وجد واخ شقيقة واخ الاب
 للام سهم وللجد سهمان والاخت ثلاثة اسهم ويسقط الاخ الاب
 مسئلة ام وجد وشقيقة واخوات الاب للام فيها السدس وثلث
 الباقي خير للجد فاهلها ثمانية عشر للام ثلاثة وللجد ثلث الباقي خمسة
 يفضل عشرة للشقيقة منها النصف تسعة ففضل للاخوين
 من الاب سهم بينهما نصفين فتصير ستة وثلثين والنصف الذي
 تاخذه الشقيقة في هذه الصورة تأخذ فرضا لانها لو اقررت لم تأخذ
 اكثر من النصف وحيث كان ثلث المال او ثلث الباقي خيرا للجد وفضل
 نصف المال واكثر من النصف الذي تاخذه الشقيقة تاخذه فرضا
 علي الصواب كما تقاسم الراعي والنوي عنه تصويب ابن اللبان
 واقراه ونقله جماعة عن زيد رضي الله عنه وهذا وارد علي قول
 الجاهل هير انه لا يفرض للاخت مع الجد الا في الاكدرية وقوله وارفض بني
 الام مع الاجداد ابي اسقط اولاد الام بالجد قرب او بعد فلا يدخل لهم عهد

وهذا تقدم في الحجب وقوله ويفضل ابن الام بالاستقاط بالجد فانهم يقولون
 والاخت لا يفرض مع اجد لها فيما عدا مسئلة كملها
 زوج وام وهما تمامها فاعلم خيرا من علامتها
 تعرف يا صاح بالاكدرية وهي بان تعرفها احريه
 فيفرض النصف لها والسدس حتى تعول بالفروض الختام
 ثم يعودان الي المقاسمة كما مضى فاحفظ واسكن ناظره
 اقول مذهب الشافعي ومالك والجمهور ان الاخت لا يفرض لها مع الجد
 في غير مسائل المعادة الا في مسئلة الاكدرية وصورتها زوج وام وجد
 واخت وهو المراد بقوله فيما عدا مسئلة كملها زوج وام وهما تمامها
 ابي والجد والاخت تمام المسئلة فيكون الصغير وهو ما راجع للجد والاخت
 ويقل رجوعه للزوج والام فللزوج النصف وللأم الثلث يفضل
 سدس كان القياس ان يفرض للجد وتسقط الاخت وبه قال ابو حنيفة
 واحمد وعبد الشافعي ومالك والجمهور يفرض للجد السدس الباقي
 ويفرض للاخت النصف لانها بطلت عصمتها بالجد والاجب بحجبها
 فتعول المسئلة بنصفها وهو ثلاثة اسهم من ستة اي تسعة ثم
 يعود ان الجد والاخت الي المقاسمة فينقلبات الي التعصيب و
 يقتسمان فرضيهما بينهما اثلاثا كما مضى وسها مهما اربعة للتقسيم
 اثلاثا فتضرب ثلاثة في تسعة مبلغ المسئلة بعولها من ستة وعشرين
 للزوج تسعة وللأم ستة والاخت اربعة وللجد ثمانية وبها يابها
 فيقال هلك هالك هالك وخلف اربعة من الورثة فخص واحد ثلث المال
 والثاني ثلث الباقي والثالث ثلث الباقي والرابع الباقي وقوله
 والاخت الا يفرض مع اجد لها الا في هذه المسئلة الاكدرية بردي عليه
 مسائل نهيته علي ما كشف الفوامض وشرحه وعنه ما فاجبه
 باب الحساب ابي حساب مسائل الفرائض وهو تاصيلها وقصصها
 لا علم بالحساب المعروف فانه لا بد من معرفته لمن يريد اتقان الفرائض

في مسائل الفرائض
 في مسائل الفرائض
 في مسائل الفرائض

وان تدعوه في الحساب لتتبدى به الى الصواب
 وقد في القسمة والقسما وتعلم التصحيح والتاصلا
 فاستخرج الاصول والمسائل والكن عن حفظها بندا هل
 فانهم سبعة اصول ثلاثة منهم قد تقول
 ويجريها اربعة تمام لا عدول يجريها ولا انكلام
 اقول هذه الايات الثلاثة الاول كما حكر والغرض بيان اصول
 المسائل او الاصول كل مسألة هو اقل عدد يصح منه فرضها او فرضها
 واصول مسائل الفرائض المتفق عليها سبعة اثنان وثلاثة واربعة
 ستة وثمانية واثناعشر واربعة وعشرون وهي تشمل قسمتها
 قد يعول وهو ثلاثة اصول وقسم منها الاصول وهو الاربعة الباقية

وقوله ولا انكلام كل به البيت الاجل القافية قال
 فالسدس من ستة اسهم يري والثلاث والرابع من اثني عشر
 والثلث ان ضم اليه السدس فاصلة الصادق فيه اثنان
 اربعة يتبعها عشرون يعرفها الحساب اجمعونا
 فريده الثلاثة الاصول ان كثرت فروضها تقول
 اقول كل مسألة فيها سدس فاصلها ستة كام وارب وكابوب
 وارب وكذلك ان كان مع السدس نصف او ثلث او ثلثان كام وبيت
 وعم وكام وولد بها وعم وكام وبنين وعم وكذلك اذا كان فيها نصف
 وثلث كام وزوج وعم فاصلها من ستة وكل مسألة فيها ربع وسدس
 فاصلها من اثن عشر كاب وام وزوج وكذلك اذا كان مع الربع ثلث او
 ثلثان كزوج وام وعم وزوج وبنين وعم فاصلها من اثن عشر وفي
 كثير من النسب والثلث والرابع من اثن عشر وهي صالحة كام وزوجة
 وعم وكل مسألة فيها ثمن وسدس فاصلها من اربعة وعشرين وهو
 معنى قوله اربعة يتبعها عشرون كاب وزوجة وام وكذلك كان
 مع الثلث ثلثان كزوج وبنين ومعنى وقوله الصادق فيه الحدس

حس

حسوا لاجل القافية واحد من في اللغة الثلث والتخمين فمذه اصول
 الثلاثة الاحدية تعول اذ كثرت فروضها فنادى مجموعها على المال
 كزوج واختين الاب فان فيها نصفان وثلثين فيتحاصر اصحاب
 الفرض في المال على نسبة فروضهم فيجمع سهامهم من اصل المسئلة
 ويقسم المال على مجموع السهام بخروج حصص كل منهم وهذا هو
 العدل لان العدل في اللغة هو الارتفاع والزيادة وفي الاصطلاح زيادة
 في عدد سهام اصل المسئلة ونقصان من تقادير الانصاف قال
 فتبلغ الستة عقد العشرة في صورة معرفة وستة عشر
 وتلحق التي تليها في الاثر بالعدل افراد الي سبع عشر
 والعدد الثالث قد يعول بخلافه فاعمل بما اقول
 اقول شرعي يبين عدول هذه الاصول الثلاثة وما يبلغه كل اصل منها
 بالعدل فالستة تعول الي سبعة والي ثمانية والي تسعة والي عشرة
 فتعول اربع مرات على تعالي الاعداد الي ان تبلغ عشرة وذلك
 في صورة معرفة وستة عشر في ايام الفرض في باب الحجمة وستاتي فيقول
 الي سبعة في زوج واختين الابوين او الاب او مختلفين فللزوجة النصف
 ثلاثة وللأختين الثلثان اربعة ومجموعها سبعة فيقسم المال بينهما
 اسباعا للزوج نصف عايل وهو ثلاثة اسباع وللأختين ثلثان عايلان
 وهما اربعة اسباع وفام واخوين الام واختين لغيرها وتقول الي
 ثمانية كزوج وام واختين لغيرها وكزوج وام واخت شقيقة
 او اب وتلقب هذه الصورة بالمباهلة ويصير نصف الزوج والثلثين
 ربعا وثلثا ويصير فرض الام في الاولى ثلثا وفي الثانية ربعا وتقول الي
 تسعة كزوج وام وثلثان اطفال متفرقات للزوج النصف وللشقيقة
 النصف والكل واحد من الثلاثة الباقيات السدس وهن الام والاخت
 للام والاخت للاب وكزوج واختين لام واختين لابوين او اب وتلقب
 هذه الصورة بالغير الاشتهارها كالكوب الاغرو الي عشرة كزوج وام

الأكوكة

واختين الام واخت شقيقة واخت لاب وكزوج وام واختين منها واختين
من غيرهما وتلقب هذه الصورة بام الفروض باختلاف المعية لكثرة ما فوجت
فالعول والاثنا عشر فتقول ثلاث مرات علي تعالي الافراد الي ثلاثة عشر
واي خمسة عشر واي سبعة عشر فتقول الي ثلاثة عشر كبنيتين وام وزوج
وكزوجة وام واختين لغيرها واي خمسة عشر كبنيتين وزوج وام وابن
وكزوجة واختين لام واختين لغيرها واي سبعة عشر كزوجة وام وامها
واختين لغيرها وكجدتين وثلاث زوجات واربع اخوات لام وثمان اخوات
لابوين اولاب وتلقب هذه الصورة بام الارامل وبام الفروض بالمجموع
لانكسرة الجميع وبالسبعة عشرية بفتح العين والاربع والعشرون
وهو الاصل الثالث من الاصول العائلية قد يعول وتلقب بالمسئلة البهنية
لقلة عولها وعددها مرة واحدة بمئة الي سبعة وعشرين كاربو بنات
واربوجات وجد وثلاث زوجات وكزوجة وبنيتين وابوين وتلقب
هذه الصورة بالكنسرية قال

والنصف والباقي او النصفان اصلها في حكمهم اثنان
والثلث من الثلاثة يكون والربع من اربعة مسنون
والخمس ان كان من ثمانية فبذلك هي الاصول الثانية
لا يدخل العول عليها فاعلم بمسئلة التصحيح في التثنية
اقول لما فرغ من بيان القسم الاول من اصول المسائل وهي الاصول
الثلاثة التي تقول شرع في بيان القسم الثاني وهو الاصول الاربعة التي
لا تقول فكل مسئلة فيها نصف وما بقي كزوج وعم او نصف ونصف كزوج
واخت شقيقة اولاب فاصلها اثنان والصورتان الاخيراتان باقبان
بالنصفيتين لان كلا منهما فيها نصف ونصف وباليتيمية لانها
لا نظير لها وكل مسئلة فيها ثلث وما بقي كام وعم او ثلثان وما بقي
كبنيتين وعم او ثلثان كاختين لام واختين لام فاصلها ثلاثة
وكل مسئلة فيها ربع وما بقي كزوج وام او ربع ونصف وما بقي كزوج

وبنت

وبنت وعم فاصلها ثمانية وقوله من اربعة مسنون السنن هو الطريق
فهذه هي الاصول الاربعة لا يظن العمول كما تقدم فاذا عرفت اصل
المسئلة فاسلك طريق التصحيح بعد ذلك لتاسلم من اختلاف القسمة
فقد تصح المسئلة من اصلها وقد تحتاج الي ضرب ياتي بيانها قال
وان تكن من اصلها تصح فترك تطويل الحساب زح
فاعط كل سهم من اصلها مكمل او جازلا من عولها
اقول اذا كانت المسئلة تصح من اصلها بان القسمة نصيب كل فرد
علي عدد دروسه كام وعشرين وكزوج وثلاثة بنين وكثلاث زوجات
وام وخمسة اعام وكام الارامل فيقتصر في القسمة علي تاصليها
ولا يحتاج الي تصحيح فلا تضرب بعض الروس في بعض والحاصل في
اصل المسئلة ولا تنظر بين الروس والروس لان هذا كله تطويل في
الحساب من غير فائدة فتركه ربح المراجعة فاعط كل وارث سهمه من
اصلها كاملا اذا لم تكن المسئلة عائلية وعائلا ان كانت عائلية ففي ثلاث
زوجات وام وخمسة اعام اصلها اثنا عشر ومنها تصح ربعها ثلاثة
اسهم عاين ثلاثة زوجات منقسمة عليهم من كل زوجة سهم وثلثها
اربعة الام والباقي خمسة منقسمة علي خمسة اعام لكل سهم
وفي المباهلة وهي زوج وام واخت لغيرها اصلها ستة وقوله عائلا
لام تلك عائل وهو سهمان من ثمانية فهو في حقيقة ربع والثلث من
الزوج والاخت نصف عائل وهو ثلاثة اثمان وقرام الارامل وهي جدتان
وثلاث زوجات واربع اخوات لام وثمان اخوات لام اصلها اثنا عشر
وتقول الي سبعة عشر للجدتين السدس عائل وهو سهمان من سبعة
عشر سهمها لكل جدة سهم وللزوجات الربع عائل وهو ثلاثة اسهم
من سبعة عشر لكل زوجة سهم وللأخوات للام الثلث عائل وهو اربعة
للكاخت سهم وللأخوات الباقيات الثلثان عائلان وهو ثمانية لكل
من سهم فتقول الي سبعة عشر وعدة الروس فيها سبعة عشر وكانت

التركة في خمسة عشر دينارا واللاذلق بالسيعة عشرة وبالدينار بقدر
 وان تدرى السهام ليست تنقسم على ذوي الميراث فاتبع ما رسم
 واطلب طريق الاختصار في العمل بالوقف والضرب بجاذب الزلل
 واردد الي الوقف الذي يوافق واضربه في الاصل فانت الماذق
 ان كان جنسا واحدا او اكثر فاحفظ ودع عنك الجدال والمرا
 اقول اذ لم تكن تنقسم سهام كل فريق من اصل المسئلة على عدد روس
 فريق من الورثة تسعة صحيحة من غير كسر بل الكسر نصيب فريق
 او اكثر عليه فاتبع ما رسم ارباب الاثر الذي رسمه العلماء واطلب طريق
 الاختصار في العمل بالوقف وهو طلب الموافقة بين سهام كل فريق
 وعدد روسه وبين الروس بعضها في بعض واضربه في اصل المسئلة
 والعمل بالوقف والضرب لان كل مسئلة اذ اضربت روس فريقين
 بعضها في بعض والحاصل في اصلها صح قسما من الحاصل سواء كان
 فيها الكسار على كل فريق او على بعضها على جهة التباين او الموافقة
 او لم يكن فيها الكسار لكنها لم يكن فيها الكسار فتصح من اصلها
 ولا يحتاج الي ضرب كما عرفت وانه كان فيها الكسار فقد لا يحتاج الي
 ضرب الروس في الروس كما اذا اختلف قسمي جهات ومسا حفظت
 لام وخمسة اعام اصلها ستة للجهات الستين سلم يبارع عدد
 ولاخوة للام الثابت سهام يبارع عددهم والباقي ثلاثة للاعام يبارع
 عددهم وروس الفرقين ثمانية فكل فريق تباينه سهامه فاضرب
 عدد روس احد الفرق وهو خمسة في اصل المسئلة وهو ستة فتصح من
 ثلاثين ولو ضربت الروس بعضها في بعض والحاصل في اصلها الثلثون
 من سبعين وقسمين واذا كانت المسئلة تصح من عدد قليل فتصح منها
 من عدد اكثر منه خطأ في الصناعة الحسابية فاذا اسلك الحاسب
 طريق الاختصار بالوقف والضرب جانبه الزلل وذلك بان ينظر ان
 وقع الكسر على فريق واحد وكانت السهام تباين روس الفريقين الكسرة

عليه

عليه كام وخمسة اعام فاضرب عدد روسهم في اصل المسئلة او في مبلغه بالمول
 ان عالت يحصل المطلوب ففي المثال اضرب عدد الاعام وهو خمسة في
 اصلها وهو ثلاثة فتصح من خمسة عشر وفزوج وثلاث اخوات الاوين
 اصلها ستة وتقول الي سبعة ثلاثة للزوج صححته عليه واربعة للاخوان
 تباين عدد من فاضرب عدد من وهو ثلاثة في مبلغها بالمول وهو
 ستة تصح من احد وعشرين للزوج تسعة ولكل اخت اربعة وان
 كانت السهام تتوافق روس الفرقين فاردد الفرقين الموافقة الي وقفة
 واضربه في اصل المسئلة ان كان الكسار عليه فربما واحدا يحصل
 المطلوب كام وستة اعام اصلها ثلاثة للاهم سهم صحح من قسمها
 ويفضل سهام علي ستة اعام لا ينقسم عليهم ويوافق ان
 عدد روسهم بالنصين فاردد عدد روسهم الي نصفه ثلاثة واضربه
 في اصلها تصح من تسعة وفزوج وعشرين اختلا اب اصلها ستة
 وتقول الي سبعة ثلاثة للزوج صحح من قسمها عليه واربعة للاخوان
 لا تنقسم عليهم وتوافق عدد من بالبر فاردد عدد من الي ربعه
 خمسة واضرب الكسرة في اصلها بالمول وهو ستة فتصح من
 خمسة وثلاثين وقوله او الكسرا ياتي حكمه عقبه قال
فان تدرى الكسرة على اجناس فانها لا تختم عند الناس
تخصر في اربعة اقسام يعرفها الماخذ في الاطعم
مماثل من يوزن مناسبا ويوزن موافق مصاصا
والربح المبين الخالف ينبت عن عطف بيان الخار
 اقول اذا وقع الكسر على اكثر من صنف واحد بانه الكسر على كل
 الفريقين او الكسر نصيبه وهو قوله وانه تدرى الكسر على اجناس
 فانظر الفريق الذي تباينه سهامه تحفظه كاملا والفريق الذي
 تتوافق سهامه تدره الي وقفه وتحفظه وفقه ثم تنظر في المحفوظين
 من المحفوظات فاموالهما متحصرة في اربعة اقسام اما ان يكونا متماثلين



وهي المتساويان الخمسة وخمسة واما ان يكونا متناسبين وهو ان يكون
 اقلهما اجزاء من اكثرهما ان ينسب اليه الاكثر بالجزئية كنصفه وثلاثة وعشره
 ونصف عنده وهذا تبين العارفين المتقدمين والمتأخرين يعبرون
 عنها بالمتساويين واما ان يكونا متوافقين وهو ان يكون بينهما موافقة
 بجزء من الاجزاء الثلاثة والستة فانها متوافقان بالنصف واما ان يكونا
 متباينين وهو ان لا يكون بينهما موافقة بجزء من الاجزاء الخمسة والثمانية
 فاذا علمت ذلك فقد يكون الانكسار على فريقين فقط وقد يكون على ثلاثة
 فريق وقد يكون على اربعة ولا يتجاوزها وكل حالة حكم ان تقسم المصنف
 على بيان ما اذا وقع الانكسار على فريقين فقط قال

فخذ من المتساويين واحدا وخذ من المتناسبين الزايدا
 واضرب جميع الاعداد المكونة واسلك بذلك الطرق
 وخذ جميع الاعداد المتباين واضرب به في الثاني والاربعين
 فذلك جزء السهم فاعلمه واحده هديت ان تقسم
 واضرب به في الاصل الذي تحصل واحص ما انضم وبلغه
 واقسمه في القسم اذا صح يعرفه الاثر والفصيح
 اقول ان كان الكسر على فريقين فقط وحفظت عدد الفريق الذي
 باينته سهامه ووقف الفريق الذي وافقته سهامه فانظر
 بين المحفوظين المتباينين فان كانتا كليين فخذ احدهما وان كانا
 متناسبين فخذ الزايد منهما وان كانا متوافقين فاضرب
 وفق احدهما في جميع الاخر وان كانا متباينين فاضرب جميع
 احدهما في جميع الاخر فالحاصل في كل حالة من الحالات الاربع
 وهو جزء سهم المسئلة فاضرب به في اصلها ان لم تكن عاقلية
 وفي مبلغها بالعول ان كانت عاقلية يحصل التصحيح وهو العدد
 الذي يقسم منه قسم المسئلة فاقسمه على الورثة كما سنبينه
 فالمحفوظات المتساويان ثلاث كام وخمسة اخوة لام وخمسة اعمام

او خمسة عشر عماء وكام وعشرة اخوة لام وخمسة عشر عماء جزء سهمها
 خمسة في الصور الثلاثة وتصح من ثلاثين والمتساويان كام واربعه اخوة
 لام واربعه اعمام او ثلث عشر عماء جزء سهمها اربعة وتصح من اربعة وعشرين
 والمتوافقان كام وخمسة عشر اخا لام وعشرة اعمام او ثلاثين عماء وكام
 وثلاثين اخا لام وعشرة اعمام او ثلاثين عماء والتوافق فيها كما بين المحفوظين
 بالخصم وجزء سهم كل صورة منها ثلاثون وتصح من مائة وثمانين
 والمتباينان كام وثلاثة اخوة لام وعين اوستة اعمام وكام وستة اخوة
 لام وعين اوستة اعمام جزء سهم كل صورة منها ستة وتصح من ستة
 وثلاثين فاقسم في كل صورة ما صح عنه المسئلة على الورثة بان تقرب
 جزء سهم المسئلة ونصيب كل فريق في اصل المسئلة وتقدم الحاصل
 على عدد ريس ذلك الفريق يحصل نصيب كل ريس منه من جملة
 السهم وان وقع الانكسار على ثلاثة فرق او على اربعة فرق
 فانظر بين كل فريق وسهامه واحفظ عدد ريس الفريق المتباين
 ووقف ريس الفريق المتوافق ثم انظر ان كانت المحفوظات كلها متساوية
 فاحدها هو جزء السهم وان كانت متباينة فاحدها جزء السهم وان
 كانت متباينة فاضرب بعضها في بعض فالحاصل جزء السهم وان
 كانت كلها متوافقة او متخالفة فانظر في المحفوظين منها وخذ احدها
 ان قائلها واكثرهما ان تناسبا والحاصل من ضرب احدهما في وقف
 الاخران توافقا في جميعه ان تباينا فانظر بين ما اخذته وبين
 محفوظ ثالث وخذ احدها او اكبرها او الحاصل من ضرب احدها
 في وقف الاخر او في كله على ما سبق فالماخوذ ثانيا هو جزء سهم
 المسئلة ان كانت المحفوظات ثلاثة فان كانت اربعة فانظر بين
 ما اخذته ثانيا وبين المحفوظ الرابع وخذ احدها او اكبرها او ضرب
 احدها في وقف الاخر او في كله فهو جزء سهم المسئلة فاضرب في اصلها
 كما تقدم يحصل السهم فلو خلف نفس جدار وخمسة اخوة لام وخمسة



اعام جزء سهاها خمسة للتمائل وتصح من ثلاثين او خلف خمسة اذوة
 لام وعشر جدات وعشرين عما فجزء سهاها عشرون للتمائل وتصح
 من مائة وعشرين او خلف عشر جدات وخمسة عشر اذوة لام وخمسة
 وعشرين عما فجزء سهاها مائة وخمسون للتمائل بين الروس
 ياخمس وتصح من تسع مائة ولو خلف جدتين واللاثة اذوة لام وخمسة
 اعام او جدتين وستة اذوة لام وخمسة عشر عما فجزء سهاها كل من
 الصورتين ثلاثين لتباين المحفوظات وتصح من مائة وعشرين ولو
 خلف اربع زوجات وثمان جدات وستة عشر اذوة لام واربعه اعام
 فاصلها اثنا عشر ووجه الكسر فيها على اربع طرق وجزء سهاها اربعة
 لتمائل المحفوظات وتصح من ثمانية واربعين ولو خلف زوجتين
 وستة جدات وعشر اذوة لام وسبعة اعام لان جزء سهاها
 مائتين وعشرة لتباين المحفوظات وصحت من الفين وتسعمائة
 وعشرين وان خلف اربع زوجات وخمس جدات وسبع بنات وجد
 فاصلها اربعة وعشرون وتقول الي سبعة وعشرين وجزء سهاها
 مائة واربعون وتصح من ثلاثمائة الالف وسبع مائة وثمانين فتتبع
 الجزء بضم الجيم وهو الاخر ويجوز في الزاين السكون والضم والحذر
 بالحا الممهلة والادال المعجمة الاضراس الزيف بالزاين واخره غين معجمة
 هو الميل والاحصاء الضبط والضم هنا الجمع والقسم بفتح القاف
 مصدر قسم وبكسر القاف النصب وكلمة محققها والظاهر الفتح
 والاعجم الذي لا يفصح عن مقصوده ولا يبينه والقصير صده
 وغالب ذلك مشعور قال

فهذه من الحساب جعل ياتي على حنا الهم العمل
 من غير تطويل والاعتساف فاقنع بما تبين فهو كاف
 اقول اجعل بفتح الهم جمع جملة يسكنونها فهذه عمل من الحساب
 مجردة عن المثل ياتي به العمل على الصفة المطلوبة من غير تطويل

في العبارة ولا الركايب غير طريق العمل والمثال الصفة التي توصف
 الملاء والتطويل يرهننا ضد الاختصار والاعتساف بكسر الهمزة هو
 الاخذ على غير الطريقة واقتنع من القناعة وهي الرضا بالقسم والماضي
 قنع علي بن ابي طالب وقنع وقانع وقنوع وقنوع وقنع وقنع وقنع
 يسم فاعله ابن اوضح المعنى من غيره والبيتان كما هو المشهور وتطويل
 الاحتياج اليها باب المناسبات اقول هذا الباب
 نوع من تصحيح المسائل التي ذكرها قبله تصحح بالنسبة اليه حيث
 واحد وهذا تصحح بالنسبة اليه حيثين فصاعد اقلها اذكر وعقبه
 والمناسخة في الاميل ان يعوت انسان فلم تقسم التركة حتى يموت
 من ورثته وارث فاكثرت سميت مناسخة لان المسئلة الاولى انقضت
 بالثانية اولات المال ينتقل فيها من وارث الي وارث والنسخ في اللغة
 الازالة والنقل ومنه نسخ الكتاب اذا نقلت ما فيه قال
 وان يموت اخذ قبل القسمة تصحح الحساب واعرف سهم
 واجعل له مسئلة اخرى كما قد بين التفصيل فيما قديما
 وان تكن ليست عليها تقسم فاربع الي الوفق بهذا اقرحتم
 وانظر فان وافقت السها ما فتصهيت وفقها بما عاها
 فاصربها او جميعها السابقة ان لم يكن بينهما موافقة
 وكل سهم في جميع الكا فيه يضرب او في وفقها على ابيه
 واسهم الاخر في سهمهم يضرب او في وفقها التمام
 فهذا هو طريقة المناسبات فارق بها رتبة فضل بنساخته
 اقول اذا مات انسان ثم مات اخر من ورثة الاول قبل قسم تركته
 تصحح مسئلة الاول واعرف سهام الثاني واعمل للثاني مسئلة اخرى
 بان تصححها او تقسمها كما تقدم ثم اقسم سهام هذا الميت الثاني من
 مسئلة الاول على مسئلته هو فان انقسمت فواضع الاحتياج لعمل
 من الهات امرأة عن زوج وام وعم ثم مات الزوج وعه ثلاثة بنين



او عن ابوين فمسئلة الميت الاول تصح من اصلها ستة تخرج ثلاثة من سهامه
 من الاول ثلثا وسهامه من الثانية ثلثة فتقسمه على مسئلة
 فتصح المناصفة كلها من الستة وهذا مراد بقول قديين التفصيل
 فيما قدمنا فان لم تنقسم سهام الثاني على مسئلته فارجح الي الوفاق
 بان تنظر بين سهام الثاني ومسئلته موافقة اولافان وافقت
 مسئلته سهامه فخذ وفق مسئلته واضرب به في المسئلة السابقة
 وهي مسئلة الميت الاول وان لم يكن بين سهام الميت الثاني
 وبين مسئلته موافقة بان تباينا فاضرب مسئلته جميعها في
 السابقة يحصل في الحالين تصحيح المناصفة مثاله والمسئلة الاولى
 بحالها حات الزوج عن ستة بنين او عن ام واخوين لام واخو اب
 فمسئلته في الصورتين تصح من اصلها ستة وسهامه من الاولى
 ثلثة لا تنقسم على مسئلته بل تعاقبها بالثلث فاضرب بالثلث
 مسئلته وهو سهام في مسئلته الاولى وهي ستة تصح المناصفة
 من اثني عشر للام الاولى اربعة واعمالها سهام ولورثة الزوج
 ستة وهذا امثال التوافق وان مات الزوج فيها عن عشرة
 بنين او بنت وخمسة اخوة لابوين او اب صحت مسئلته فيها
 من عشرة لكل ابن سهم والبنيت خمسة ولكل اخ سهم وسهامه
 من الاولى ثلثة تباين العشرة فاضرب العشرة جميعها في الاولى
 تصح المناصفة من ستين للام الاولى عشرون والعم عشرة
 ولورثة الزوج ثلثون واذا اردت ان تنقسم المناصفة فاضرب
 سهام كل وارث من المسئلة الاولى في جميع الثانية عند مباينتها
 لسهام صاحبها وفق الثانية عند موافقتها واضرب سهام
 كل وارث من الثانية في سهام مورثه عند التباين وفقها عند
 التوافق ففي صورة زوج وام وعمات الزوج عن ستة بنين
 تقدم انها تصح من اثني عشر موافقة مسئلة الثاني سهامه بالثلث

لام

لام الميتة الاولى من مسئلته اسهامه في وفق الثانية وهو
 فالها اربعة واعمالها سهم في السهام يحصل له سهام ولكل من
 اولاد الزوج من الثانية سهم في ثلث سهام مورثه وهو سهم
 له سهم وفي صورة زوج وام وعمات الزوج عن بنت وخمسة
 اخوة تقدم انها تصح من ستين لمباينة سهام الثاني مسئلته فاضرب
 للام الاولى سهامها في عشرة جميع الثانية يحصل لها عشرون
 واضرب لعلمها سهامها في عشرة فله عشرة واضرب لبنيت الميت
 الثاني وهو الزوج خمسة من مسئلته فسهامه الثلثة فالها خمسة
 عشر ولكل من اخوته سهام في الثلثة فله ثلثة اسهم وقس على
 ذلك وقد اختصر المصنف رحمه الله تعالى ولم يذكر سوى ما اذا
 مات ميتات فقط لاجل التسهيل على المتدبر ولم يذكر كيفية
 قسم التركات وهي الثمرة المقصودة بالذات فخرج ذكرها وذلك
 ان التركة اذا كانت من الامور المحدودة المتساوية قدرها كالدراهم
 والذنانير ففيها طرق منها ان تضرب سهام كل وارث من المسئلة
 في التركة وتنقسم الحاصل على المسئلة يحصل نصيبه من التركة فلو مات
 عنه زوج وام وعم وذك مائة دينار فالمسئلة تصح من اثني عشر
 سهام للزوج ثلثة وللام اربعة والعم خمسة فاضرب للزوج ثلثتها
 في المائة واقسم الحاصل وهو ثلثمائة على المسئلة بخير لها خمسة
 وعشرون دينار واضرب للام اربعين في المائة واقسم الحاصل وهو
 اربعين على المسئلة وهي اثنا عشر بخير لثلاثة وثلاثون وثلث
 واضرب للعم خمسة في المائة واقسم الحاصل وهو ثمانون على المسئلة
 بخير له احدى واربعون وثلثا ومنها ان تنقسم التركة على المسئلة
 وتضرب بخارج في سهام كل وارث يحصل نصيبه ففي امثال اقسم
 المائة على المسئلة وهي اثنا عشر بخير ثمانية وثلث اضربها في
 الزوج واربعين الام وخمسة الم يحصل لكل ولد كراه ومنها ان تنسب

سهام كل وارث من المسئلة اليها واما اخذ من الشركة بتلك النسبة فالتا
 حصته فنسبة الزوجة الي المسئلة ربعها فخذ لها ربع المائة وهو خمسة
 وعشرون ونسبة اربعة الام الي المسئلة ثلث فلها ثلث المائة وهو
 المائة وثلثون وتلك ونسبة خمسة ام ربع وسدس فخذ له ربع
 المائة خمسة وعشرون وسدسها ستة عشر وتلك وهذا الوجه
 يعمل به في الشركة المعدودة وغيرها سوا كانت اجزاؤها متصلة
 او مفصلة او هي متساوية القسمة او مختلفة بايا ميراث الخش
 المشكل اقول كان ينبغي له وضع الترجمة ان يقول يا ابن ميراث
 الخش المشكل والمفتود واكمل فان المصنف ذكرها ايضا وبغرد
 لكل مسئلة من المسائل الثلاثة يا ابنا الخش المشكل قسمان
 قسم له امة الرجال والى النساء جميعا وقسم له كقبة خيرة منها البول
 لا يشبه امة من الاثنين وهذا الثاني مشكل لا يفيض مادام حيا
 فاذا بلغ قد يفيض وقد لا يفيض والاول قد يفيض وان كان حيا
 والاشكال وان تضاعف علامات من البول والشهوة وغيرهما
 وعمل ذلك وبسطه كتب الفقهاء والفقهين هنا كيفية ارضه
 وارث من معه من الورثة حال اشكاله ولا يتصور ان يكون المشكل
 زوجا او لزوجا لعدم صحة مخالفة والابا والاجداد والاجدة لان لو
 كان واحدا من ذلك كان واضحا والغرض انه مشكل واما الواضع
 فحكمه واضح كما سبق قال وان يكن مستحق المال
 خشي صحح بين الاشكال فاقسم على الاقل واليقين
 تحظى بحق القسمة المبين اقول اذ مات انسان وخلف ورثة
 فيهم خشي مشكل بين الاشكال اير ظاهرا الاشكال فيعامل هو
 ومن معه من الورثة باضر الميراث من ذكورة الخش وانفوتة
 فيعطى كل واحد الاقل المتيقن عملا باليقين ويوقف الباقي الي انقضاء
 حال المشكل فيعطى بحسبه اواي ان يصطلحوا فلو مات عن ابن وولد

خش

خشي مشكل فيتقدر ذكورة الخش يكون المال بينه وبين الابن بالسوية
 لكل واحد نصف المال ويتقدر انوثة يكون للخش الثلث فقط وللابن
 الثلثان فيقدر الخش انش فوفق نفسه فياخذ الثلث فقط ويقدر
 ذكرا فوفق الابن فياخذ الابن النصف لانه المتيقن ويوقف السدس
 الباقي بينها حتى يتضح حال المشكل او يصطلحوا وعلم من مفهوم
 كلامه انه لو لم يختلف نصيب الخش او لم يختلف نصيب غيره وعن
 معه من الورثة انه يعطى نصيبه كاملا لانه الاقل فلو خلف اخا
 شقيقا وولدا من خشي مشكل كان له السدس فضا لانه لا يختلف
 بذكورة وانوثة والشقيق الباقي ولو خلف بنتا وولدا الابوين
 او ولدا الابن مشكلا فلينت النصف فضا وللخش الباقي
 تقصيا لانه امة عصبية بنفسه او عصبية مع غيره فلو خلف زوجة
 واما وولدا خشي مشكلا وابنا فللزوجة الثلث وللأم السدس
 لان فرضها لا يختلف بذكورة الخش والابانوثة وللخش الثلث الباقي
 وللابن نصف الباقي ويوقف سدس الباقي بينها فمسئلة ذكورة
 تصح من ثمانية واربعين ومسئلة انوثة تصح من اثنين وسبعين
 واجامعة لهما امانية واربعه واربعون لتوافقها بثلث الثلث
 للزوجة منها ثمانية عشر وللأم اربعة وعشرون وللخش بتقدير
 انوثة اربعة وثلاثون وللابن واحد وخمسون بتقدير ذكورة
 الخش والموقوف بينهما سبعة عشر وفهم من النظر ايضا انه لو
 كان الخش او غيره من الورثة يترك بتقديره ولا يترك بتقدير آخر
 لم يعط شيئا لان الاقل هو الاخير فلو ترك ولدا خشي مشكلا واما
 فتقديره ذكورة له الطل والشهر للعم ويتقدر انوثة له النصف فضا
 والباقي للعم فيقدر ذكرا فوفق العم وانث فوفق نفسه فيعطى الخش
 النصف فضا ويوقف النصف الاخر بينه وبين العم ولو خلفت
 زوجا وولدا فخش وعم فللزوجة والنصف والباقي الخشي بتقدير

ذكورتها ولا شيء له بتقدير انوثته لان بنت الاطلسا قطة فيكون
 الباقي للعم فلا يعطى الخنثى والاعم شيا ويوقف النصف الباقي
 بينهما ان ظهر الخنثى ذكرا اخذه او انثى اخذه العم قال
 واحكم علي المفقود حكم الخنثى ذكرا كان فهو او انثى
 اقول اذا مات انسان وبعض ورثته مفقود بان غاب او اُسرع
 وطنه وطالت غيبته وجهد حاله فلا يدري هو حي او ميت فاحكم
 علي هذا المفقود بالحكم الذي حكمت به علي الخنثى وهو ان يقسم
 المال علي الحاضرين الاقل المستيقن وذلك بان تقدر حياته وتنظر
 فيها وتقدر موته وتنظر فيه فمن اختلف نصيبه بموت المفقود
 او حياته اعطى اقل النصيبين ومن اختلف نصيبه بعماله
 فاحال كاعلام من يرث بتقدير دون تقدير لا يعطى شيا ولا يعطى
 لورثة المفقود شيئا لاحتمال حياته عملا باليقين في الكل ويوقف
 الباقي الي ان يظهر حاله او يحكم قاض بموته اجتهادا فينزل وقت
 حكمه منزلة موته مثلا مات وخلف ابنين احدهما مفقود فللابن
 الحاضر النصف لاحتمال حياة المفقود ويوقف النصف الاخر ولو
 خلفت زوجا واما واخوين ابوين اولاد اولام احدهما مفقود
 فللزوجة النصف كاملا والام السدس لاحتمال حياة المفقود والاطل
 الحاضر السدس سوا كان شقيقا اولاد اولام لعدم اختلاف نصيب
 الزوجة ونصيب الاخر ويوقف السدس علي الباقي فان ظهر المفقود
 حيا فهو له او ميتا فالعم قال وهكذا احكم ذوات الحمل
 فابن علي اليقين والاقل اقول وهكذا احكم صاحبات الحمل وهن
 النساء كواهل فان حملهن حكمه حكم المفقود فيوقف نصيب الحمل
 حتى يظهر حاله بانفصاله حيا او ميتا او عدم انفصاله فيعامل باق
 الورثة بالاضر من تقادير عدم الحمل ووجوده وموته وعيانه وذكورته
 وانوثته وافراجه وتعددته فيعطى كل واحد من الورثة اليقين ويوقف

الباقي

الباقي الي ظهور حال الحمل مثلا خلق زوجة حاملها بتقدير عدم
 الحمل وانفصاله ميتا الربيع واما بتقدير انفصاله حيا كيف كان الخنثى
 فتقطاه ويوقف الباقي فان ظهر الحمل ذكرا او ذكورا او انثى او انثى
 كما له او لم علي عدد روضهم ان تحضروا لهم ذكورا والاطل كروث
 حظ الانكسرين فان ظهر انثى واحدة فلها النصف او انثيين فالثلث
 فلهما او لهن الثلثان والباقي لبيت المال المنتظم او يرث عليهن
 وهذا كله بشرط ان يفصل الحمل له حيا حيا مستقرة فلو ظهر
 ان لا عمل او ظهر ميتا او انفصل بعينه وهو حي فمات قبل تمام
 انفصاله او انفصل له حيا حيا غير مستقرة لم يرث شيئا وجميع
 هذه الصور ووجوده كعدمه فيكمل للزوجة الربيع ويكون الباقي
 في هذه الصورة لبيت المال المنتظم اولاد من الارحام ولو ظن زوجة
 حاملها ابوين فالاضر في حقهم كونه الحمل عدما من الانا حتى يظن
 عليهم العمل فتتقدم فروضهم بسببه لان مسياتهم بقول من
 اربعة وعشرين الي سبعة وعشرين فتقطع الزوجة والابوان
 فروضهم عاقبة ويوقف الباقي وهو ستة عشر سهما الي ظهور
 حال الحمل باو ميراث الغرضه اقول كان ينبغي للميراث ان يقول
 الغرضه وخوفه لانه ذكر حكم الغرضه والهدم والحرق وغيره قال
 وان ميت قوم يهدم او يحرق او حاد عن الجميع كالحرق
 ولم يكن يعلم حال السابق فلا تورث ناله قاض زاهق
 وعدمه كأنهم اجانب فهكذا القول السيد الصائبي
 اقول اذا مات مستقر ثمان فالتكريم يهدم او يحرق او يحرق او عن
 معركة قتال او في بلاد غريبة ولم يعلم حال عين السابق منها او
 عندهم بان علم ان احدها او احدهم سبق الابعينه منها او لم يعلم
 سبق ولا معية او علمت المعية فلا تورث واحد منها من الاخر
 ومن الاخرين بل اجعلهم كلهم كالا جانب فيرث كل واحد منهم باق



وركته لان شرط الارث تحقق حياة الوارث وموت المورث ولم يوجد
 الشرط فلوي مات اخوان شقيقه او اب بغيره او تحت هدم ولم
 يعلم السابق منها وترك احدها زوجة وبنات وترك الاخرين اثنين
 وتركها فليرث احد الاخيرين من الاخرين بل تقسم تركته الاول
 للزوج والتمن ولبنته النصف ولعمه الباقي وتقسيم تركته الثاني
 لبنته الثلثان ولعمه الباقي مسئلة زوج وزوجة وثلثة بنين
 لهم اخوة الخمسة جميعا او ماتوا معا ولم يعلم السابق وترك كل منهم
 مالا وللزوج زوجة اخرى وابنتها وللزوجة الفريضة ابن من
 غيره فلا يرث واحد من الزوجين والامن الاولاد بنين من الغويين
 بل مال الزوج ثمنه لزوجته الحية وباقيه لابنه منها ومال
 الزوجة الفريضة لولدها من غيره ومال كل واحد من البنين
 الثلثة سدسه لاخته لأمه وهو ولد الزوجة الفريضة من غير
 ابيهم الفريضة وباقي مالهم لاختهم من ابيهم وقوله ولم يكن
 يعلم حال السابق اي لم يعلم عتق السابق والمال الذي يقدر بعض
 النسخة وخرج به ملاذ علم عينه واستقر عليه او نسي فان يرث
 من مات بعده في الصورتين فيعطى الورثة من مات بعده نصيب
 مورثهم من السابق في الصورة الاولى ويوقف المال كله في الصورة
 الثانية التي تذكر عين السابق لانه غير ما في يونس من تذكره
 وقوله قوم يشعل الرجال والنساء وهو اسم جمع الواحد له من
 لفظه والقوم في الاصل الرجال دون النساء قاله جماعة لقوله تعالى
 لا يضر قوم من قوم عسى ان يكونوا خيرا منهم ولانساء من
 نساء عسى ان يكن خيرا منهن لقول زهير وما ادرى
 ولست اخال ادرى ان قوم ال حصن ام نساء كما كان
 وقالوا بما دخل النساء فيه علي سبيل التبع لان قوم كل شيء
 رجال ونساء وقال جماعة من اهل اللغة القوم يشعل الرجال

ميتوش

والنسا

والنسا وهو ما اراده الناظم والهدم بالادال الساكنة الفعل وبفتح
 الادال اسم للنبا المهذوم والحرق بكسر الحاء المهملة وبفتح الراء
 النار والناهق الذاهب يقال زهقت روحه اذا خرجت اية هبت
 وقوله فهلك القول السديد الصائبي حشو قال
 فالحمد لله علي التمام حمد الكثير انتم في الروام
 نسأله العفو عن التقصير وخير ما نرجوه في المصير
 وغفر ما كان من الذنوب واستر ما كان من العيوب
 اقول لما ختم رجوتة حمد الله سبحانه وتعالى عليه كما لها كما
 افتتحها بالحمد وقوله تم بالنالفة فيلزم من التمام وفي بعض الظرفية
 والروام يقال حمد الكثير اذا نجا مستمرا ثم سال الله التمام
 سبحانه وتعالى العفو عن التقصير في الامور ان يستر في العفة
 وان يغفر له ما يوجد من الذنوب وان يستر ما قبل من العيوب
 والعفو هو ترك المواخذة صليا وكريا والتقصير التواني
 في الامور والستر التغطية والامل الرجاء والمصير المرجع والمراد
 به هنا يوم القيامة يوم يرجع فيه الي الله تعالى والغفر
 الستر والذنوب جمع ذنب وهو الخبث بضم الخيم وقوله شان
 من الشين وهو القبح والعيوب جمع عيب والله تعالى يتقبل
 ذلك منه بمحبه وكرمه قال رحمه الله تعالى ونفعنا بعلمه
 وافضل الصلاة والتسليم علي النبي المصطفى الكريم
 محمد خير الانام العاقب واله الغر ذوي المناقب
 وصحبه الافاضل الاخير الصفوة اللاحقة الابرار
 اقول لما ختم كتابه بالصلاة والتسليم بعد حمد الله تعالى شيئا
 فعل في ابتداء الكتاب رجاء قبول ما بينهما والمصطفى من الصفوة
 وهي الخلاصة والكرم بفتح الكاف علي الافصح ويجوز كسرهما
 وهو تقصير اللين والانام الخلق والعاقب الذي لا نبي بعده بخة

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
 الحمد لله رب العالمين وأسئله ان لا اله الا الله وحده لا شريك له
 الملك الحق المبين واسئله ان سيدنا محمد عبده ورسوله خاتم النبيين
 والمرسلين صلوا عليه وسلموا تسليما وعلى آله وصحبه اجمعين تسليما
 وسلاما دائمين ابي يوم الدين وتبعه فيقول الفقير لرحمة ربه
 القريب المحيية عنيد الله الشفيق الشكور الشافي الفريخ الحطيب
 قد سألني ولدي عبد الوهاب وفقه الله للصواب ان اشرك
 المنظومة الرجبية استكن الله مولفها العرف العلية فاجبت
 اي ذلك سالا من الاختصار احسن المسالك وعلمته عمل
 الطبيب للجيبه وقربت فيه العبارات اية تعسفا وتعرضت
 فيه للخلاف بين الايمه كورينت فيه ما اجتمعت عليه الاجه
 وسميته الغوايد الششوريه كما في شرح المنظومه الرجبية
 وانا اسئله الله المنان بفضله ان ينفع به كما نفع باصله
 لا يطيب معشوقه والواعان يعصمني وقارني من الشيطان الرجيم فانه روف رحيم
 بانته بالخير في الصغر جواد كريم وهذا اوان الشروع والمقصود كبعون الملك
 كما يجد الطبيب الكافي الاذنيه الناظره في الاذنيه الناظره في الاذنيه الناظره
 قوله وعلمته عمل الطبيب للجيبه وكسر اعم الاويه وفتورها في اللانديه والاصل قول الطبيب الجيب بولاني واعتزني هذا بقوله الاطباء كعبه لا يطيب معشوقه والواعان يعصمني وقارني من الشيطان الرجيم فانه روف رحيم بانته بالخير في الصغر جواد كريم وهذا اوان الشروع والمقصود كبعون الملك كما يجد الطبيب الكافي الاذنيه الناظره في الاذنيه الناظره في الاذنيه الناظره

قوله وعلمته عمل الطبيب للجيبه وكسر اعم الاويه وفتورها في اللانديه والاصل قول الطبيب الجيب بولاني واعتزني هذا بقوله الاطباء كعبه لا يطيب معشوقه والواعان يعصمني وقارني من الشيطان الرجيم فانه روف رحيم بانته بالخير في الصغر جواد كريم وهذا اوان الشروع والمقصود كبعون الملك كما يجد الطبيب الكافي الاذنيه الناظره في الاذنيه الناظره في الاذنيه الناظره

قوله وعلمته عمل الطبيب للجيبه وكسر اعم الاويه وفتورها في اللانديه والاصل قول الطبيب الجيب بولاني واعتزني هذا بقوله الاطباء كعبه لا يطيب معشوقه والواعان يعصمني وقارني من الشيطان الرجيم فانه روف رحيم بانته بالخير في الصغر جواد كريم وهذا اوان الشروع والمقصود كبعون الملك كما يجد الطبيب الكافي الاذنيه الناظره في الاذنيه الناظره في الاذنيه الناظره

ومعبودنا كما قاله الشيخ عز الدين رحمه الله تعالى تعالى عما يقوله
 الجاحدون علوا كبيرا ثم حقق ما وعد به من ذكرنا الحمد بقوله فالحمد
 اي الوصل بالجمل ثابت لله وكل من صفاته تعالى جميل فهو وصف
 لله تعالى بجميع صفاته علي ما انعم اي علي انعامه والحمد للاطلاق
 ولم يتعرض لذكر المنعم به قال الشيخ سعد الدين التفناني رحمه
 الله ايها ما لقصور العبارة عن الاحاطة به ولئلا يتوهم اختصار
 بشيء دون شئ مما انصبوب علي انه مفعول مطلق وهو موكد
 ويجوز ان يكون مبنيا للنوع ايضا لوصفه بقوله به يجلو عن القلب
 العمي اي محمدا يذهب الله به عن القلب عماه والقلب معلوم والعمي
 مقصور يكتب بالياء وهو فقد البصر واطلاقه علي عي البصيرة وهو

فقد البصر اي عاين
 شانه جند بالعمي لان الجاهل لتونه متخبر اي بسبب العمي واما عي البصر
 البصر وعه فليس بضر في الدين قال الله سبحانه وتعالى فانها لا تعمي الابصار
 ذلك اذا
 عميت اخية ولكن تعمي القلوب التي في الصدور وقال قتادة رحمه الله البصيرة
 او العفة
 الظاهر بلغة ومنفعة وبصر القلب هو البصر النافع انتهى وانما
 محمدا صلي علي نبيه محمد صلوا عليه وسلموا تسليما ثم انعم الله تعالى بآياتها الذين
 من شان
 جنسها هو
 احيوان
 الابصار
 حليين

قوله وعلمته عمل الطبيب للجيبه وكسر اعم الاويه وفتورها في اللانديه والاصل قول الطبيب الجيب بولاني واعتزني هذا بقوله الاطباء كعبه لا يطيب معشوقه والواعان يعصمني وقارني من الشيطان الرجيم فانه روف رحيم بانته بالخير في الصغر جواد كريم وهذا اوان الشروع والمقصود كبعون الملك كما يجد الطبيب الكافي الاذنيه الناظره في الاذنيه الناظره في الاذنيه الناظره

قوله وعلمته عمل الطبيب للجيبه وكسر اعم الاويه وفتورها في اللانديه والاصل قول الطبيب الجيب بولاني واعتزني هذا بقوله الاطباء كعبه لا يطيب معشوقه والواعان يعصمني وقارني من الشيطان الرجيم فانه روف رحيم بانته بالخير في الصغر جواد كريم وهذا اوان الشروع والمقصود كبعون الملك كما يجد الطبيب الكافي الاذنيه الناظره في الاذنيه الناظره في الاذنيه الناظره

قوله وعلمته عمل الطبيب للجيبه وكسر اعم الاويه وفتورها في اللانديه والاصل قول الطبيب الجيب بولاني واعتزني هذا بقوله الاطباء كعبه لا يطيب معشوقه والواعان يعصمني وقارني من الشيطان الرجيم فانه روف رحيم بانته بالخير في الصغر جواد كريم وهذا اوان الشروع والمقصود كبعون الملك كما يجد الطبيب الكافي الاذنيه الناظره في الاذنيه الناظره في الاذنيه الناظره

قوله وعلمته عمل الطبيب للجيبه وكسر اعم الاويه وفتورها في اللانديه والاصل قول الطبيب الجيب بولاني واعتزني هذا بقوله الاطباء كعبه لا يطيب معشوقه والواعان يعصمني وقارني من الشيطان الرجيم فانه روف رحيم بانته بالخير في الصغر جواد كريم وهذا اوان الشروع والمقصود كبعون الملك كما يجد الطبيب الكافي الاذنيه الناظره في الاذنيه الناظره في الاذنيه الناظره

المسلمين والنبي انسان اوحى اليه بشريع وان لم يورثه بتبليغه فان
امر بذلك فرب رسول ايضا فالنبي اعم من الرسول وقيل هما بمعنى واحد
وقال النبي بالهيمز وهو معنى الرسول والنبي بالهمز من النبيا اي اكبر لان من عن الله
تعالى وبلا هيمز وهو الاكثر من النبوة وهي الرفعة لان النبي مرفوع
الرتبة والدين ما شرعه الله من الاحكام والاسلام هو الخنوع
والانقياد لا الوهية الله تعالى ولا يتحقق الا بقبول الامر والشهيد
والايان هو التسديد بما جاء من عند الله والاقدار به وهي وان اختلفا
مفهومها فاصدقتهما واحد فلا يصح في الشرع ان يحكم على احد بانك
مومن وليس مسلما وبالعكس ولا يعني بوجدتها اسوس هذا وقوله
محمدا بدل من نبي فيكون محمدا ويجوز رفعه على انه غير مبتدأ محذوف
وهو اسم من اسماء نبينا صلى الله عليه وسلم وهي كما نقل ابن الهيثم عن
ابي بكر ابن العربي والنووي رحمه الله تعالى الف اسم واختار هذا
الاسم لوجوه منها ان الله تعالى ذكره في القرآن العظيم في سياق
الاعتداج ومنها انه اشهر واكثر استعارة في السنة الصحابة
والتابعين فمن بعدهم وقوله خاتم رسل ربه اي وانبيائه قال
الله تعالى ولكن رسول الله وخاتم النبيين والصلوة والسلام على
اله وهم مومنون بني هاشم وبني المطلب وقيل جميع الامة وقيل عنده
الذين ينتسبون اليه وهم اولاد فاطمة ونسولهم وقيل اقاربه من
قرش وقيل غير ذلك من بعده تعالى وصحبه من بعده ايضا
وهو اسم جمع لصاحب بمعنى الصحابي وهو من اجتمع له مومنا ولو
ساعة ومات على ذلك وقيل من طالت صحبته له وكثرت مجالسته
له والاخذ عنه وقيل غير ذلك وكما حمد الله تعالى وصلي على نبيه
صلى الله عليه وسلم قال ونسأل الله لنا للامانة فيمنا اوتينا اي تحبنا
وقصدنا يقال فلان يتوخى اخاه ويتأخاه اي يقصده ويتجره ويقال
ويقال تاخيت النكير تحربه والتخرب طلب الاحراق وكثيرا ما يستعمله

قوله الاعانة
ان العرة مصدر اعان واصلا اعوان
نقلت حجة الواو الي العرب فابليت الفا
لفي ما قبلها فالنق الفان ساكنة حذفت
احدها وعض عنها تاء التانيث الاقوية

قوله الاعانة
قوله الاعانة
قوله الاعانة
قوله الاعانة
قوله الاعانة

الفقهاء عن الاجتهاد والالفاظ الثلاثة متقاربة قال الشيخ زكريا
الاجتهاد والتخري والتاضي بدل الجهد وفي طلب المقصود انتهى وقيل
اجتهاد في عمل الصخرة والاقبال اجتهاد في حمل نواة وذكر ابو عبيدة
ان التوضي لا يكون الا في الخير ولعل هذا هو السبب في تخصيص
الناظم التوضي بالذكور دون التخرى وقوله من الابان اي الاظهار
والكشف عن مذاهب منقل بصلح المصدر والمكان والزمان يعني
الذهاب وهو اكروار او محلة او زمانة واصطلاحا ما تخرج عند اجتهاد
فومسئلة ما بعد الاجتهاد فصار له معتقد او مذاهبا وهو المراد
هنا وقوله الاحام اي الذي يقدر به وقيل غير ذلك وابدل من
العام قوله من يله بن ثابت بن الضحاك الصحابي الانصاري الخزي
من بني النجار يكنى ابا سعيد وقيل ابا عبد الرحمن وقيل ابا خازية
قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وهو ابن خمس عشرة سنة
وقد في بالمدينة سنة خمس واربعين قاله الترمذي وقيل طير ذلك
ومناقبه شهيرة وفضائله كثيرة روي ان ابن عمر رضي الله عنهما
قال يوم مات زيد اليم مات عالم المدينة وخطب عمر رضي
الله عنه بالجابية وهي مدينة بالشام فقال من يسأل عن الفارسي
فليأت زيد بن ثابت رضي الله عنه وقال مسروق دخلت المدينة
فوجدت بها من الراشدين في العلم زيد بن ثابت رضي الله عنه
وقال السعفي غلم زيد بن ثابت بخصلتين بالقان والفارسي
فالعلة قد اجتمع في اسم زيد رحمه الله مناسبات تتعلق بالفارسي
قوله لم تجتمع في اسم غيره افرادا وجمعا وعددا وطوا وصرا بافاما الافراد
الهندية لان قالنا في بسبحة وهي عدد اصول المسائل وعددهم يري بالفرض وقده
مصدر واما وعدد الوارثات من النساء بالاختصار والياء بمسرة وهي عدد الوارثين
من الرجال بالاختصار وعدد الوارثات من النساء باليسر والدال
ليس مناسبا
هنا حتى باربعة وهي عدد اسباب الاري والاصول التي لا تقول واما الجمع

ان زيادة بيت المال لان
انظر بيت عند الشافعية

قوله ابو محمد بايع
علي الذاهب في قوله
المرور معتمدة بين
المحطوف والمحطوف عليه
والاصح رفع عطفا
علي الكروار كالتوضي
قوله ابو محمد بايع
علي الذاهب في قوله
المرور معتمدة بين
المحطوف والمحطوف عليه
والاصح رفع عطفا
علي الكروار كالتوضي

قوله في قوله تعالى
 ان الرزق لبيد
 في قوله تعالى
 ان الرزق لبيد
 في قوله تعالى
 ان الرزق لبيد

المعنى يقال الغنم كلامه عني وسببه فيه والربوع في جرحه مال عينا
 وشما لا فخره ومعنى البيت فخذ القول في علم الفرائض علي من ذهب الامام
 زيد بن ثابت قول المختصر واضحا منزها عن غيب الخفا مقلد حجة
 علم الفرائض هو فقه الموارث وعلم حساب الموصل لمعرفة ما يخص
 كل ذي حقه من التركة وموضوعه التركات لا العدد خلاف المنزعم
 ذلك واعلم انه يتعلق بتركة الميت خمسة حقوق مرتبة اولها الحق
 المتعلق بعين التركة كالزكاة والجناية والرهن فيقدم علي مؤن
 التجهيز والثاني مؤن التجهيز بالمعروف فان كان الميت فاقد للتجهيز
 فتجهيزه علي من عاينه نفقته في حال الحياة فان تعذر ففي بيت المال
 فان تعذر فعلي اغنياء المسلمين وهذا في غير الزوجة اما الزوجة التي
 يجب نفقتها للموتية تجهيزها علي الزوج الميسر ولو كانت غنية
 في الثالث الديون المرسلة في الذمة فهي موصوفة عن مؤن التجهيز
 والرابع الوصية بالثلث فما دونه الاجنبي فان كانت خلاف ذلك
 ففيها تفصيل مذکور في كتب الفقه كبقية الحقوق السابقة والخامس
 الارث وهو المقصود بالذات في هذا الكتاب وله اركان وهي الثلاثة
 مورث ومورث وحقوق مورث وله شروط يعلم اكثرها من ميراث
 الفراق والهدم وسياح الكلام عليه اخذ الكتاب وله اسباب وموانع
 ذكره بقوله **باب اسباب الميراث** اي موانعه والباب لغة المنزل
 اي الشئ واصطلاحا اسم بجملة مختصة من العلم تحتها فصول و
 مسائل غالبها والاسباب جمع سبب وهو لغة ما يتوصل به الي غيره و
 اصطلاحا ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته والميراث
 يطلق بمعنى الارث وهو المقصود بالترجمة وهو لغة البقا وانتقال
 الشئ من قوم الي قوم اخرين وهو اي الارث مصدر فورك الشئ وركبه
 وميراثا وارثا واصلمه الوافق لثبته ويطبق بمعنى المورث
 والترث وهو لغة الاصل والبقية ومنه خبر مسلم ائبتوا علي مشاعركم

قوله في قوله تعالى
 ان الرزق لبيد
 في قوله تعالى
 ان الرزق لبيد

قوله في قوله تعالى
 ان الرزق لبيد
 في قوله تعالى
 ان الرزق لبيد

قوله في قوله تعالى
 ان الرزق لبيد
 في قوله تعالى
 ان الرزق لبيد

قوله في قوله تعالى
 ان الرزق لبيد
 في قوله تعالى
 ان الرزق لبيد

قوله في قوله تعالى
 ان الرزق لبيد
 في قوله تعالى
 ان الرزق لبيد

قوله في قوله تعالى
 ان الرزق لبيد
 في قوله تعالى
 ان الرزق لبيد

فانتم علي ارث ابيك ابراهيم اي اصله وبقية منه وشرا مما ضبطه القاضي
 افضل الدين الخوئي رحمه الله بان حق قابل للقبض يثبت لمستحق بعد موت
 من كان له ذلك للقبض به فيهما او نحوها وقد ذكرت ما في هذا الضابط في شرح
 الترتيب اسباب ميراث اي ارث الوري اي الادميين وان كان الوري
 في الاصل الخلق لثلاثة متفق عليها كل من الاسباب الثلاثة يفيد ربه
 اي صاحبها والمراد المتسلف به الورثة اي الارث وهي الاسباب الثلاثة
 اولها ثلثا وهو عقد الزوجية الصحيح وان لم يحصل وطء ولا خلوه فيكون
 به من الجانبيين لقوله تعالى ولکم نصف ما ترک ازواجکم الی اخره وتوارث
 الزوجان في عدة الطلاق الرجعي باتفاق الامة الاربعة ولو كان الطلاق
 في الصحة لا الزوجية المطلقة باثبات فرض الموت فانها لا ترث عندنا
 خلافا لامة الثلاثة فانها ترث عند الحنفية ما لم تنقض عدتها وعند
 الحنابلة ما لم تنزل ووعند المالكية ولو انقضت عدتها وانقضت بازواج
 وعند المالكية ايضا لو تزوج المريض فمريض الموت امرأة فالعقد
 باطل ولا ترث له ولو تزوجت المريض فمريض الموت رجلا لم يرثها
 وثانيها اولاد وهو بفتح الواو ومدد والمداد به ولاء العتاق وهو عصوة
 سبها نعمة المعتق علي رقيقه لقوله صل الله عليه وسلم انما الولد لمن
 اعتق متفق عليه من حديث عائشة رضي الله عنها ويرث به
 المعتق من حيث كونه معتقا وعصبة المتعصبون بانفسهم علي
 تفصيل سياح بعضه ان شا الله اخذ الكتاب بقوله صل الله عليه وسلم
 الولاية كجملة النسب الايباع ولا يوهب رواه الشافعي رحمه الله
 وقد يري العتيق المعتق كما لو اشترى ذمي عبدا واعتقه ثم الحق
 السيد بدرا الحديب فاسترق فاشتراه عتيقه فاعتقه فكل منهما
 يري الغنم حيث لا مانع من حيث كونه معتقا لمن حيث كونه عتيقا
 وثالثها نسب اي قرابة وهي الابوة والبنوة والاداء باحدهما فيري
 بهما الاقارب وهم الاصول والفروع واكواشي للآيات الكريمة والآحاد

قوله في قوله تعالى
 ان الرزق لبيد
 في قوله تعالى
 ان الرزق لبيد

قوله في قوله تعالى
 ان الرزق لبيد
 في قوله تعالى
 ان الرزق لبيد

الالتفات الى معنى اللفظ
المتضمنة وان كان
الرافعة

١٧٩

الصحيحة وما كلف به الا بما جاع او قياس علي تفصيل سياحي بعضه
ويورث به من الجانبين تارة كالابن مع ابيه والاخ مع اخيه ومن احد
الاجانبين اخري كالجدة مع الام مع ابنتيها واخذ القرابة وان كانت اقوي
الاسباب لاجل تجميع النظم ولطول الكلام علي ذلك اكثر الاحكام الالية
فيها وقوله ما بعد هذا اي هذه الاسباب للموارد في جمع ميراث يعني
الارث سبب اي متفق عليه والافرنك سبب لربيع مختلف فيه وهو
جهة الاسلام فيرث به بيت المال ان كان منتظما عندنا علي الارث
وسواء كان منتظما ام لا علي الارث عند المالكية والارث عند الحنفية
والحنابلة والكلام فيه مما يطول فلا جده في كتابنا شرح الترتيب ثم اعلم
ان المعانف جمع مانع وهو في اللغة الحائل واصطلاحا ما يلزم من
وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجوده لعدم لذاته عكس الشرط
وموانع الارث ستة اقتصر المصنف علي المتفق عليه منها وهو ثلاثة
فقال ويمنع الشخص الذي قام به سبب الارث من الميراث اي الارث
علة واحدة من عائل ثلاث احدها رقب وهو عجز حكيم يقوم بالانسان
بسبب الكفر وهو مانع من اجانبين فلا يرث الرقيق بجميع انواعه
لان لو ورث لكان لسيده وهو اجنبي من امة ولا يرث لان الملك
له ولو ملكه سيده لكن الكهف يورث عنه جميع ما ملكه ببعض الكفر
علي الارث عندنا ولا يرث ولا يورث كالقن عند المالكية والحنفية
ويورث ويدرك ويحب علي حسب ما فيه من امة عند الحنابلة و
ثانيها قتل وهو مانع للقاتل فقط لا المقتول فقد يرث المقتول قاتله
او خلف الائمة في القاتل فعندنا لا يرث من له مدخل في القتل ولو كان
مقتولا فلو جرحه عمد بحق كقتل وامام وقاض وجلاد بامرها او احدها وشاهد ومذنب ولو
النفس ثم مات المقتول كان بغير قصد كناية ومجنون وطفل ولو قصد به مصلحة كضرب الاب
ابن اخيه المحرم ورثه للتاديب وبطله اخرج للمعاجة والاصل في ذلك قوله صلوات الله
فمن لم يقتل من الميراث شي والكهف فيه تهمة الاستحجال في بعض الصور
وارثان من علق قات
الختان في ميراث الفوق
وان مات الكافر ورث
الختان في ميراث الأرحام
وهو واضح في ميراث
ابن امة الفوق في ميراث
القتل في ميراث الفوق

قال بعض
في ميراث
فان لم يورث
فان لم يورث
فان لم يورث

وسا

وسد الباب في الباقي ولا مدخل للمقتل في القتل وان كان علي معين لانه
ليس يلزم بخلاف القاضي وعند الحنفية كل قتل او جرح الكفار من الارث
وما لا اعلا الا القتل العمد العدوان فانه لا يوجب الكفارة عندنا ومع ذلك
يمنع الارث وعندنا كخاتبة كل قتل مضمون بقصاص او بدية او بغيره
يمنع من الميراث وما لا فلا وعندنا كالمالكية يرث قاتل الخطا من المال
دون الدية ولا يرث قاتل العمد العدوان والباب واسع وفيه عدة كثيرة
ومحل بسطها كتب الفقه وثالثها اختلاف دين بالاسلام والكفر فلا
توارث بين مسلم وكافر بخبر الصريحين لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر
المسلم اما عدم ارث الكافر المسلم فبالاجماع واما عكسه فعند الجمهور
خلاف العاذ ومعاوية ومن وافقهما ودليلهما ما اجاب عنه ذكرته
في شرح الترتيب وسواء المسلم الكافر قبل قسمة الشريعة ام لا وسواء
بالقاربة والنكاح والاولاد لالا للمسلم في المسئلةين حيث يقال ان المسلم
الكافر قبل قسمة الشريعة ورثت عنه باله في الاسلام وقال المسلم يرث
من عتيقه الكافر فارتك استثنى بعضهم من عدم تورث المسلم
من الكافر بالعمات كافر عن زوجة حامل وواقفنا الميراث للحمل
فاصلت ثم ولدت فان الولد يرثه مع حكمنا باسلامه باسلامها قال ابن
الهيثم قلت والمجته عدم لستنا ذلك لانه ورث منذ كان عملا وهذا
معنى قول بعض الفضلاء لنا جاد يملك اشترى لان العبرة في الارث بوقت
الموت والحمل لان وقت الموت حكمه ما يكفره فلم يرث مسلم من كافر والله اعلم
ولما كان التعبير بالظن يقتضي سبق شي في فهم قال فافهم ايها
الطالب ما قلته لك اي اعلمه علم اجازة بدليل قوله فليس الشك وهو
التردد بين حكمين الغزبية الاحد علي الاخر كاليقين اي الحكم اجازم
فايدت ان الاوي هل الكفر كالملة واحدة ام ملك الاصم في مذهبنا ان
الكفر ملة واحدة وهو مذهب الحنفية والثاني الكفر ملة وهو مذهب
المالكية والحنابلة قالوا والنصارى ملة واليهود ملة وما عداها ملة

وقوله
في ميراث
فان لم يورث
فان لم يورث
فان لم يورث

والا فلا ثبت ولا اركب لانه لا حاجة الي ثبوت النسب اذ او اعلم انه لا يختص
 الاستلحاق بالناس بل لو استلحقه الوارث بعد موت الثاني لمحقه كما لو لم يمت
 المورث قال ابن الهيثم قال الرافعي في كتاب الاقرار وبهذا اقلع معظم العراقيين
 وارادوا كونه اجماعا بالاسباب الثلاثة والواردون من الرجال بالانقضاء
 اجماعا عشرة اسما فيهم معرفة ابي مطومة مستشهدة عند الفاضل
 فاري في قوله ان يخبر سعد الدين التفتازاني في شرح العقائد انه اسي
 النسفي جاول التبيين عليه ان مرادنا بالعلم والمعرفة واحد لا كما اصطلح
 عليه البعض من تحفيم العلم بالمركبات او الكليات والمعرفة بالسيانط
 او الجزئيات انتهى اذ اتقرر ذلك فالاول من العشرة الابن والثاني
 ابن الابن من منازلة ابدرجة او درجات بحذف الذكور فخرج بذلك ابنت
 بنت الابن بحذفه من كل من في نسبه للميت انثى والثالث الاب والرابع
 الجدة له ابي للاب ابي من الاب ابي من جهة وخروج به الجدة من جهة الام
 كما في الام وقوله وان علما ابي يحذف الذكور كاب اب الاب وابيد وهكذا
 وخروج بذلك كل جد ادي بانثى وان وركت وما قررت من جعل الضمير
 في قوله له عائدا الى الاب ابي من عوده الى الميت لعجهين احدهما ان
 فيه عود الضمير الى المذكور في اللفظ والثاني انه لو عاد للميت لم يخرج
 به الجدة ابو الام الا ان يقال الجدة ابو الام ليس جد حقيقة والخامس
 الاخر من ابي الجذوات كما ناسوا كان من جهة الاب فقط ومن جهة الام
 فقط وجهتها معا وهو الاخر الشقيق قد انزل الله به القران
 اما الاخر للام ففي قوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة او امرأة وله اخوا
 اخت ابي من ام كما قد رتب في الشواذ واما الاخر للابوين والابن للاب فمضى قوله
 تعا واخر سورة النساء وهو يرثهما ان لم يكن لهما ولد والسادس ابن الاب
 المدي اليه ابي الميت كما علم من المقام بالاب وحده وهو ابن الابن للاب
 او مع الادلاء بالام ايضا وهو ابن الابن من الابوين فخرج بذلك المذكور بالام
 وحدها وهو ابن الابن للام فاسمع سماح تدبر عقولهم وافغان محال الا ابي

قد رتب مسمان لابان
 الاطلاق وانما قدم ذكر
 النبي عليه السلام في الالف
 في قوله الميت والاب اصله
 وانما نقل الفزع بان اصله
 اوكيد من انما كان لا اصل
 بغيره ولهذا اجماع الاب
 بالانثى من الارث بالتحديد
 ورد ابي الفرض عند
 وجوده معه الوارث
 فان لم يبق له وارث
 احكمه في انتساب الوارث
 للاب دون الام لان جاء
 الام بتعلق من احسن
 والشعير والشعر والجم
 وهذه الاشياء لا تدوم
 في الولد بل تتغير وماء
 الرجل يتعلق من العظم
 والعصب والعروق
 والكفاحل وهذه الاشياء
 لا تذهب عنها بان يموت
 او يغير حالها

والله من القولين دليل مذكور في العلوات الغايدة الثانية بقي من مواضع
 الارث ثلاثة ايضا احدها اختلف ذوي الكفر الاصلي بالذمة والحكم اختلفا
 توارث بين ذمي وحر في الاظهر وفاق الحنفية وخلاف المالكية واختلافه
 وهل المعاهد والمستامن كالذمي او كالحربي وجهان ارهفهما كالذمي
 خلافا للحنفية الثاني الردة اعادنا الله والمسلمين منها فلا يرث المردة
 والوارث حتى لو ارتد اخوان مثلا الى النصرانية فلا توارث بينهما وحال
 المرتد في ولو كان انثى خلافا للحنفية وسواء ما نسب في حال الاسلام
 او في حال الردة خلافا لهم ايضا حيث قالوا ما اكتسبه في حال الاسلام
 لو رثته المسلمون وسواء اسلم قبل قبضة التركة ام لا خلافا للمالكية
 ولا ينزل بحوقله بدار الكفر منزلة موته خلافا للحنفية والزندقة كالردة
 خلافا للمالكية والذمي الذي لا وارث له يستغرق بكون ماله او الفاضل
 بعد الفروض في الثالث وهو احوال الموانع الستة وهو اللواحق
 وبعوان يلزم من التوري عدمه كان بقية اخ حائز بابن للميت في بيت
 نسبه والارث للدور في الاقرار بمباحث كثيرة وظل في بين الائمة
 فراجع في كتابنا شرح الترتيب والله اعلم تبيين في قول الذمي
 قام به سبب الارث بعد قول المصنف وينبغي الشخص ان يعلم ان العا
 ليس بما ينع خلافا لمن زعم ذلك فان انتفاء الارث فيه بين الملاحم ومن يركب
 به وبين المنفي لانتفاء السبب وهو النسب وليست احد ولا عصبتها
 عصبة له خلافا للامام احمد ونحوهما اللعان ليسا بشقيقين خلافا للمالكية
 ونحوهما الزنا ليسا بشقيقين عند الاية الرابعة وانما كذب الناني بقوله
 ولو بعد موت الوارث ثبت النسب وترتب عليه مقتضاه في الاول والثقات
 للشبهة ولو كان كذلك بعد القسمة وبه قال الشافعي وهو قياس فذهب
 الامام احمد وقال ابو حنيفة ومالك ان كان الولد حيا حين التكتيب
 ثبت نسبه وكذا ان مات وخلف ولد او اخوا ولم معه وتنقض القسمة
 ابي حنيفة وقيل لانه ثبت نسبه فيهما الحاجة الداعية الي ثبوت نسبه ولده او الاخر للوجود من الثاني
 داود واهل الظاهر جاز

والله اعلم
 بدينه والارث
 في قوله الميت
 والاب اصله
 وانما نقل الفزع
 بان اصله اوكيد
 من انما كان لا
 اصل بغيره
 ولهذا اجماع
 الاب بالانثى
 من الارث
 بالتحديد ورد
 ابي الفرض
 عند وجوده
 معه الوارث
 فان لم يبق
 له وارث احكمه
 في انتساب
 الوارث للاب
 دون الام لان
 جاء الام بتعلق
 من احسن والشعير
 والشعر والجم
 وهذه الاشياء
 لا تدوم في الولد
 بل تتغير وماء
 الرجل يتعلق
 من العظم والعصب
 والعروق والكفاحل
 وهذه الاشياء
 لا تذهب عنها
 بان يموت او يغير
 حالها

اي فلا يرث
 المردة
 علم الامم
 من الارث
 بدينه

في قوله الميت
 والاب اصله
 وانما نقل الفزع
 بان اصله اوكيد
 من انما كان لا
 اصل بغيره
 ولهذا اجماع
 الاب بالانثى
 من الارث
 بالتحديد ورد
 ابي الفرض
 عند وجوده
 معه الوارث
 فان لم يبق
 له وارث احكمه
 في انتساب
 الوارث للاب
 دون الام لان
 جاء الام بتعلق
 من احسن والشعير
 والشعر والجم
 وهذه الاشياء
 لا تدوم في الولد
 بل تتغير وماء
 الرجل يتعلق
 من العظم والعصب
 والعروق والكفاحل
 وهذه الاشياء
 لا تذهب عنها
 بان يموت او يغير
 حالها

قولا صادقا ليس بالكذب لان مجموع عليه لوروده في القرآن العظيم والاشيا
 الصحيحة وغير ذلك واخباره وان كان في الاصل محقق الكذب لكن اخبار الباري
 تعالى واخبار الرسل عليهم الصلاة والسلام مقطوع بصحتها وكذا
 ما اجمع عليه او ثواتر السابع والثامن العم وابن العم من ابييه
 ابي ابيته والمراحم كيت اخوابيه بشقيقه وعمله اخوابيه لابييه وابناهما
 وفيه بذلك العم للام وبنوه فاشكر لذي ابي صاحب الايجاز في الاختصاص
 والتبني ابي الايقاظ فانه ينهك عن هؤلاء العورثة بعبارة مختصرة
 وسياتي في معنى ذلك احاديث شريفة عند قوله واشكر ناظمه فيناه
 اللخيل وورده مرة واحدة والتاسع الزوج والعاشر المعتق
 ولما كان المراد به المعتق وعمه وصفه بقوله ذواي صاحب الولا
 من المعتق وعمه المعتق بالتعصبين بانفسهم فجملة الذكور اجمع علي
 ارثهم هو الولا العشرة بالاختصار واما بالبسط فخمسة عشر الالا
 وابنه وان نزل والاب واخدا بوه وان علا والاذ الشقيق والاذ للاب
 والاذ للام وابن الاذ الشقيق وابن الاذ للاب والعم الشقيق والعم للاب
 وابن العم الشقيق وابن العم للاب والنزوح وذوالالوا وما عدا هؤلاء
 من الذكور فمن ذوي الارحام كابن البنت وابي الام وابن الاذ للام والعم
 للام وابنه والخال وخوهم ولما انهي الكلام علي الذكور اجمع علي ارثهم
 شرع يذكر النساء اجمع علي ارثهن فقال والوارثات من النساء
 بالاختصار سبع اعط انش عليه من الشرع ابي اعطاهن جميعا علي
 فان ذوي الارحام من الذكور والاناث في ارثهم خلاف سنن ذكره اخذ الكتاب
 ان شاء الله تعالى فالاولي من النساء السبع بنت والثانية بنت ابي
 وان نزل ابوها بجملة الذكور والكالثة ام مسفقه من اسفقت
 علي الشيع خفت عليه والاسم منه السفقة والام من شأنها ذلك
 والرابعة زوجة بايات التاء وهو الاول في الفرائض للتمييز وان كان
 الاعم والاشهر تدنهما والخامسة جدة من جهة الام ومن جهة الاب

هذا هو الولا العشرة بالاختصار واما بالبسط فخمسة عشر الالا
 وابنه وان نزل والاب واخدا بوه وان علا والاذ الشقيق والاذ للاب
 والاذ للام وابن الاذ الشقيق وابن الاذ للاب والعم الشقيق والعم للاب
 وابن العم الشقيق وابن العم للاب والنزوح وذوالالوا وما عدا هؤلاء
 من الذكور فمن ذوي الارحام كابن البنت وابي الام وابن الاذ للام والعم
 للام وابنه والخال وخوهم ولما انهي الكلام علي الذكور اجمع علي ارثهم
 شرع يذكر النساء اجمع علي ارثهن فقال والوارثات من النساء
 بالاختصار سبع اعط انش عليه من الشرع ابي اعطاهن جميعا علي
 فان ذوي الارحام من الذكور والاناث في ارثهم خلاف سنن ذكره اخذ الكتاب
 ان شاء الله تعالى فالاولي من النساء السبع بنت والثانية بنت ابي
 وان نزل ابوها بجملة الذكور والكالثة ام مسفقه من اسفقت
 علي الشيع خفت عليه والاسم منه السفقة والام من شأنها ذلك
 والرابعة زوجة بايات التاء وهو الاول في الفرائض للتمييز وان كان
 الاعم والاشهر تدنهما والخامسة جدة من جهة الام ومن جهة الاب

علي

هذا هو الولا العشرة بالاختصار واما بالبسط فخمسة عشر الالا
 وابنه وان نزل والاب واخدا بوه وان علا والاذ الشقيق والاذ للاب
 والاذ للام وابن الاذ الشقيق وابن الاذ للاب والعم الشقيق والعم للاب
 وابن العم الشقيق وابن العم للاب والنزوح وذوالالوا وما عدا هؤلاء
 من الذكور فمن ذوي الارحام كابن البنت وابي الام وابن الاذ للام والعم
 للام وابنه والخال وخوهم ولما انهي الكلام علي الذكور اجمع علي ارثهم
 شرع يذكر النساء اجمع علي ارثهن فقال والوارثات من النساء
 بالاختصار سبع اعط انش عليه من الشرع ابي اعطاهن جميعا علي
 فان ذوي الارحام من الذكور والاناث في ارثهم خلاف سنن ذكره اخذ الكتاب
 ان شاء الله تعالى فالاولي من النساء السبع بنت والثانية بنت ابي
 وان نزل ابوها بجملة الذكور والكالثة ام مسفقه من اسفقت
 علي الشيع خفت عليه والاسم منه السفقة والام من شأنها ذلك
 والرابعة زوجة بايات التاء وهو الاول في الفرائض للتمييز وان كان
 الاعم والاشهر تدنهما والخامسة جدة من جهة الام ومن جهة الاب

هذا هو الولا العشرة بالاختصار واما بالبسط فخمسة عشر الالا
 وابنه وان نزل والاب واخدا بوه وان علا والاذ الشقيق والاذ للاب
 والاذ للام وابن الاذ الشقيق وابن الاذ للاب والعم الشقيق والعم للاب
 وابن العم الشقيق وابن العم للاب والنزوح وذوالالوا وما عدا هؤلاء
 من الذكور فمن ذوي الارحام كابن البنت وابي الام وابن الاذ للام والعم
 للام وابنه والخال وخوهم ولما انهي الكلام علي الذكور اجمع علي ارثهم
 شرع يذكر النساء اجمع علي ارثهن فقال والوارثات من النساء
 بالاختصار سبع اعط انش عليه من الشرع ابي اعطاهن جميعا علي
 فان ذوي الارحام من الذكور والاناث في ارثهم خلاف سنن ذكره اخذ الكتاب
 ان شاء الله تعالى فالاولي من النساء السبع بنت والثانية بنت ابي
 وان نزل ابوها بجملة الذكور والكالثة ام مسفقه من اسفقت
 علي الشيع خفت عليه والاسم منه السفقة والام من شأنها ذلك
 والرابعة زوجة بايات التاء وهو الاول في الفرائض للتمييز وان كان
 الاعم والاشهر تدنهما والخامسة جدة من جهة الام ومن جهة الاب

علي تفصيل وهو ان ام الام واحباتها المدليات بانناي خلص وام الاب واحباتها
 المدليات بانناي خلص جميع عليهما فان ادلت الحجة بالجد كام ابي الاب فلا ترث
 عند المالكية وترث عند الحنابلة وان ادلت بابي الجد كام ابي الاب فلا ترث
 عند الحنابلة واما مذهبنا ومذهب احنفية فيرث جميع من ذكرنا وكذلك
 على جده تدلي بجد وارث واما الحجة التي تدلي بذكر بين اثنين ويغير عنها
 بالحجة المدلية بذكر غير وارث فهي من ذوي الارحام باقتاف الاثمة الاربعة
 وستاتي في كلام المصنف ان شاء الله تعالى والسادسة معتق وكذا
 عصباتها المتعصبون بانفسهم كما سياتي والسابعة الاخت من ابي
 ابيها كانت ابيها سوا كانت شقيقة او لاب او لام فهذه عدتهم
 بالاختصار يانت ابي ظهرت واما عدتهم بالبسط فعشرة البنت وبنت
 الابن والام والحجة من قبلها والحجة من قبل الاب والاخت الشقيقة والافت
 للاب والاخت للام والزوجة والمعتقة فاربعة اذ انفرد واحد من الذكور
 وري جميع احوال الازواج والام وكل من انفردت من النساء الخوذة
 جميع احوال المعتقة ومن يقول من العلماء بالرد يقول كل من انفرد
 من الرجال يجوز جميع احوال الازواج فقط وكل من انفردت من النساء
 يجوز جميع احوال الازواج واذ اجمع كل الرجال وري منهم ثلاثة
 الابن والاب والزوجة واذ اجمع كل النساء وري منهن خمسة البنت
 وبنت الابن والام والزوجة والاخت الشقيقة او يمكن اجمع من الصنفين
 وري الابوان والولدان واحد الزوجين وسقط ما عدا من ذكرنا
 ستعرفه في الحجب والله اعلم ولما انهي الكلام علي العورثة من الذكور والاناث
 شرع يبين ما يرثه كل واحد منهم مقدما الارث بالقرين لتقدمه علي بقدر
 التعصب اعتبارا وان كان الارث بالتعصب اقدم فقال بالالفرد

في كتاب الله تعالى والثابت بالاجتهاد ومستحقها والعروض جمع فرض
 وهو في اللغة يقال كعات اصلها كحز والقطع ومنها التقدير وفي
 الاصطلاح التعصب المقدر بشرع الوارث خاص الذي لا زاد الا بالرد
 قوله واعلم ان الولا
 بالتعصب اقرب انما كان
 في كتاب الله تعالى والثابت بالاجتهاد ومستحقها والعروض جمع فرض
 وهو في اللغة يقال كعات اصلها كحز والقطع ومنها التقدير وفي
 الاصطلاح التعصب المقدر بشرع الوارث خاص الذي لا زاد الا بالرد

هذا هو الولا العشرة بالاختصار واما بالبسط فخمسة عشر الالا
 وابنه وان نزل والاب واخدا بوه وان علا والاذ الشقيق والاذ للاب
 والاذ للام وابن الاذ الشقيق وابن الاذ للاب والعم الشقيق والعم للاب
 وابن العم الشقيق وابن العم للاب والنزوح وذوالالوا وما عدا هؤلاء
 من الذكور فمن ذوي الارحام كابن البنت وابي الام وابن الاذ للام والعم
 للام وابنه والخال وخوهم ولما انهي الكلام علي الذكور اجمع علي ارثهم
 شرع يذكر النساء اجمع علي ارثهن فقال والوارثات من النساء
 بالاختصار سبع اعط انش عليه من الشرع ابي اعطاهن جميعا علي
 فان ذوي الارحام من الذكور والاناث في ارثهم خلاف سنن ذكره اخذ الكتاب
 ان شاء الله تعالى فالاولي من النساء السبع بنت والثانية بنت ابي
 وان نزل ابوها بجملة الذكور والكالثة ام مسفقه من اسفقت
 علي الشيع خفت عليه والاسم منه السفقة والام من شأنها ذلك
 والرابعة زوجة بايات التاء وهو الاول في الفرائض للتمييز وان كان
 الاعم والاشهر تدنهما والخامسة جدة من جهة الام ومن جهة الاب

هذا هو الولا العشرة بالاختصار واما بالبسط فخمسة عشر الالا
 وابنه وان نزل والاب واخدا بوه وان علا والاذ الشقيق والاذ للاب
 والاذ للام وابن الاذ الشقيق وابن الاذ للاب والعم الشقيق والعم للاب
 وابن العم الشقيق وابن العم للاب والنزوح وذوالالوا وما عدا هؤلاء
 من الذكور فمن ذوي الارحام كابن البنت وابي الام وابن الاذ للام والعم
 للام وابنه والخال وخوهم ولما انهي الكلام علي الذكور اجمع علي ارثهم
 شرع يذكر النساء اجمع علي ارثهن فقال والوارثات من النساء
 بالاختصار سبع اعط انش عليه من الشرع ابي اعطاهن جميعا علي
 فان ذوي الارحام من الذكور والاناث في ارثهم خلاف سنن ذكره اخذ الكتاب
 ان شاء الله تعالى فالاولي من النساء السبع بنت والثانية بنت ابي
 وان نزل ابوها بجملة الذكور والكالثة ام مسفقه من اسفقت
 علي الشيع خفت عليه والاسم منه السفقة والام من شأنها ذلك
 والرابعة زوجة بايات التاء وهو الاول في الفرائض للتمييز وان كان
 الاعم والاشهر تدنهما والخامسة جدة من جهة الام ومن جهة الاب

متساويته مثل بنت واخت لعيرام ولا يتصور اجتماع صنفين للزمنهما
 الثلثان انتهى والثلث فرض اثنين احدهما ذكره بقوله فرض الام بشرطين
 عدمية احدهما ان تكون حيث لا ولد ذكر كان وانثى واحد كان او
 متعدد اولاد ابن كاسين ذكره قريبا وثانيهما ان تكون حيث لا من
 الاخوة جمع اثنان او اكثر كما اشار الي ذلك بقوله ذو عدد فان العدد
 قوته ذو عدد
 هو بان العدد احسان
 واقله كتابه فقال في حقيقة اقله اثنان فليس يجمع على حقيقة من ان اقله ثلاثة ووضوح
 اصل الفتح على موالاتي
 اجمع على اثنين فورد ذلك بقوله كائين اخوين او كئيتين اختين وكذلك في واخت او ثلاث
 ذوات في القارة قال في القارة
 فقد صفت قلمه في قوله
 فتاه هذه خصمات
 اختصها وقال رسول الله
 صلوات الله على
 طاعتها جماعة وذكر
 الحديث في اطلاق صفة
 اجمع على اثنين في قوله
 مع جماعة من زوجة
 الاكثريه او بغيره

تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلا اله الثلث مع مفهوم قوله
 تعالى فان كان له اخوة فلا اله السدس ولما كان اولاد الابن كالاولاد
 اركا وجبا ذكرهم موضعا لهم عن الاخوة لان اشتراط عدم الاخوة في
 اركانها الثلث بالنص بخلاف اولاد الابن في القياس فقال وللاب ابن
 واحد كان او اكثر حدها اب الام او بنته اب بنت الابن واحدة كانت
 او اكثر ففرضها الثلث اي ان انتفى من ذكر كما بينته بهذه العبارة
 قياسا على الاولاد كما انكرت عليه وروي عن ابن عباس رضي الله عنهما
 انه قال لا يردها عن الثلث الا ثلاثة من الاخوة لظاهر قوله تعالى
 فان كان له اخوة واقل الجمع ثلاثة وروي عن معاذ رضي الله عنه
 انه قال لا يردها عن الثلث الا الاخوة الذكور والذكور مع الاناث
 واما الاخوات القير ففلا يردها عنه للسدس عنه لان الاخوة
 جمع ذكور والاناث اخلص لا يدخلن في ذلك واجمهور على خلافهما
 وجوابه من ذكر في المطولات ولما كانت الام قد اترك الثلث وليس

قوله ذو عدد
 هو بان العدد احسان
 واقله كتابه فقال في حقيقة اقله اثنان فليس يجمع على حقيقة من ان اقله ثلاثة ووضوح
 اصل الفتح على موالاتي
 اجمع على اثنين فورد ذلك بقوله كائين اخوين او كئيتين اختين وكذلك في واخت او ثلاث
 ذوات في القارة قال في القارة
 فقد صفت قلمه في قوله
 فتاه هذه خصمات
 اختصها وقال رسول الله
 صلوات الله على
 طاعتها جماعة وذكر
 الحديث في اطلاق صفة
 اجمع على اثنين في قوله
 مع جماعة من زوجة
 الاكثريه او بغيره

قوله في العراوين مؤلفا القارة العظيم الامن القارة
 وورث ابواه
 قوله في العراوين مؤلفا القارة العظيم الامن القارة
 قوله في العراوين مؤلفا القارة العظيم الامن القارة
 قوله في العراوين مؤلفا القارة العظيم الامن القارة

قوله وجمعا بهما مذكور في المطولات
 الثلث اي السدس وقد قال الله تعالى فان كان له اخوة ولا اخوات فلا يردها عن الثلث الا اثنتان
 لا يستطيع احد فرضا قضي به قبل ومضى في الامصار ووجه اجمهور انه اجمع يطلق على اثنين بل هو
 اقل اجمع عندهم وانه انما يعين اجمعا فكيف العقل بحسبنا بانين بعد انه عاين وامان استدل
 به معاذ فاجيب عنه كما قال الماوردي بان المداجس الاخوة واذ كان في الفرض مستلزما على الكفرين

قوله في العراوين مؤلفا القارة العظيم الامن القارة

هناك فرع وارث ولا عدد من الاخوة والاخوات فمستلتمين تسعيان
 بالخراوين وبالعميرتين ذكرهما مقدا لهما على الصنف الثاني محس
 يترك الثلث لان ذلك من جملة احوال الام مع عدم من ذكر فقال وان يكن
 اي يوجد زوج وام واب فقط ففرضه الثلث الباقي بعد فرضه الزوجة
 لهما اب الام ثابت مرتب وهذه هي احدي الخراوين والثانية ذمها بقوله
 وهكذا الام تلك الباقي بعد فرض الزوجة اذا كان الاب والام مع زوجة
 فمما عد اي فذهب عددها الي حالة المصعود على الواحدة الي اربع
 فهو منصوب بالحاليه من العدد ولا يجوز فيه غير النصب ولا يستعمل
 الا بالثاوي ثم نقله الشيخ ذكره اربع ابن سيدة فلا تنك عن العلم
 قاعدا بل يسمي لهما عن ساعد اجلا والاجتهاد وقم لهما على قدم الغناه
 والسداد فان ذلك من سبيل الرشاد ففي زوج وام واب للزوج والام
 النصن وللأم تلك الباقي وهو في الحقيقة سدس وللاب الباقي وفي
 زوجة وام واب للزوج والام تلك الباقي وهو في الحقيقة ربع
 وللاب الباقي وابقى لفظ الثلث في فرض الام في الصورتين وان كان
 في الحقيقة سدسا او ربعا كما قلنا قادم مع القلان وهذا ما قضى
 به عمر بن الخطاب رضي الله عنه ووافقه اجمهور ومنهم الائمة الاربعة
 وذلك لاننا اعطينا الام الثلث كاملا لنرم اما تفضيل الام على الاب
 في صورة الزوج واما انه لا يفضل عليها التفضيل المعهود في صورة
 الزوجة مع ان الام والاب في درجة واحدة وخالف ابن عباس رضي الله
 عنهما وقال للام فيها الثلث كاملا لظاهر نص القلان ووافق ابن سيرين
 اجمهور في مسئلة الزوج وابن عباس في مسئلة الزوجة ثم رجع بعد
 فراغله من احوال الام عند عدم الفرع الوارث والعدد من الاخوة
 الي بيان بقية من يترك الثلث وهو الصنف الثاني فقال وهو اي
 فرض الثلث لاثنين اي ذكرين او اثنتين اي اثنين وكذلك ذكر
 وانثى من ولد الام فقط وهم الاخوة للام بغير من ابها والاب وهكذا

قوله في العراوين مؤلفا القارة العظيم الامن القارة

يكون الثلث لهم ان كثروا وازدادوا عن الاثنين وادها عن الوارث المقصود
 بالجمع بين لفظي الكثرة والزيادة التأكيد وكذا قوله فما لهم فيما سواه
 اي الثلث زاد الاسم لا يستحقون اكثر من قوله تعالى فان كانوا اكثر
 من ذلك فهم شركاء في الثلث والزيادة هو الطعام في السفر وفي البيت جناس
 ناقص مطرف ويستوي الاثاث والذكور فيه اي الثلث كما قد اوضح
 المسطور اي المكتوب وهو القدران العزيز في قوله تعالى فهم شركاء
 في الثلث فان التثنية اذا اطلقت يقتضي المساواة وهذا مما طالف
 فيه اولاد الام عليهم فانهم خالفوا غيرهم في انساب الايضا في ذكرهم على انعام
 اجتماع اولاد افراد او يرثون مع من ادعوا به ويجب بهم نقصان
 وذكرهم اذ يربى بانثى ويرث هذه خمسة اشياء فانها بقية ميراث
 الثلث اجد في بعضها احواله مع الاخوة وسياتي ذلك في باب الجدة
 والاخوة والله اعلم والسدس فرض سبعة من العدد ذكرهم اجمالا
 بقوله اب مع الفرع الوارث وام مع الفرع الوارث او عدد من الاخوة او
 الاخوات ثم بنت ابن فاكتر مع بنت واحدة وكذا بنت ابن نازلة فاكتر
 مع بنت ابن واحدة اعلامتها وجد مع الفرع الوارث وكذا افعال من
 احواله مع الاخوة وسياتي والاخت بنت الاب فاكتر مع الاخوة الشقيقة
 الواحدة ثم الجدة فاكتر وولد الام الواحد ذكر كان او انثى تمام الاولاد
 فهو السابع وهذا كله حيث لا حاجب في الجميع ثم اردف ذلك ببيان الحالة
 التي يرث فيها كل واحد منهم السدس فقال فالاب يستحقه ابي
 السدس مع الولد ذكر كان او انثى فان كان الولد ذكرا فلا يرث الاب
 غير السدس وان كان انثى وفضل بعد الفروض شيئا اخذه ايضا تعصيا
 فيجمع اذ ذلك بينه الفرض والتعصيب كما سنوضح ان شاء الله تعالى
 فهذا هو الاول عن ميراث السدس والثاني الام وقد ذكرها بقوله وهكذا
 الام تستحق السدس مع الولد ذكر كان او انثى واحد كان او منهدا
 ينسب اليه الصمد جل وعلا في كتابه العزيز قال الله تعالى والابوي لكل

وهو الذي يعمد اليه في الاخوات
 اي بقسط فيها وقيل هو الذي
 لا يورثه من اربعين مائة
 من مائة مائة
 لعلوه

واحد

وهو الذي يعمد اليه في الاخوات
 اي بقسط فيها وقيل هو الذي
 لا يورثه من اربعين مائة
 من مائة مائة
 لعلوه

نسب

واحد منها السدس مما ترك ان كان له ولد وما احسن هذا الترتيب
 الحسن في هذه المنظومة فانه اعقب الاب بالام مؤخر المجد عنها من
 اجل ان الله تعالى جمع بينهما في الآية الكريمة ولما كان الولد في الآية
 الكريمة خاصا بولد الصلب حقيقة وكان ارث كل من الاب والام السدس
 من اولاد الابن بالقياس على الاولاد اعقب فلذلك جعلتها مع اولاد الابن
 فقال وهكذا يرث كل من الاب والام السدس مع ولد الابن ذكر كان
 او انثى الذي ما زال يقفوا ثمة اهل الولد ايرثه ويترتب بالذال لاجته
 اي يقتدي به في الارث والحج في قياسه عليه الذكر والانس كالانثى
 فتلخص من هذا ان الاب يرث السدس مع الابن او ابنت الابن او
 البنت او بنت الابن وان الام ترث السدس مع الابن او ابنت الابن او
 البنت او بنت الابن ولما كانت الام تزيد على الاب بانها ترث السدس
 مع العدد من الاخوة مطلقا ذكر ذلك بقوله وهو اي السدس لها
 اي الام ايضا مع الاثنين من اخوة ابيها فاكتر مطلقا فلذلك اجمال
 فحس هذين ابي عليهما في الام ما زاد او نقص بعض افراد الاثنين
 مما لم تشمله الآية الكريمة على ما تشمل من افعال ارثها للسدس مع اثنين
 من الاخوة منحصرا في خمس واربعين صورة بينتها في شرح الترتيب
 والثالث اجد وقد ذكره بقوله واجد اي الذي لم يدخل في نسبة للميت
 انثى مثل الاب عند فقده اي الاب في حوز ما يصيبه من السدس
 مع الفرع الوارث جامعها بينه وبين التعصيب او غير جامع كما سنبيته
 ان يشاء الله تعالى والارث بالتعصيب عند عدم الفرع المذكور علي
 مطلقا وفي هذه ايمه ووده اي رزقه الموسع من قوله مد الله في رزقه
 اي وسعه فيكون تأكيد القول في حوز ما يصيبه ويصح ان يكون المراد
 بقوله وعده اي حبه من قولهم رجل مديد القامة اي طويل في كانه
 الحجاب لقوته مديد القامة طويل الباع اذا قدر ذلك فالجد كالاب
 عند فقده ارثا وحجبا الا في ست مسائل اقتصر المصنف على ثلاث مسائل

الألوكة

فذكر الاولى منها بقوله الا اذا هنالك مع اجد اخوة اشقاوا لابليس
 كالا بد في ذلك لتوهم ابي الاخوة في القرب الى الميت وهو ابي اجد لسوا
 ابي سوا فوجه واحدة لانهم فرع الاب واجد اصله فيرتبون معه على
 تفضيل سياي في باهرهم واما الاب فيجبهم كما سياي في الحجب واما الاخوة
 للام فالاب واجد فيجبهم سوا كما سياي ايضا وذكر الثانية بقوله او
 بمعنى العوايه والا اذا كان هناك ابوان ابي اب وام معهما ابي الام
 زوج وورث فان للام مع الاب تلك الباقي كما تقدم ومع اجد لو كان بد له
 تلك جميع المال كما صرح به بقوله فالام للتك مع اجد لو كان بدل الاب
 ترك فتكون المسئلة زوجا واما وجد فالزوج النصف وللأم الثلث
 كاملا والجد الباقي ولم ينظر الى كونها تاخذ الكرمه لانها اقرب منه بخلافها
 مع الاب لانها في درجة واحدة كما تقدم وذكر الثالثة بقوله وهكذا ليس
 اجد يسيرها بالاب في زوجة الميت وام واب فان لهما مع الاب تلك الباقية
 كما تقدم ولو كان اجد بدل الاب كانت المسئلة زوجة واما وجد فيكون
 للام الثلث كاملا وللزوجة الربع والباقي للجد لان اجد وان لم يفضل
 عليها التفضيل المعهود لا مزور في ذلك لتوهم اقرب منه بخلافها
 مع الاب كما تقدم ولما ذكر ان اجد يخالف الاب في مشاركة الاخوة وكان
 اللام في تفاصيل احوال ذلك مما يطول اخر حكمهم الي ان يعقد له بابا
 يخصه في الحمل الا يق به وبنه علي ذلك بالوعد بذكره فقال وحكمه
 وحكمهم ابي اجد والاخوة مجتمعين سياي ان شاء الله تعالى مكمل
 البيان في الاحالات الالته في باب معقول لذلك يسمى باب اجد والاخوة
 والرابعة مما خالف فيه اجد الاب ان الاخوة لعيرام وبنينهم مجتمعون
 اجد في بابها لا يخالف الاب والخامسة ان الاب يحجب ام نفسه والاب
 اجد والسادسة ان الاب في نحو بنت واب بريك السدس في رضا والباقي
 تقصيبا بخلافه ولو كان اجد بدل الاب فكله للمعالي المرحي وبه قطع
 الشيخ محمد الجويني وقال النووي انه الاصح والارح وقيل انه ياخذ

الباقي جميعه تقصيبا ورهه صاحب التقة وقال انه المذهب ولم يرح
 الراعي شيئا من الوصيين ففارقوا الاب اجد فجران الاخلاف وان
 كان المرحي الله كنه وفيها والرابع مع برك السدس بنت الابن وقد
 ذكرها بقوله وبنت الابن او بنت الابن المتقاضيات تاخذ او ياخذن
 السدس اذا كانت او كنت مع البنت العايدة ككلمة الثلثين للاخوة
 ولقول ابن مسعود رضي الله عنه في بنت وبنت ابن واخذت لاقصين
 فيسابقن النبي صلى الله عليه وسلم لم البنت النصف ولنت الابن السدس
 ككلمة الثلثين وما بقي فلاخت رواء البخاري وغيره وقيل علم ذلك
 كل بنت ابن نازلة فالتك مع بنت ابن واحدة اعلامها وقد اشار
 الي ذلك بقوله مثلا لا يتذري ابي اجعل ذلك كما لا يتذري به فقيل
 عليه غيره والخامس مع بريك السدس الاخت للاب وقد ذكرها بقوله
 وهكذا الاخت التي ادلت بالاب فقط فالتك مع بنت السدس مع الاخت
 العايدة التي بالابون يا احي تقصيرا في ادلت ككلمة الثلثين
 بالاجماع قياسا على بنت الابن فالتك مع بنت الصلب وتقيدي
 بالواحدة في كل من البنت والاخت الشقيقة وقولي ككلمة الثلثين
 كل ذلك ليخرج ما لو كانت بنت الابن مع بنتين او كانت الاخت للاب
 مع شقيقتين فانها لا تترك السدس بل تستقطب علم تقصيب كما سياتي
 والسادس مع بريك السدس اجد فالتك وقد ذكرها بقوله والسدس
 فرض جدة صحبة في النسب لا في العول او واحدة او اكثر كما سياي في
 كلامه قريبا سوا كانت لام او كانت الاب ابي من قبل الام ومن قبل الاب
 وسوا كان معها ولد ام لا وسوا كان له اخوة ام لم يكن كما ورد في ذلك
 والسايع مع بريك السدس العايدة من ولد الام وقد ذكره بقوله وولد
 الام ذكر كان او انثى ينال السدس اجماعا لقوله تعالى وان كان رجل
 يورث كالمائة او امرأة وله اخ او اخوات فكل واحد منهما السدس
 المساد الا في الاخت للام كما قد يربح به في الشواذ والشروط في افراده

فان
 العلماء ككلمة الثلثين مراد
 به ان السدس ليس مقصدا
 مستقلا لهن هنا بل هو
 ككلمة الثلثين والاولى
 لهن عند الشراعية
 الصلب الثلثين كما سياتي



لا ينسب للامة العربية المذكورة فانهم اذا كانوا متعددين كان لهم الثلث
 كما تقدم وفي بعض النسخ بدل هذا البيت هو ولد الام له اذا انفرد به
 سدس جميع المال نصا قد ورد وهو معناه بل هو اصح لان فيه
 التصريح بان ذلك قد ورد بالنص ابي في القلان العزيم ولما انتمى الكلام
 علي من يرك السدس شرع يتكلم في شي من احوال الاجدات استطرادا
 واعلم قبله انه اذا اجتمع جدات فتارة يكون في درجة واحدة وتارة
 يكون بعضها اقرب من بعض وعلي كل تقدير فتارة يكون من جهة
 واحدة وتارة يكون من جهتين وقد ذكر حكم المتساويات في قوله وان
 تساوي نسب الاجدات حيث كانت نسبي فالتساوي من جهة واحدة او
 من جهتين وكن كالمس واورثات بان لا يكون فيهن جدة محجوبة
 والافاسدة وهي التي تدل في بكر بين النسبين كما قدمته وكما سيجي
 فالسدس ينسب بالسوية وان ادلت احداهما او احدها من جهتين
 او اكثر وغيرها جهة واحدة علي الاربع عندنا وبه قال ابو يوسف رحمه الله
 والثاني وهو محكي عن ابن سريج يقسم بينهما او بينهما بحسب الجهات
 لذات الجهتين مثلا لثلاث اولاد اجتهت الثلث وهو قول زفر ومحمد بن الحسن
 والحسن بن زياد وجماعة قال القوي وهو قياس قول احمد بن حنبل رحمه الله
 في القسمة العادية الشرعية وفي بعض النسخ المصنفة ليسر به الي
 ما روي الحاكم علي شرط الشيخين انه صلح عليهما لم يقض للجدتين في الميراث
 بالسدس وقيس الاكثر منها عليهما فارقية اذا كانت احدي الجديتين
 محجوبة بالاب كما لو خاف جدة ام ام وجدة ام اب مع الاب فالسدس للاولاد
 والباقي للاب علي الاربع وقيل لام الام نصف السدس والباقي للاب لان الذي
 يجب امله فترجع فاية اوجب اليه وهذا عندنا وعند ائمة الكتابه فالسدس
 بينهما ولا يجب ام نفسه وعن هذه الجدة المحجوبة احتزرت بقولي آفغانان
 لا يكون فيهن جدة محجوبة والله اعلم في ذكر حكم ما اذا كانت احداهما اقرب من
 الاخرى وهما من جهتين مقدما اذا كانت القربى من جهة الام فقال

قوله العزيم بنف
 العزيم بنف
 العزيم بنف
 العزيم بنف

وان تكن الجدة قربة لام ابي من جهة الام كام ام حجت ام اب ابي من جهة الاب
 بجدي كام ام اب وكام ابي اب وسدس اسلبت ابي اخذت وحدها كاملها
 اقرب منها في ذكر حكم ما اذا كانت القربة من جهة الاب فقال وان تكن ابي الجدة
 القربة بالحسن من الاولي بان كانت القربة من جهة الاب كام اب والجدي
 من جهة الام كام ام ام فالقولان فيهما مذكوران في كتب اهل العلم من
 الشافعية وغيرهم رضي الله عنهم مخصوصان للامام الشافعي رضي
 الله عنه وهما ايضا روايتان عن زيد بن ثابت رضي الله عنه احدهما الاستسقط
 البعدي من جهة الام بالقربة من جهة الاب بل يشتركان في السدس علي الصحيح
 وبه قال مالك رحمه الله لان التي من جهة الام وان كانت اجد فهي اقوى
 لكون الام اصلا في ارب الاجدات فضل قربة التي من قبل الاب قوة التي من
 قبل الام فاختد الافاشتر كما في القول الثاني انها تجبها جديا علي الاصل من
 ان القربة تجب البعدي وبه قال ابو حنيفة ونحوه المصنف بل عند ائمة الكتابه
 واتفق الكل ابي المحظوم من الشافعية والمالكية علي التصحيح لهذا
 القول الاول وما كان في عبارته السابقة وهو قوله وكن كالمس واورثات
 اي اذ كان من الاجدات غير وارثة وهي المعبر عنها بالفاسدة وهي التي
 احتزرت عنها فيما سبق بقولي صححة بينهما بقوله وكل من ادلت
 من اجدات بغير وارث كام ابي الام فان اب الام غير وارث ويجب عنها
 بالتي تدل في بكر بين النسبين في اربها حظ من الموارث لانها من ذوي
 الارحام فلا تترك الا عند من قال بتوريك ذوي الارحام كما تقدمت الاشارة
 الي ذلك في الكلام علي الوارثات فان عندنا حاصل القول ان اجدات
 عندنا علي اربعة اقسام القسم الاول من ادلت بمحض ان كام الام وامها
 المدليات بانها خلفه والقسم الثاني من ادلت بمحض المذكور كام الاب
 وام ابي الاب وام ابي ابي الاب وهكذا الجهن المذكور والقسم الثالث
 من ادلت بانها في ذكر كام ام ام اب وكام ام ام اب وهكذا وكل
 جدة كانت من هذه الاقسام الثلاثة فهي وارثة عندنا وعند الحنفية

قوله فاعلم انما يشتر
 مساوية لتساوية
 حال الثاني لان الام
 اعتدل واشتركة فعل
 عند الغنم والمقرر
 لتسليم في تمام الثاني
 للضمير في الفعل المسند
 وانما تكلم في كل مضمون
 متصل او مضمون ذات جبره

وهي المعبر عنها بالجدة المصححة والقسم الرابع عكس الثالث وهي من ادلت
 بذكر ابي اناث كام ابي الام وهي السابقة في قوله وكل من ادلت بغير وارث
 الي اخره وهي المعبر عنها بالفاسدة وهي غير وارثة الاعالي القول بتوريث
 ذوي الارحام كما سبق ثم اذا مات ما سبق ظهر لك انه لا يرث من قبل الام
 الاجدة واحدة فقط وباقي الجداات العارثات كل من من جهة الاب والكل
 في الجداات مما يطول وقد اتيت منه في شرح الترتيب بالحب العجاب والاعلم
 ثم ذكر حكم ما اذا كانت احدي الجداات اقرب من الاخرى وهما من جهة واحدة
 ولو قدم على البيت السابقة كان السب فقال وتسقط اجرة البعدي
 بالجدة ذوات القربى سواء كانت من جهة الام كام وامها اتفاقا لانها
 مدلية بها او كانت من جهة الاب والبعدي مدلية بالقربى كما اب وامها
 اتفاقا ايضا لانها ادلت بها او كانت من جهة الاب والبعدي لانه في بالقرن
 كام الاب وام ابي الاب علي الاصح المنصوص في رواية الروضة ومن صور
 هذه ما اذا كانت القربى من جهة ابي الاب كام ابي اب والبعدي من جهة
 امهات الاب كام ام ام الاب وفيها وجوهان ارضها كما قال العلامة شهاب
 الدين احمد بن الهائم انها تجبها قال ومستندي في ترجيح ذلك ما قطع
 به الاكثرون حتى في المحرر وانها لو ان قربي كل جهة تجب بعد اها
 انتهى والعبد الثاني انها لا تجبها بل يشتركان في السدس وظاهر كلام
 الشيخ سراج الدين البلقيني ترجيحه فلاجل هذا الاختلاف في بعض صور
 هذه الحالة قال في المذهب الاولي يعني الاربع المغتني به في بعض هذه
 المسائل ولما في بعضها اتفاقا كما قررت له في بيان الخللان وهذه
 المسائل باعتبار المجموع لا باعتبار الجميع وقوله فقل ايها الناظر في هذا
 الكتاب في حسيبي ابي بكفيني من ذكر المسائل في اصحاب الفروض
 او في الجداات ففيما ذكرته لغاية للمتدي ولا يقصر عن افادة المشتبه
 ومن اراد التبحر في ذلك فعليه بالكتب المطولة ومنها كتابنا بشرح
 الترتيب وقد تناهت ابي انتهت قصة الفروض بين مستحقها

وبيان

وبيان كل منهم علم ما اردناه من غير اشكال ابي العباس والاعلم من ابي خفا
 فانها علم مما تقدم ان اصحاب الفروض من ثلاثة عشر اربعة من الذكور وهم
 الزوج والاخ للام والابواجد وتسع من النساء ومن جمع النساء الاكثرة وما
 انتهى الكلام على اصحاب الفروض ومستحقها بشرح والعميات فقال
 يا **التعصيب** مصدر عصب يعصب تعصبا فهو عاصب ويجمع العاصب
 على عصبية وتجمع العصبية على عصبان وليس من بالعصبية الواحد وغيره
 والعصبية لغة قرابة الرجل لابيته فهو ابي الاثم تعصبا به ابي احاطوا به
 وكل ما استدار حول شئ فقد عصب به ومنه العصائب ابي العاصم وقيل
 سمو ابيها التقوي بعضهم ببعض من العصب وهو الشد والمخرب قال عصب
 الشئ عصبا شدة شدته والراسي بالعامية شدة شدتها ومنه العصابة لشدة الراس
 بها وقيل غير ذلك ومدار هذه المادة على الشدة والقوة والعاظلة
 والعصبية اصطلاحا لاسياحي في كلامه قال وحق ان تشرع في التعصيب
 ابي في الارث به بكل قول موجز مختصر مصيب ليس بخطا فقل من احرز
 كل المال عند الافراد من القرابات جمع قرابة ابي الاقارب او المعالي من
 المحققين وعصبتهم اجماعا لقوله تعالى وهو يرثها ان لم يكن لها ولد وغير
 الاخر كالالاخ وكان ما يفضل بعد الفرض الشامل للواحد وما زاد له اجماعا
 لقوله صل على من احقوا الفروض باهلها مما بقى فلا ولي رجل ذكر فهو
 اخو العصبية بالنفس المفضلة على غيرها من اذلة العصبية وعلى
 الفرض كما اخترت في شرح الترتيب وهذا التحريم للعاصب بالحكم والتعريف
 بالحكم دورى كما هو معلوم عند العقلاء واحكام العاصب بنفسه فلا ذكر
 منها اثنين وتراكم الثالث وهو انه اذا استفرقت الفروض التركة سقطت
 الا لاخوة الاشقاء المشركه والا لاخت في الاثرية وسياتيان وفلانة الاخي
 هذا الثالث للحلم به من الثاني والعاصب بغيره ومع غيره كالعاصب بالنفس
 في هذه الاحكام الا احكام الاول ثم بعد تعريف العاصب بهذا التعريف المستند
 شرع في عدمه وهم خمسة عشر والم يستوفى عدتهم ابي بكاف التمهيل فقال

كالاب واجد ابي الاب وجد الاب وجد الجد وان علا والاب عند قريه وهو
ولد الصلب والبيد وهو ابن الاب وان سطر بعض الذكور كما تقدم والاف
لابوينه والاب للام بدليل ما سبق في الفروض وابن الاخ لابوينه والاب للام
بدليل ما سبق في الجمع علي اشتم من الرجال والاعمام لابوينه والاب للام
بدليل ما سبق ايضا والاعمام الميت اعمام ابيه واعمام حده وهكذا السيد
المعتق ذري الاعمام بالعتق ذكر الكان وانك وهكذا بنوهم جميعا
اي بنو الاعمام وبنو المعتقين وان نزلوا بعض الذكور قال الشيخ
بدر الدين سبط الاماريني رحمه الله في شرح الكتاب وفيه نوع قصور
حيث اقتصر علي ابن المعتق وسكت عن باقي عصبة المعتصمين
بانفسهم انتهى ويحك اجعل عنه بانهم دخلوا في قوله سابقا والام الي
ولم يذكر المصنف رحمه الله بيت المال كما لم يذكره سابقا في الاسباب فائدة
قال البيضاوي رحمه الله في تفسير قوله تعالى قلنا اهبطوا منها جميعا
فجميعا حال في اللفظ تأكيد في المعنى كما قيل اهبطوا انتم اجمعون ولذا لا
لا يستدعي اجتماعهم علي الهبوط في زمان واحد كقولك جاؤ اجمعيا هو
فكذا هنا كما قيل بنوهم اجمعون ولا يستدعي ان يكون اكثر من مجتمعين
وهو حال من المضاف وهو بنوهم وقوله فان لما ذكره ابي من الاحكام
جميعا ابي سامعا سمع تقويم واذا علم انه اذا اجتمع عاصيات
فاكثر فتارة يستويان او يستويون في الكبرية والدرجة والعتوة في شتر كان
او يشتركون في المال او ما يقتضيه من وتارة يختلفون في شتر من ذلك
فيجب بعضهم بعضا وذلك مبني علي قاعدة ذكرها الجعبري رحمه الله
في بيت واحد حيث قال فيها كبرية التقويم ثم بقوله كما بعدهما التقويم بالحق اجملا
وذكر المصنف بعضها بالقرين وما الذي الذي الدرجة الجعبري وان كان قويا مع
الوارث القريب اذا كانا من جهة واحدة في الارض من حفظ ولانصيب
كجبهه بالاقرب منه درجة وان كان ضعيفا كالبني في الاب وابن ابن اخ شقيق
فلا شتر للثاني مع الاول اجماعا لكونه اجد منه درجة وان كان اقوي من الاول

وكابن

وكابن وابن ابنه وان لم يدل به وكاب وجد وكابن اخ شقيق وابن ابن اخ
شقيق والاب وكاب شقيق والاب وابن عم شقيق والاب فلا شتر للثاني
مع الاول وفيه جميع هذه الصور لبعده فارقا في ما هذه مجازية ولزوال البعد
خيرها مقدم وجاز تقديمه للنسب الجار ومجور ومعتاد اسمها مؤخر وهو مجور
بمن الزيادة لتخصيص العموم وسبق في زيادتها سبق النفي وكونه مجورا
لكرة ولا يخفى ما في عطف النسب علي الكظم من التأكيد فانها بمنزلة واحد قال
القطبي في مختصر الصحاح النسب الكظم من الشين والاف للام واب والعم
لام واب وابن الاخ للام واب وابن العم للام واب او كي من المدي بسطر النسب
وهو الاف لاب في الاو والعم للاب في الكانية وابن الاخ للاب في الكانية وابن
العم للاب في الراجحة فيجوز في جميعها لانه اقوي منه ليقال ظاهر عبارته
يقتضي حجب الاف للام بالاف الشقيق فانه مدل بسطر النسب لانه يقول
كلامه فالكدي بسطر النسب من العصبات وهو الاف للاب واما الاف للام
فليس من العصبات فتبين ان الاول قد ذكرت ان ما ذكره المصنف
بعض القاعدة التي ذكرها الجعبري وطرحه واعلم قبل ايضا ذلك ان جهتها
العصوبة عندنا سبع البنوة ثم الابوة ثم الجد وده والاحنة ثم بنو الاحنة
ثم العمومة ثم العلام بيت المال اذا علمت ذلك فاذا اجتمع عاصيات فمن كانت
جهته مقدمة فهو مقدم وان بعد علي من كانت جهته موضوعة فابن ابن
اخ شقيق والاب مقدم علي العم وذلك معنى قول الجعبري في باب جهة التقويم
فان اتحدت جهتهما فاقربهم بدرجة وان كانه ضعيفا مقدم علي البعيد
وان كان قويا كما مثلته انفا وذلك معنى قول الجعبري ثم بقوله فان اتحدت
درجتهما ايضا فالقوي وهو ذو القدرتين مقدم علي الضعيف وهو ذو
القدرة الواحدة كما سبق فتبين قريبا وذلك معنى قول الجعبري وبعدها
التقديم بالقوة اجملا التبيين الثاني هذه القاعدة كما هي في العصبات
قد تاتي في اصحاب الفروض وفي اصحاب الفروض مع العصبات وعليها مع
قاعدة الجعبري وهي ان كل من ادعي بواسطة جهته تملك الخطاة الاول للام

وبالتمصيب اخص وبالاب والابن بينهما وهن ذوات النصف والثلاثين كما سبق وقسم
 يرك بالفرض مرة وبالتمصيب مرة ويجمع بينهما وهذا الاب واجد فان كان منها يرك
 السدس مع ابن او ابن ابن وصيحي بقي بعد الفروض قدر السدس اخذ او دون
 السدس او لم يبق بغيره يعول له ويرك بالتمصيب اذ اخلاء عن الفرض من
 ذكر او انش ويجمع بين الفرض والتمصيب اذ كان معه انش من الفروع ومفضل بعد
 الفرض من السدس وسبقت الاشارة الي ذلك المثال في مجموع في النصف
 جهتا تمصيبا كان ههنا ابنه ابنه وكان ههنا معته فيرك باقواها والفرع معلوم
 من القاعدة من السابقين في العصبات وقد يجمع في النصف جهتا فرض
 ولا يكون ذلك الا في نكاح الجوس وفيه من العصبية فيرك باقواها الا بهما
 علي الارض والقوة باحد امور ثلاثة الاول ان تجب احداهما الاخرى كتبت هي
 اخت من ام كان يطة جوسيه احد فتلد بنتا ثم يموت عنها فترك بالبنية الثانية
 ان تكون احداهما الا تجب كما او بنت هي اخت من اب كان يطة جوسيه بنته فتلد
 بنتا ثم يموت الصغير به عن الكبرى فتركها بالعمومة او عكسه فتركها بالبنية
 الثالثة ان تكون احداهما اقل جها كجدة ام ام هي اخت من اب كان يطة جوسيه
 بنته فتلد بنتا ثم يطة الثانية فتلد بنتا ثم يموت الصغير عن العليا بعد موت
 الوسطى والاب فتركها بالجدوة دون الاختية فلو كانت الجهة القوية فجوزت
 فترك بالصغيرة كان يموت الصغير في المثال الاخر عن الوسطى والعليا فترك
 العليا بالاختية والوسطى بالعمومة وقد يجمع في النصف جهتا فرض وتمصيب
 كانت عم هو اخ الام او زوج فيرك بهما حيث يمكن وكما انهي الكلام علي العصبية
 ارد في ذلك باب الجب مع ان بعضه قد سبق في العصبات فقال باب
 الجب وهو لغة المنع واصطلاحا منع من قام به سببه الارث من الارث بالكتابة
 او من او فرض حظية وهو قسمان جبه بالارصا وهي الكواجح السابقة وجبه
 بالانفصا وهو المراد عند الاطلاق وهو المقصود بالترجمة وهو قسمان جبه
 نقصان وهو سبعة انواع ذكرتها في شرح الترتيب منها الانتقال من فرض
 الي فرض اقل منه كجبه الزوج من نسه الي ربح والزوجة من ربح الي نسه ويجلم

الزوا

انكرها سابقا وما سياتي المتامل وجب حواش وقد سبق بعضه في العصبات
 وذكر هنا شيئا منه مقدم ما يجب الاصول فقال **والجد جبه عن الميراث بالاب**
 لان ادلي به وقوله **فاحواله** اي الجدة والاب **الثالث** يشير به الي الاحوال
 الثلاثة التي ذكرتها من الارث بالفرض وبالتمصيب او بهما **وتسقط**
الجدة ان من كل جهة ام من جهة الام او من جهة الاب بالام اما التي من
 جهة الام او من جهة الجب فلا دللها بينا واما التي من جهة الاب فلتكون الام
 اقرب من يرك بالعمومة فاقرب ام ما ذكرته الي وقسمها في اشياء
 فيجب كل جد قريبا على جد بعده لادلايه به وتجب اجادات بعضه بعضها
 علي التفصيل السابق ويجب كل من الاب واجدة الجدة التي تدلي به دون
 غيرها وهذا يسقط ابن الاب وبنت الابن بالاب وكذلك كل ابن ابن
 وبنت ابن نازلين بان ابن اقرب فلا ينجح ام تطلب عن هذا الحكم الصحيح
 الجب عليه محله الا اميلا الي حكم باطل بان تورث ابن ابن مع ابن وان تسقط
 الاخوة امي سوا كانوا اشقا او لاب او لام وسوا كانوا ذورا او اناقا او اخوانا
 بالبنين والامراء الواحد فاشركا هو معلوم وسيصرح به في ابن الابن وبالابن
 الادي دون الاعلي وهو احد كما روينا ذلك في معنى ما ورد في القدر
 العز في فاه الكلاله من لم يخلف ولدا ولا والدا او كما روينا ما يودي الي ذلك
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله فما بقي فلأولي رجل ذكر ولا شريك
 ان كلامه الابن والاب وكذا ابن الابن او لي من الاخوة او كما روينا ذلك عن
 الفقهاء والغرض من غيرهم فانه جمع عليه وكما كانه الابن حقيقة خاصة
 بان الصلب وكان ابن الابن كالابن فيجب الاخوة اجماعا صرح بذلك بقوله
 ويبنى البنين كبنى كانوا ام علي ام حاله لا نؤمن قدي او بعد وكما كان
 من المعلوم انه ليس المراد ببنى البنين وكذا البنين فيجب الاخوة اجمع
 بل الواحد والجماعة فذلك سوا صرح بذلك بقوله سيما ان ام سوا فيه ان
 احكم المذكور وهو جبه الاخوة بجم اجمع الصادق بالبنين فما زاد والوجوه ان
 جمع واحد فلا تظن اجمع شرطا فيه وكما كانت الاخوة للام تجبون عن جبه به



الاشقاو زيادة علمه ذلك صريح بالناظر بقوله ويفضل ابن الام وكذا بنت الام
 وهما الاخ والاخت للام والاشقاو اي احب باجد فافهم اي ذلك
 فهما صميمي علي احبنا وطريقين لاعلي شره وتردد وبالبنات الواحدة
 فاكش وبنات الابن كذا صريح بقوله جمعا ووجدنا من البنات
 وبنات الابن فقل لي في من هذا العلم المتفق عليه من غيره فتلخص
 ان الاخوة للام يحبون بستة بلا بن وابن الابن والبنت وبنات الابن والاب والجد
 اي ما عدا الاخوة الثلاثة الاولي لان الكلالة من الكلال ولد والوالد او قيل فيها غير ذلك
 كما ذكرته شرح الترتيب لكن خص من الكلالة الام واجدة فالاحسان ولد الام
 بالاجماع ثم بنات الابن الواحدة فاكثر ليستقطن حتى حاز البنات الثلثين
 يا فتى لغرضهم قوله ابن مسعود رضي الله عنه السابق في بنت وبنات ابن واخت
 حيث قال للبنت النصف وبنات الابن السدس كقوله الثلثين واحضرن ذلك
 بقضا النبي صلوا عليه وسلموا تسليما والفتى في الاصل الشاب والسبي الا اذا عصبين
 الذكر من ولد الابن وهو القريب المبارك سواء كان في درجة بنت الابن او نزل
 منها الاحتياج اليه على ما ذكره ابن الفريسيون وقد مر في باب التعصيب
 خلافا لابن مسعود رضي الله عنه حيث جعل الفاضل بعد فرض البنات للذكر
 خاصة واستقطبنات الابن ثم بنته ما قلناه في بنت الابن مع بنتي الصلب
 يجب في اول بنت ابن نازلة مع من يستغرق الثلثين من بنات الابن العاليات
 كبنات ابن ابن مع بنتي ابن وكنت وبنات ابن وبنات ابن وكنت ابن وبنات
 ابن ابن وبنات ابن ابن فلا شريك للنازلة في الصور الثلاثة الا اذا كان معها
 في درجتها واسفل منها ابن ابن فيعصبها كما سبقت الاشارة اليه ذلك ومثلها
 ام ومثل البنات الاضواء التي يدلين بالقريب من اجها من امه جهات
 الاب والام وهن الاضواء الشقيقات اذا اخذن فرضين وافيما وهو
 الثلثة بان كنه ثنتين فاكثر استقطن اولاد الاب وهن الاخوات للاب
 سواء الواحدة فاكثر وقوله البواكيا اياء اي انهن لم يحصل لهن الا البواكيا
 علي الميت فقط وان يكن اخ لهن اي وان يكن مع الاخوات للاب اخ لاب

حاضر

حاضر امه من عصبين واقتسموا الباقي بعد الفرض المذكور
 حظ الاثنيين خلافا لابن مسعود رضي الله عنه حيث جعل الباقي للاخت للاب دون
 الاخت للاب وقوله باطنا وظاهرا فيه اي ان ذلك حكم بالحق لتنفذه باطنا
 وظاهرا وما كانت الاخوات للاب لسه كبنات الابن في جميع الاحكام لان بنت الابن
 يعصبها من هو نزل منها اذا لم يكن لها في الثلثين شيئا ولا كذلك الاخوات للاب
 فانه لا يعصبها الا الاخ للاب فقط فلا يعصبها ابن الاخ وانه احتاجت اليه صريح
 بذلك فخص حكمه لم فقال وليس ابن الاخ وابنه وان نزل سواء كان حقيقيا
 او لاب بالمعصب من مثله من بنات الاخ لانهم من ذوي الارحام او فوقه
 في النسب من بنات الاخ كذلك او من الاخوات المحتاجات اليه لانه لما لم
 يعصب من فوقه لم يعصب من فوقه بالاولي فان ذلك القريب المبارك
 وهو من اولاه لسقطت الاثني التي يعصبها سواء كان اخاها مطلقا او ابن
 عمها او نزل منها في اولاد الابن واما القريب المكشوف فيقال له لولاه لورث
 ولا يتورث ذلك الامساويا للانثى من اخ مطلقا او بنت عم لبنت الابن وله صور
 منها زوج وام واب وبنات وبنات ابن فللزوج والام السدس وللاب السدس
 والبنات النصف وبنات الابن السدس فتعول المسئلة اي خمسة عشر فلو كان
 معهم ابن ابن سقطت وسقطت معه بنت الابن الاستغراق الفرض وتكون
 اذ ذلك عايلة لثلاثة عشر فلولا لورثت كما بينا في ما مضى من علمها
 فائدة في نية الحجب بالوصي وجوده كعدمه فلا يحجب احد الاحضان ولا
 نقصانا والحجب بالشخص الاجنب احدا حوا نانا وقد يحجب نقصانا وذلك في
 مسائل ذكرتها في شرح الترتيب منها ام واب واخوة كنه كانوا فللام السدس
 والباقي للاب ولا شيئا للاخوة كجهنم بالاب فافهم ان الثلثة كنه بالوصي
 يتاتي دخوله علي جميع الورثة والحجب بالشخص نقصانا كذلك واما الحجب
 بالشخص حوا نانا فلا يدخل علي ستة وهم الاب والام والابن والبنت والزوجة
 والزوج وضا بطهم كل من ادبي اي الميت بنفسه غير معتق والمعتقة
 وكما اشبهي الكلام علي العصبات والحجب وكما مره احكام العاصب وانما يصير

به كونه معلوما انه اذا استفرقت الطر من الشركة سقط العاصب الا انما
 لعيس ام في الاكورية والا اخوة الاشقاء المشتركة كما اشرت اليه ذلك في باب
 التعصيب وكانت الاكورية ستاتي في باب الجدة والافوة ذكر هنا المشتركة
 وعقد لها بابا فقال **باب المشتركة** بفتح الراء كما ضبطها ابن الصلاح والنووي
 اي المشتركة فيها وبكسر هاء عن نسبة التثنية اليها كما ضبطها ابن
 يونس وعني الشيخ ابو حامد المشتركة بتا بعد السين وتسمي بالحجارة
 وبالكجيرة وبالجمية لما سياتي وزعم بعضهم انها تسمي بالمنبرية لان عمر
 رضي الله عنه نزل عنها وهو علي المنبر قال ابن الهيثم وفيه نظر
 وان تجد زوجا وامام او جدة وركنا اي الزوج والام او جدة وفورك الزوج
 النصف والام او جدة السدس واخوة للام اثنين في كل حارة والكلنا
 واخوة ايضا للام واب اي اشقا ذكرنا فاشركوا ولو كان معه النكح او انك
 وقد استفرقوا اي المذكور به غير الاشقا كما لم يفرض النصب
 جمع نصيب فالمسئلة اصلها ستة للزوج النصف للام والام او جدة
 السدس واحد وللخوة للام الثلث اثنان ومجموع الانصب استة فلم يبق
 للعصبة الشقيق شيئا وكان معنى الحكم السابق ان يسقط الاستفراق
 الفروض وذلك هو الذي قضى به عمر ابن الخطاب رضي الله عنه والافوة
 مذهبه الامام ابي حنيفة والامام احمد بن حنبل وهو احد قولين عندنا
 واحدي الروايتين عن زيد رضي الله عنه ثم وقعت له رايه الخطاب رضي
 الله عنه فان ادان يقضي بذلك فقال له زيد بن ثابت هبوا اباهم كان
 حارا فما زادهم الاب الا قربان وقيل قائل ذلك احد العورثة وقيل قال بعض
 الاخوة لعمر رضي الله عنه هب ان ابانا كان هجرا ملق في الم فلهذا سميت
 بما تقدم فلما قيل له ذلك قضى بالتشريك بين الاخوة للام والافوة الا ان
 كانوا كلهم اولاد ام بعد ان كانت اسقطهم في العام الماضي فقيل له في ذلك
 فقال ذلك علي ما قضينا وهذا اعياي ما نقضه ووافقه علي ذلك جماعة
 من الصحابة بمنهم زيد بن ثابت فواشهر الروايتين عنه وذهب اليه الامام

مالك وهو المذهب المشهور عن الامام الشافعي رضي الله عنه وهو الذي اطلع
 به الاصحاب وهو الذي ذكره المصنف بل غلط موافق لما قيل لعمر بن الخطاب
 رضي الله عنه بقوله فاجعلهم اي الاخوة الاشقا والافوة للام كلهم اخوة
 للام اي كالاخوة للام واجعل اباهم هجرا اي تجزئ في الم اي في المرحمة
 كما ان اجمع اخوة الم بالنسبة لقسمة الثلث بينهم فقط لامن كل الوجوه
 كما قال واتقسم علي الاخوة جميع الاشقا والذين لام فقط تلك الشركة
 بينهم بالسوية فلو كان مع الاشقا فيها اني اخذت كعاصمه المذكور
 فمنه المسئلة المشتركة المشهورة من زمر الصحابة رضي الله عنهم
 اي هذه العورثة ولا بد في تسميتها واحكام فيها بما ذكره هذه الاركان
 الاربعة وهي زوج وذسدس من ام او جدة واثنان فاكثر من ولد الام
 وعصبة شقيق ومهر زاركانها وتوجيه كل من المذهبين والمعاياة
 بما ذكره في المطولات ومنها كتابنا بشرح الترتيب تنبيه اغاقلنا
 بالنسبة لقسمة الثلث بينهم فقط ليل لا يد ملاك كعصم اخوة او
 اخوات الابه فانهم يسقطن بالعصبة الشقيق ولا يفرض للاخت للاب
 النصف وتقول للمتعة او للاخوات للاب الثلثان وتقول لعورثة كما
 توعد بعضهم وهو يوقم باطل والله اعلم ثم شرع المصنف رحمه الله
 في شيئا من احكام الجدة والافوة وفاء بوعده السابق فقال باب
 الجدة والافوة اي من الابوين او من الاب فقط سواء كان احد الصنفين
 منهما منفردا مع الاخوة كما ناهجت عين والمراد الواحد فاكثر من المذكور
 او من الاناث او منهما والمراد ايضا حكمه معهم وحكمهم معه اما حكمه
 منفردا عنهم وحكمهم منفردين عنه فقد تقدم واعلم ان الجدة والافوة
 لم يرد فيهم شي من الكتاب والامن السنة وانما ثبت حكمهم باجتهاد الفقهاء
 رضي الله عنهم فذهب الامام ابي بكر الصديق وابن عباس وجماعة من
 الصحابة والتابعين ومن تبعهم كابي حنيفة والمزني وابن سريج وابن ابي شيبة
 وغيرهم ان الجدة والاب فيجب الاخوة مطلقا وهذا هو الحق بعشر اخطية



ومذهب الامام علي بن ابي طالب وزيد بن ثابت وابن مسعود رضي الله عنهم انهم
 يريدون تسعة على تفصيل وخلاف ذكرته في شرح الترتيب مع ذكر الأدلة والوجوه التي
 من الغريبين ومذهب الامام زيد هو مذهب الائمة الثلاثة مالك والشافعي ومحمد
 ووافقهم عبد بن جعفر ورواهما ذكره المصنف حيث قال ونبتدئ
 الآن بما اردنا اياديه في الجدة والاحوة لانه الام فقط اذ وعدنا في باب الفروض
 حيث قال وصحبه وعلمهم سياحي فالق نحو ما اقول السميح واسميح
 سميح تفهم واذعاه واجمع في ذهابك حوائج ابي اطراف الكلمات جمع
 كلمة وهي القول المفرد جمعا مصدر موكد والمرد انك تقضي لما نوردته
 من العبارات في الجدة والاحوة ويجمع اول الكلام واخره وتفصيله واجماله
 وتتم بذلك اهتماما زيدا عسي ان تلفظ ببعض المراد وانما قدم هذا
 الكلام لان باب الجدة والاحوة خطر صاحب الكلام فلقد كان السلف الصالح رضي
 الله عنهم يتوقون في الكلام فيه جدي فاعرف علي رضي الله عنه في متن سره
 ان يقتضيه جديهم فليقتض بين الجدة والاحوة وعرف ابن مسعود رضي
 الله عنه سئلوا عن عطفكم وان تكونا من الجدة لاصياه الله والابياه وورد
 عنه عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه لما طعن ابو لؤلؤة وحضرته الوفاة
 قال احفظوا عنى ثلاثة اشيا لا اقول في الجدة شيئا ولا اقول في الثلاثة شيئا
 ولا اوتي عليكم احدا اذا تقررت ذلك فلنرجع الي كلام المولى رحمه الله قال
 واعلم بان الجدة ابي مع الاحوة ذواي صاحب احوال باعتبار ما فاعتبار
 اهل الفرض معهم بوجه او عدمه لان وباعتبار ما له من المقاسمة والتك
 وغيرهما خمسة احوال وباعتبار ما يتصور في تلك الاحوال الخمسة عشرة احوال
 وباعتبار انفراد احد الصنفين معه واجتمعا معا اربعة احوال اثنى عشر
 ابي اضرك عشر من ابي عن تلك الاحوال اما تصريحا واما ضمنا من تفاريع الكلام
 علمي التوازي ابي ولا يحسب الحاجة بجم اسم الاحوة فيمن ابي وتلك الاحوال
 والمراد ان المقاسمة في اعد اد تلك الاحوال ومن جملتها والمقاسمة المذكورة
 اذ لم يجد القسم عليه بالاذني ابي بالضرر الحاصل بالنقص عما سيذكره

سوا

سوا كان معهم صاحب فرض ام لا فيبان ذلك انه اما ان لا يكون مع الجدة والاحوة
 صاحبه فرض واحا ان يكون فان لم يكن معهم صاحب فرض فله خير المرين من
 المقاسمة ومن ثلث جميع المال فتارة ياخذ الثلثا كما حل ان كان بالقسم
 عنه ابي عن الثلث فان اولئك في صور غير مخصوصة منها جدي واحوان
 واخذت فان لم يكن نازلا عنه بان كانت المقاسمة احظ وذلك في صور
 ضابطها ان تكون الاحوة اقل من مثليه وهي جد واخي جد واخت جد واختان
 جد وثلث اخوات جد واخي واخت او كانت المقاسمة والثلث سيان وذلك
 في ثلث صور وهي جد واخوانه جد واخي واخت جد واربع اخوات فانها
 الاحوة اذ ذلك كما علم من كلامه السابق فظاهر كلامه التغيير بالمقاسمة
 حيث استوى الامراء وهو احد اقوال الثلاثة ذكرتها في شرح الترتيب وهذا
 كله ان لم يكن ثم ابي هناك مع الجدة والاحوة ذواي صاحب فرض
 من الزوجين والام والجديتين والبنت وبنت الابن فاقتح بأبي صاحب
 الاحكام عن استحقاق ابي طلب الغنم مني بطلب زيادة الايضاح فاني قد
 اوصحتها الايضاح المحتاج اليه وسياتي معنى القناعة وشيخ مما ورد
 فيها تشبيها ما ذكرته من المقاسمة والثلث حالان من الاحوال الخمسة
 التي اشترت اليها اول الباب يبقى ثلاثة احوال ستذكر فيما اذا كان معهم
 صاحب فرض ويرجع الحال كما تقدم ابي ثلاثة احوال من عشرة وهي تحين
 المقاسمة وتحين الثلث واستواء المرين يبقى سبعة ستاتي ان شاء الله
 فيما اذا كان معهم صاحب فرض اذا تقررت ذلك فقد ذكر حكم ما اذا كان معهم
 صاحب فرض في ثلاثة احوال وهي المقاسمة وثلث الباقي وسدس جميع المال
 وهي تكملة الاحوال الخمسة بقوله وتارة ياخذ ثلث الباقي بعد ذواي
 ابي صاحب الفرض من جميع فرض وتقدم تعريفه في باب الفروض وتقدم من رث
 معهم بالفرض انفا والارزاق جمع رزق وهو ما ينفع ولو لم يجد احد اهل السنة
 والمراد رزق مخصوص وهو الارزاق بالفرض ايضا فلهذا احوال الاول والثاني
 هو المقاسمة وهو معلوم مما ذكره بقوله هذا اذ كانت المقاسمة

تنقصه عن ذلك اربعة تلك الباقي بالمزاجية في القسمة لكثرة الاخوة
 فان لم تنقصه المقاسمة لكونها احظ من تلك الباقي ومن سدس الجميع فهي
 له او مساوية لهما ولا احد فيهما له ايضا على ما تقتضيه عبارته سابقا والحقا
 من معنى قوله ذلك الحال الثالث وتارة ياخذ سدس المال وليس عنده
 نازلا اسمي الحقيقة بحال من الاحوال فان كانت المقاسمة او تلك الباقي ينقص
 فيهما عن السدس فالسدس لهما فان ساواه تلك الباقي فلكل واحد منهما مقرية في
 كلامه سبعة احوال وهي اما ان تقين له المقاسمة في غوزو ووجد واخ واما
 ان يتعين له السدس في غوزو ووجد واخوين واما ان تستوي له المقاسمة
 وتلك الباقي في غوزو ووجد واخوين واما ان تستوي له المقاسمة والسدس
 في غوزو ووجد واخ واما ان يستوي له السدس وتلك الباقي في غوزو
 ووجد وثلاثة اخوة واما ان تستوي له العمول الثلاثة في غوزو ووجد
 واخوين فهذه الاحوال السبعة مع ذي الفرض تمت بها الاحوال العشر في
 وحيث استوي الامران او العمول الثلاثة في باقي القسمة الاقوال الثلاثة
 التي سبقته الاشارة اليها فان قيل هذه القسمة هي التي بقي بعد الفرض
 اكثر من السدس فان بقي قدر السدس كبنيتين وام وجد واخوة او دون السدس
 كزوج وبنيتين وجد واخوة او لم يبق شي من بنيتين وزوج وام وجد واخوة
 فلجد السدس واما ان او يولد في العمول ان احتيج الي ذلك وتسقط الاخوة
 الا الاخوة والاكثرية وستاتي وحيث اخذ سدس عمال لا يملك او بعضه فما
 لسدس اذ ذاك يكون اسما للحقيقة كما اشرت اليه ذلك والله تعالى اعلم
 وهو ابي احمد مع الاناث من الاخوات عند القسمة ابي المقاسمة بينه وبين
 مثل ابي فيما ذكره بقوله في سبعة من كونه مثل حظ الانثيين والحكم من كون
 الاخت تقسم معه عصبة بالغير كما اشرت اليه ذلك سابقا في باب التخصيب
 لا في جميع الاحكام فاسد اقال الامع الام فلا يجيبها بانضامه الي الاخت
 لانه ليس باخ بل تلك المال لهما ابي الام يصحسها كما لا لانه ليس معترفا
 عد من الاخوة في زوجة وام وجد واخت للمزوجة الزوج وللأم الثلث

لاملا

٧٠

كاملا والباقي بين اجد والاخت مقاسمة له مثلا كما هو في المسئلة المسماة
 بالخزف الخنزق اقوال الصحابة رضي الله عنهم فيها اولان الاقوال خرقها
 بكسرهما وهي ام وجد واخت للام الثلث والباقي بين اجد والاخت الثلثا
 له مثلا كما هو فاصلها ثلاثة وثلاثون تسعة للام ثلاثة وللجد اربعة
 وللأخت اثنان وهذا مذهب الامام زيد بن ثابت رضي الله عنه وهو مذهب
 المائة الثلاثة واما عند الامام ابي بكر الصديق رضي الله عنه فللأم الثلث
 والباقي للجد ولا شيء للاخت وهو مذهب الامام ابي حنيفة وفيها اقوال
 كثيرة ذكرت مع القابها وهي عشرة وما تفرع عليها في شرح الترتيب
 واتيت فيه بالعجب العجيب وجميع ما ذكره من اول الباب اي هنا هو فيما
 اذا كان معه احد الصنفين سواء كان معهم ايضا صاحب فرض ام لا ثم ذكر
 ما اذا اجتمع معه الصنفان سواء كان معهم ايضا صاحب فرض ام لا وهو
 باب المعادة وبه تم العمول الاربعة انكسارا لغيرها سابقا فقال واحسب
 بني الاب فقط وهم الاخوة للاب مع الاخوة الاثقال الذي ابي عند الاعداد
 ابي عند الاخوة الاثقال الاخوة للاب في المقاسمة على اجد لينقص بسبب
 ذلك نصيبه وذلك في ثمان وستين مسئلة ذكرتها في شرح الترتيب والفا
 وارفض ابي اتيك بني الام فقط وهم الاخوة للام مع الاجداد كجهم بالجد
 كما تقدم في باب العجب وانما اعاده لتطراد او لتكلمة البيت وليس من
 هذا الباب واحكم على الاخوة الاثقال والاب ابراهيم بينهم بعد العدة
 المذكور حتما ابي كل حتما فيهم عند فقد اجد وذلك لانه ان كان
 في الاثقال كس فللا شيء للاخوة للاب كجد واخ شقيق واخ لالا الشقيق
 بعد الاخ للاب على اجد فيستوي لجد اذ المقاسمة والثلث فاذا اخذ
 اجد حظه وهو تلك المال بقر الثلثان في اخذها الاخ الشقيق والشيخ
 للاخ للاب وكروية وجد واخ شقيق واخ لالا فللزوجة الزوج وبعد الاخ
 الشقيق الاخ للاب على اجد فياخذ ايضا تلك الباقي الاستواء مع المقاسمة
 وهو زوج ايضا يبقى نصف المال ياخذ الشقيق ولا شيء للاخ للاب وان لم

رضية

يكن في الاشفاذ كفاه لانتا شقيقتين فلما الى الثلثين واو فضل شيخ كان
 للاخوة للاب لكن لا يبقى بعد الثلثين وحصة الجدة والفرصة ان كان شيخ فالأ
 شقيقتين للاخوة للاب مع الشقيقتين ففي جد وشقيقتين واخ للاب يستوي
 للجد المتعاقبة واللك فله ذلك المال والباقي للشقيقتين لانه ثلثان والباقي
 للاخوة للاب وان كانت شقيقة واحدة فلها النصف فان بقي بعد حصة الجدة
 والفرصة ان كان نصف المال او اقل فهو للاخت الشقيقة والاشيخ للاخوة
 للاب كنزوجة وجد وشقيقة واخوين للاب فللزوجة الربع والخط للجد
 والباقي فيبقى بعد الربع وثلث الباقي نصف المال فتستبد بها الشقيقة
 والاشيخ للاخوين للاب وكنزوجة وجد واخت شقيقة واخوين للاب فللزوجة
 النصف لثلاثة وللجد السدس وثلث الباقي سهم من ستة ويبقى اثنان من
 ستة هما اقل من نصف المال فهما للشقيقة والاشيخ للاخوين للاب وان
 بقي بعد حصة الجدة والفرصة ان كان اكثر من نصف المال كانه للشقيقة
 النصف والباقي للاخوة للاب وذلك في ستة صور على ما ذكرته في شرح
 الترتيب او ثمانية على ما ذكرته في شرح الفارضية بتعالج الاب الهاتم
 وذكرته في شرح الترتيب ايضا الخلاف في ان النصف الذي تاخذه هل هو الثلثين
 او بالتعصيب فمن الصعق التي يبقى فيها الولد الاب شيخ الزيدات الربع
 وهي العشرية وهي جد وشقيقة واخ للاب والعشرية وهي جد وشقيقة
 واخوات الاب ومختصة زيد وهي ام وجد وشقيقة واخ واخت الاب وتسعينية
 زيد وهي ام وجد وشقيقة واخوات واطت الاب ولما كان من الاحكام السابقة
 في الجدة ان حيث يبقى بعد الفروض قدر السدس اخذه الجدة وسقطت الاخوة
 الاالاخت في الاكدرية ومنها انه لا يفرز للاخت مع الجدة في غير مسائل المعادة
 على نزع فيها الاالاخت في الاكدرية وكان من احكام العاصب انه اذا استوفت
 الفروض التركة سقط العاصب الاالاخت في الاكدرية اعقب باب الجدة
 والاخوة ببيانها لكونها منه بقوله والاخت شقيقة كانت اولاب لافرض
 مع الجدة في غير مسائل المعادة فيمعدا مسئلة كلها زوج وام وهي

اي الزوجة والام تمامها مع الجدة والاخت او معها اي الجدة والاخت تمامها
 مع الزوج والام فارقا كما انما اربعة زوج وام وجد واخت شقيقة اولاب فاعلم خير
 احلة علامها اي علمها واتي بصيغة المبالغة لمزيد الالهام بالعلم وفضل
 العلم مشهور وقدم شيخ مما يدل على فضل العلم والعلماء في شرح المقدمة
 وما ورد في فضل العلم قول النبي صلى الله عليه وسلم فضل العلم على فضل العباد
 كفضل علي ادناكم ان الله وملائكته واهل السموات والارضين حتى
 السمكة في البحر ها حتى الحوت ليصلون علي معاني الناس اكبر رواة
 الترمذي وقال حسن صحيح غريب والطبراني عن ابن ابي عمير
 الله عنه تعرف هذه المسألة يا صاحب بالترغيب بالكسر على اخت من
 ينتظر وبالضم على لغة من لا ينتظر اية يا صاحب بالاكدرية لوجه كثيرة
 ذكرتها في شرح الترتيب منها كونها كدرت على زيد من قبله وهي اية هذه
 الاكدرية بان تعرفها حريك اية حقيقة بذلك فلزوج النصف والام
 الثلث فاصلها من ستة للزوج ثلثة وللأم اثنان ويبقى واحد وهو
 قدر السدس في اخذه الجدة فان مقتضى ما سبق ان تسقط الاخت
 وهو مذهب احنفية وامانذهنا كما في الكنية والحنابلة تبعوا زيد رضي الله
 فيه وما ذكره بقوله في فرض النصف لهما اي الاخت وهو ثلاثة من ستة
 والسدس له اي الجدة وهو واحد من الستة حتى تقول المسئلة بالفروض
 الجدة اي الجمعية الى تسعة للزوج ثلثة وللأم اثنان وللجد واحد
 والاخت ثلثة لكن لما كانت الاخت لو استقلت بما فرض لهما لزادت على
 الجدة ردت بعد الفرض اليه التعصيب بالجدة فيمن حصته لمصتها
 يقتسمان الاربعة بينهما اثلاثا للذكر مثل حظ الانثيين فلهمذا قال شيخ
 يعود ان اي الجدة والاخت اي الحقا سعه بينهما للذكر مثل حظ الانثيين
 كما عني في قوله وهو مع الاثنا عند القسم مثل اخ وسهه والحكم فاحفظ
 اية ما ذكرته لك فكل حافظ امام واشكرنا فله ولو بالعلم او بذكره با
 لجليل او بغير ذلك لانه قد صنع معك معروفا بنظمه لك الاحكام وبيانها



رحمه الله رحمة واسعة وقد روي الترمذي وغيره عن اسامة بن زيد
 رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من صنغ اليه معروف فقال
 لغافلته جزاك الله خيرا فقد بلغ في النفاق الترمذي رحمه الله حديث حسن
 غريب وروى البيهقي رحمه الله عن ابي هريرة رضي الله عنه انه قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صنغ اليه معروف فليكا فيئه فان لم يستطع
 فليذكره فمن ذكره فقد شكره فاشهد قد قلنا انه يضم حصته لخصتها
 ويقتسمان ذلك الثلثا فمجوع حصتها اربعة واذا قسمتها على ثلاثة
 عدد روسها كانت غير منقسمة والموافقة فاصرب ثلاثة في تسعة
 فتصير من سبعة وعشرين للزوج ثلاثة في ثلاثة بتسعة هي ثلث المال
 واللام اثنان في ثلاثة بستة هي ثلث الباقي وللجد والاخت اربعة في ثلاثة
 باثن عشر فالاخت اربعة وهي ثلث الباقي وللجد ثمانية هي الباقي
 فلم يذ ابلغ بها فيقال خلف اربعة من الورثة فورد ادهم ثلث المال و
 الثاني ثلث الباقي والثالث ثلث الباقي والاربع الباقي وقد ذكرت
 في شرح الترتيب شيئا من المعايير بها ومحترز اركانها والاقوال فيها
 وغير ذلك فراجعه فيه والله اعلم ولما انتهى المحقق رحمه الله الكلام على
 شرح من المسائل الفقهية شرع في المسائل الحسابية فقال
باب الحساب اي حساب الفرائض وهو تحصيل المسئلة وتصحيحها
 العلم الحساب المعروف مع انه لا بد من معرفته لمن يريد اتقان علم الفرائض
 كما قال الشيخ بدر الدين بسط المارديني رحمه الله في شرح هذا الكتاب
 وان ترد معرفة الحساب اي حساب الفرائض المعهود لتتميز به
 اي الحساب المذكور في الصواب وهو خلاف الخطاء وتعرف القسمة
 للتركات والتفصيل لابن الورثة وتعرف التصحيح والتاصيل للثبات
 فان قسمة التركات تنبني على ذلك وتصحيح المسئلة هو اقل عدد يتاخر
 منه نصيب كل واحد من الورثة صحيحا واصليها هو محضه فوضها او فروضها
 ان كان فيها فرض فاكشها اذا جمعت الورثة كما هم محسبا فعدد روسهم

اصل

اصل المسئلة مع فرض كل ذكر بانثيين ان كان فيهم اثنان ومنه تعي ايضا
 وهذا في غير الاول اما فيه فان تساوقا فلكل والا فلي حسب الحصص
 ولما كان التصحيح مبنيا على التاصيل قبله قدم التاصيل فقال فاستخرج
 الاصول في المسائل التي فيها فرض ولا تكن عن حفظها اي اصول
 المسائل بذاهل ايرتناس او متساغل يقال ذهلت السير وعنه بالفق
 والكسرتنا سيته او شطت عنه فان من اي اصول المسائل المتفق عليها
 سبعة اصول وهي اثنان وثلاثة واربعة وستة وثمانية واثن عشر
 واربعة وعشرون واما المختلف فيها فثمانية عشر وستة وثلاثون
 ولا يكونان الا في باب الجدة والاخت والاربع انهما اصلان لا تصح كباقي
 وجد ذلك في شرح الترتيب ثم هذه الاصول السبعة قسمان قسم يعول
 وقسم لا يعول وقد ذكر الاول بقوله ثمانية عشر من اي اصول المذكورة
 وهي الستة والاثنا عشر والاربعة والعشرون قد تعول وقد لا تعول
 والعول زيادة في السهام ويلزمه النقص في الانصاف وفي بعض النسخ
 بدل هذا البيت وهي اذا فضل فيها القول ثلاثة يدخل فيها العول
 وما وقع عليه الحلال او لم يتصرحه بان جملة الاصول سبعة وذكر القسم الثاني
 بقوله وبعد ها اي الثلاثة المذكورة والمراد بعدها في الاكثر والافلا ترتيب
 بين القسمين اربعة تمام وهي الاثنان والثلاثة والاربعة والثمانية
 لا تعول يعرفها اي يعتبرها اي يفتاها وينزل بها يقال اعتراني الامر
 غشيبين ونزل بي ولا انتلام اي كسر وظل يقال علم الشيخ ثلثي كسره
 والعلم الجليل من الحايط وغيره ولما كان العول كونه يورث في نقص كل ذي
 فرض من فرضه جعله كالحلال الذي يدخل على المسائل ويعتبرها اي ينزل
 بها وقد بدأ بالمسائل التي تعول واولها الستة واولها الستة واولها الستة
 مسائل كثيرة منها ما ذكره بقوله فالسدس وحده كجدة وعم او مع النص
 كجدة وبنت وعم او مع الثلث كام واخويع لام وعم او مع سدس آخر كجدة
 واخ لام وعم او مع ثلثين كام وبنتين وعم او مع نصفه وثلث كام او مع ثلثين

واخوين لام او مع نصف وسدس آخر كينت وبنيت اب وام وعم او مع نصف وسدس
 وسدس في ذلك تام وثلاث اخوات متفرقات او مع ثلثين وسدس آخر كما واثنين
 شقيقتين واخوات ام من ستة اسهام يربو في جميع هذه الصور اصلها
 من ستة لانها مخزج السدس وماعداه مما ذكره مخزج داخل في الستة
 فيكتفي بها لان المتد اخلين يكتفي باكثرها كما سيأتي وكذا اذا اجتمع النصف
 مع الثلث تزوج وام وعم للمباينة بين مخزج النصف والثلث ومسطح اثنين
 وثلثة ما ذكره جميع ما فرضت في الصور للعول فيها بل هي في بعض الصور
 ناقصة وهي التي ذكرت فيها العم وفي بعضها عادية وهي التي لم يذكر فيها
 وسياتي ما فيه العول ان شاء الله ثم اعلم ان الستة قد تكون من مخزج واحد
 وقد تكون من فرضين او اكثر كما ظهر في التمثيل واما الاثنا عشر والاربع
 والعشرون الاثني فلا يكونان الا من فرضين فالذكر وقد ذكر الاثني عشر
 بقوله والثلث والرابع كزوجة وام واخوين لام وعم من اثني عشر
 لان الثلثة مخزج الثلث والاربع مخزج الربع متباينان ومسطحها اثنا عشر
 وكذا اذا اجتمع الربع مع الثلثين كزوجة واختين شقيقتين وعم او الربع
 مع السدس كزوجة واحدة وعم وهو معنى قولهم بعض النسخ والسدس والربع
 من اثني عشر او الربع مع النصف والسدس كزوج و بنت و بنت اب وعم وفي
 جميع هذه الصور هي ناقصة وليكون في الاثني عشر صورة عادية اصلا
 وستاتي الصور التي هي في عائلية ثم ذكر الاربعة والعشرين بقوله
 والتمن ان ضم اليه السدس كزوجة وام واب او الثلث كزوجة وبنين
 واب اب او النصف والسدس كزوجة و بنت و بنت اب وعم او الثلثان
 والسدس كزوجة وبنين وام وعم فاصطلم الصادق فيه احد من ابين الظن
 والتمن اربعة يتبعها في النطق بها عشر ونأ يعرفها اب الاربع
 والعشرين المذكورة احساب جمع حاسب اجمعون انا كيد وانما كانت
 هذه المسائل من اربعة وعشرين لان مخزج الثمن والسدس متوافقان
 بالنصف وحاصل ضرب نصف الثمانية الستة او نصف الستة في الثمانية

ما ذكر

ما ذكره فلا فيها اذا ضم للسدس ثمن مما ذكر لان مخزجه داخل في مخزج السدس
 واما الثمن والثلثان فمقتطعان مخزجها متباينان ولا يتصور ان يجتمع الثمن
 مع الثلث ولا مع الربع اعلم ان الاربعة والعشرين في جميع هذه الصور ناقصة
 ولا تكون عادلة وستاتي الصور التي هي فيها عائلية ولما انتهى الكلام على
 ثمن من صور الاصول الثلاثة بغير عول شرعا في ذكر عولها وما يعمل اليه
 كل منها فقال فهذه الثلاثة الاصول الستة والاثنا عشر والاربع
 والعشرون ان كثر في فرضها حتى تتراحم فيها نقول اجماعا قبل
 اظهار ابن عباس رضي الله عنهما الخلاف في ذلك فتبلغ الستة وعولها
 من سبعة على التوالي عقد العشر فتعمل لسبعة وثمانية وتسعة
 ولعشر والعشرة كما قال الحساب بمقدم في كلامه ايماءة للشيخ
 فتعمل لسبعة كزوج واختين شقيقتين اولاب وهذه هي اول فرضية
 عالت في الاسلام كما قيل ومثبت عليه في شرح الترتيب والثمانية كما باهلة
 وهي زوج وام واخت شقيقة اولاب وقيل انها اول فرضية عالت في الاسلام
 وقيل ان المباهلة لقب للعائلة ولتسعة كزوج و ثلاث اخوات متفرقات
 وام وكافها وهي زوج واخت لام واخت ابوين اولاب ولعشر
 في صور قمعروفة بين الفرضيين مستشركة بينهم تلقب بام الفروض
 لكثرة ما فرضت في العول وهي زوج وام واخت لام واخت شقيقتان
 اولاب وقال بعضهم ان ام الفروض لقب لكل عائلة اي عشرة كزوج وام
 واخوين لام واخت شقيقة واخت لاب وتلحق التي تليها اب تلي الستة
 في الاربعة وهي الاثنا عشر في العول افراد الاربعة عشر فتعمل عدوات
 على التوالي الافراد لثلاثة عشر وثمانية عشر وسبعة عشر فتعمل اي
 ثلاثة عشر كزوجة واختين شقيقتين وام واي خمسة عشر كبنين
 وزوج وابوين واي سبعة عشر كثلاث زوجات وجدتين واربع اخوات
 لام وثمان اخوات شقيقتان اولاب فرض سبع عشرة امرأة وعالت للستة
 لسبعة عشر واذا كانت التركة فيها سبعة عشر دينارا اخذت كل اثني

ديارا فلذا اطلق بام الفروج باجمع وبام الارامل وبالسبعة عشرية وبالدينارية
 الصغرى والعقد الثالث من الاصول التي تعول وهي الاربعة والعشرون
 قد يعول بثمنه لسبعة وعشرين كالمشربة وهي زوجة وابوان وابنتان
 وقد لا يعول كما تقدم تصويبه وكذا لما قبله من الاصلين الاخرين لكنه لما
 كان هذا الاصل عوله مرة واحدة دون ما سبق عبر بقوله التي هي التقليل في
 المضارع ولذلك تسمى بالبخيلة لانها بطلت بالعدل واذا علمت ما سبق
 فاعمل بما اقول في حكم العول واقض به واخذه للطلبة فانه امر استقر الاجماع
 وعمل الفرضيين عليه او عمل بما قلته لك وما قوله في هذا الكتاب من المسائل
 الفقهاء وما يتبعها من الاعمال الحسابية فانه من مذهب الامام زيد بن ثابت
 رضي الله عنه ووافق عليه اكثر الامية وكما انتمى الكلام على الاصول الثلاثة
 التي تعول شرعا في الاربعة التي لا تعول واولها الاثنان فقال والنصف
 والباقي كزوج او بنت او بنت ابن او اخت شقيقة او اخت لاب وعم فاصلها
 اثنان وهي اذ ذاك ناقصة او النصفان كزوج واخت شقيقة والاب فاصلها
 من اثنين وهي اذ ذاك عادلة وتسمى بها فان المسئلة بالانصفتين
 وباليتيمتين تشبها لهما بالدية التي لا يظفر لها لان ليس في الفرض
 مسئلة يورث فيها نصيبان فقط بالفرض الاهاتين المسئلتين وقوله
 اصلها اي النصف وما بقي او النصفين في حكمهم الثابت بين الفرضيين
 اثنان لان مخزج النصف من اثنين في الاوكي والاثنان والاثان مخزجان
 النصف والنصف في الثانية مثلا لانها كالتماثلان يتقن باحدهما والاصل
 الثاني مما لا يعول الثلاثة وقد ذكره بقوله والثالث فقط كام وعم والثالثان فقط
 كبنين وعم وهي اذ ذاك فيها ناقصة والثالث والثالثان كاضتين لام
 واختين شقيقتين او لاب وهي اذ ذاك عادلة من ثلاثة يكون اصلها
 لان مخزج الثلث او الثلثين ثلاثة وفي اجتماعهما مخزجان اثنان واحدهما
 ثلاثة هو اصلها والاصل الثالث مما لا يعول الاربعة وقد ذكره بقوله والزوج
 فقط كزوج وعم او زوج وابن او معه نصف كزوج وبنت وعم او زوجة واخت

شقيقة

شقيقة اولاب وعم او معه ذلك الباقي كزوجة وابوين من اربعة مسنون
 من السنن والسنة الطريقة اي يكون الزوج من اربعة طريقة مذكورة عند
 الحساب في غير الكسور وهي ان يخرج الكسر المفرد سميه الاصل فيخرج
 اثنان فالزوج سميه اربعة فهي مخزجه وان كان معه النصف فمخزجه داخل
 في مخزجه وان كان معه ذلك الباقي فقد ذكرت وجهه في شرح التحفة والامن
 ان كان اي وجد وحده كزوجة وابن او كان معه نصف كزوجة وبنت وعم
 فمن ثمانية اصلها ولا يكون كل من اصلها الاربعة والثمانية الا ناقصا فانه
 الاصول الاربعة الاثنان والثلاثة والاربعة والثمانية الا ناقصا فانه
 في المذكور وهي لا يدخل العول عليها بل هي اما لازمة للنقص وذلك الاربعة
 والثمانية واما ناقصة واما عادلة وذلك الاثنان والثلاثة كما قدمت الاشارة
 لذلك فاعلم ما ذكرت له في اصول المسائل وغيرها ثم اسلك التسليم
 فيها اي في جميع الاصول المذكورة ان احتاجت اليه علم ما سياتي واقسم
 مصححا بين الورثة على ما سياتي في عطفه تقدم ان الاصلين المختلفين فيهما
 هما ثمانية عشر وستة وثلاثون وانهما لا يكونان الا بواجب الاجرة فاما
 الثمانية عشر فاصل كل مسئلة فيها سدس وتلك ما بقي وما بقي كام وجد خمسة
 اخوة لابوين اولاب واما الستة والثلاثون فاصل كل مسئلة فيها ربع وسدس
 وتلك ما بقي وما بقي كزوجة وام وجد وسبعة اخوة كذلك ذكرت ما يخذ
 منه توجيه ذلك في شرح التحفة وفي غير الكسور ثم اعلم ان المسئلة قد تصح
 من اصلها فلا تحتاج لعول وتصحيح وقد اشار الي ذلك بقوله وان تكن
 المسئلة من اصلها تصح فان انقسم كل فريق من اصل المسئلة هائلة
 او غير هائلة عليه وذلك في جميع ما ذكرت من الامثلة الهائلة وغير الهائلة
 ما عدا المثال الذي مثلت به في اصل ثلاثة فاجتمع الثلث والثلاثان فتركت
 تطويل الحساب بعرض عدد الفريق او الفرق المنقسم عليه او عليهم
 في اصلها ربح بترك التعب الذي لا يحتاج اليه فاعط كل من الورثة سهمه
 من اصلها محتملا ان لم يعول او عايل من عدلها ان عالت فيكون ناقصا

بنسبة لمعالت به الي المسئلة العائيلة او غير العائيلة فان نسبتها اليها عايلة
كان ذلك ما نقصه من نصيبه الكامل لولا العول وان نسبت ذلك اليها غير
عائيلة كان ذلك ما نقصه من نصيبه العايل ففي زوج واختين شقيقتين
اولاب اصلها ستة وتعول لسبعة فعالت بواحد فان نسبت الواحد
للسبعة كان سبعا فنقص من كل من الزوج والاختين سبع حصته
الاصلية التي كانت له لولا العول وان نسبت الواحد للستة كان سبعا
فقد نقص لكل من الزوج والاختين سدس حصته العائيلة وقد لا تقبل المسئلة
من اصلها فمحتاج الي تصحيح وعمل وقد ذكره بقوله وان تربي السهام
وتسمى الكف والنصيب ليست تنقسم علي ذوي اير اصحاب الكبريات
قسمة صحيحة فأتبع ما رسم من الطرق التي ذكرها الغرضيون وأطلب
طريق الاختصار في العمل بالوقف اير بالنظر في العطف لعلاجه بين
الروس وسهامها موافقة والصرف للوقف علي الوجه الاتي فهو انقص
من الصرف الكامل فلا تعول علي العدد الكامل في شئ من الاعمال حتى وجدته
الموافقة فيما نيك الزكراي الخاصة صناعة والاقتاواقبقت الموافقة علي حاله
ولم ترده الي وفقه وتصرفت فيه بالاعمال الاتية وصرفتها انتهى اليه العمل
في اصل المسئلة لم يسمع من ذلك ايرضا لكن يطول ويحسر ويكون من الكف
الصناعي فافهم ذلك فلذا اقل واردد الي الوفق الفريق الذي يوافق
سهامه واصري به اير العطف المذكور ان كان الاكسار علي فريق واحد
وان كان علي اكثر من ذلك فبعد عمل اخر كما سيأتي وقوله في الاصل اير المسئلة
غير عائل او بعولها ان كان عائل افانت ان فعلت ما ذكر الحاذق اير العا
المتن او الحكم يقال حذفته بالسر اير عرفت واقنته ويقال حلق العمل
بالفني والسر حذقا وحذاقا وحذاقة احكم وقوله ان كان جنسا واحدا
او اكثر ايسر به اير انك تنظر بين كل فريق وسهامه فاما ان تباينه
سهامه واما ان تعافقه فان باينته سهامه ابقيته بحاله وان وافقته
سهامه رددته اير وفقه الفرق في النظر بين كل فريق وسهامه بين

٥٠
ان يكون الاكسار عليهم فبقيا واكثر من فريق ثم ان كان الاكسار عليهم
فريق واحد صرفته او وفقه في اصل المسئلة كما ذكر وان كان الاكسار عليهم
فرا ورددت الموافقة منها الوفقه وابقيت المبارين منها بحاله فمحتاج
بعد ذلك لاجل آخر سيا في كلامه فاحفظ ما ذكرته لك وودع اير اترك
عناك الجدال علي الباطل قال ابن الاثير رحمه الله في النهاية فمعنى حديث
ما اوتي قوم الجدل الاضلعوا الجدل مقابلة الحجة بالحجة والمجادلة المناظرة
والمخاصمة والمجاد به في الحديث الجدل علي الباطل وطلب المخالفة به واما الجدل
لاظهار الحق فان ذلك محمود لقوله تعالى وهادهم بالتي هي احسن او
وفمختصر الصحاح للقطيب جادل بالكسر جادلا احكم الخصومة وجادله جادلا
ومجادلة خاصمه هو والمرا اير الجدل والمخاصمة قال القطيب فمختصر
الصحاح ما رثيه من الجادلة له وقال المنذري في كتاب الترهيب والترهيب
الترهيب من المراد الجدل وهو المخاصمة والمخاصمة وطلب الغرر بالمغاية
والترهيب في تركه المحرم والمبطل انه فعلنا ان الجدل طمرا متراد فان وان
العطف فيها عطف المترادفين وفي الحديث الشريف العار دعه رسول
الله صلواته عليه السلام انه قال من ترك المراد وهو مبطل بني له بيت في رجب
الجنة ومن تركه وهو محقق بني له بيت في وسطها ومن حشر خلقه بني له
بيت في اعلاها رهاه ابعد او دوا الترمذي عن ابي امامة رضي الله عنه ورضي
الجنة قال المنذري بفتح الراء والبا الكوحد والضاد المعجمة هو ما حولها او
وفي الجامع الكبير للجلال السيوطي من رواية البيهقي عن ابن عمر رضي الله عنهما
قال قال رسول الله صلواته عليه السلام من طلب العلم ليهي به العلي اوليما راي
به السفها اولي صرف به وجوه الناس اليه فهو في النار اذا تقر ذلك فانكسار
السهام علي الروس اما ان يكون علي فريق او علي فريقين او علي ثلاثة
اتفاقا او علي اربعة عندنا ككيفية واكنا بله خلافا للملكية ولا يتجاوز
الاكسار في الفريض ذلك عند ابي حنيفة فان كان الاكسار علي فريق واحد
نظرت بين ذلك الفريق وسهامه فان باين الفرق وسهامه صرفته عدد

الفرقة في اصل المسئلة او يبلغها بالعدل ان عالت فما بلغ منه تمنع وان وافق الفرقة
 سبها منه فرد ذلك الفرقة الي وفقه واصرب وفقه في اصل المسئلة او يبلغها
 بالعدل ان عالت فما بلغ منه تمنع وذلك كله معنى ما قدمه المصنف والفرقة
 يسمى ايضا حزابا وحيزا وروسا ومصنفا والمراد به جماعة اشتركوا في فرض
 او فيما بقي بعد الفرض وقد يطلق على الواحد المنفرد والممثل لذلك فنقول
 بنت وعات اصلها اثنا عشر وجزء سبها اثنا عشر للمباينة وتصح من اربعة ام
 وثلاثة اعوام اصلها ثلاثة وجزء سبها ثلاثة للمباينة وتصح من تسعة
 ام وستة اعوام اصلها ثلاثة وجزء سبها ثلاثة وتصح كالتي قبلها للموافقة
 زوجة وعات اصلها اربعة وجزء سبها اثنا عشر للمباينة وتصح من ثمانية
 زوجة وستة اعوام اصلها اربعة وجزء سبها اثنا عشر وتصح كالتي قبلها للموافقة
 بنت وام وثلاثة اعوام اصلها ستة وجزء سبها ثلاثة للمباينة وتصح من ثمانية
 عشر بنت وام وستة اعوام اصلها ستة وجزء سبها ثلاثة وتصح كالتي قبلها
 للموافقة زوجة وخمس شقيقات اصلها ستة وتعدل لسبعة وجزء سبها
 خمسة للمباينة وتصح من خمسة وثلاثين وكذا لو كانت عدة الشقيقات عشر
 للموافقة زوجة وخمس بنين او وخمس وثلاثون ابنا اصلها ثمانية وجزء سبها
 خمسة وتصح من اربعين للمباينة في الاوي والموافقة في الثانية زوج وام وثلاثة
 بنين او واحد وعشرون ابنا اصلها اثنا عشر وجزء سبها ثلاثة للمباينة
 في الاوي والموافقة في الثانية وتصح من ستة وثلاثين زوجة وام وخمس
 شقيقات او اربعة شقيقات اصلها اثنا عشر وتقول الي ثلاثة عشر
 وجزء سبها خمسة للمباينة في الاوي والموافقة في الثانية وتصح من خمسة
 وستين زوجة وام واثنا عشر وثلثون ابنا اصلها اربعة وعشرون
 وجزء سبها اثنا عشر للمباينة في الاوي والموافقة في الثانية وتصح من ثمانية
 واربعين زوجة وابوان وثلاث بنات او اربع وعشرون بنتا اصلها اربعة
 وعشرون وتعدل الي سبعة وعشرين وجزء سبها ثلاثة للمباينة
 في الاوي والموافقة في الثانية وتصح من احدى وعشرين ام وجزء سبعة اخوة

اشقا اولاب او سبسون اياها كذلك اصلها ثمانية عشر على الاربع وجزء
 سبها سبعة للمباينة في الاوي والموافقة في الثانية وتصح من مائة وستة
 وعشرون زوجة وام وثلثون ابنا اصلها ثمانية عشر على الاربع وجزء
 سبها ثمانية للمباينة في الاوي والموافقة
 في الثانية وتصح من مائة وثمانية تسعين اذا تأملت هذا التخييل وجدت
 الا لكسار على فريق واحد يتاخي في كل اصل من الاصول التسعة وانما في اصل
 اثنين لا يتاخي فيه الموافقة بين السهام والروس الا بالبق بعد النصف
 واحد والواحد يباين كل عدوان النظر بين الروس والسهام بالمباينة
 او الموافقة لا للمباينة والمدخلية ووجه ذلك كما ذكرته في شرح الفارضية
 ان كما ثلثة بين الروس والسهام ليس فيها الكسار والمدخلية ان كانت
 الروس داخلية في السهام فذلك لكونه بالاكس فانظر وابعثار الموافقة
 لان كل حد اخير متوافقا مع ما هو ضرب العطف اخصر من ضرب الكل
 ولما انتهى الكلام في الاكسار على فريق واحد شرع يتكلم في الاكسار على
 فريقين ويقاس عليه الاكسار على ثلاثة واربعة واعلم قبله ان الفرض
 في ذلك نظريه النظر الاول بين كل فريق وسهامه وقد قدمه المصنف مع العلم
 في الاكسار على فريق واحد فاما ان يعاقب كل من الفريقين سهامه وانما
 ان يباين كل منهما سهامه وانما ان يعاقب فريق سهامه ويباين الآخر
 سهامه فهذه ثلاثة احوال فثبت فيها المباينة بتمامه ووفقا للموافق والنظر
 الثاني بين المكتبين بالنسبة الاربع وقد ذكره بقوله وان تدرى الكسار على
 اجناس اثنين فما اكثر لم يكمل بل امله الا في الجنسين فقط وقد ذكرنا في الباب
 انه يقاس على ذلك ما زاد في اثنيهما من النسب الواقعة بين المكتبين في الحكم
 عند الناس الفرصيين فهو عام اريد به الخصوص كما في قوله تعالى الذين
 قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم ايمانا وقالوا حسبنا
 الله ونعم الوكيل مختصر في اربعة اقسام وهي القائل والتدخل والتوافق
 والتباين يعرضها كما هو ارباها ذوق في الاحكام الفرضية والحسابية

فانها اصل كبير في الفروض والحساب عليه مدار اكثر الاعمال الفرضية والحسابية
 ثم بين الاربعة بقوله مماثل اي عدد مماثل لعدد غيره فهما متماثلان اي متساويان
 خمسة وخمسة من بعده في الاكثر عدد مناسب لعدد اكثر منه فهما متناسبان
 كائنين واربعة قال الشيخ بدر الدين سبط المارديني وهو ان يكون اقلها
 جزء من اكثرها اي ينسب الي الاكثر بلجزية كمنصفه وثلثه وعشره
 ونصفه ثلثه وهذا تقبير العراقيين من المتقدمين والمتأخرين ويعبرون
 عنها بالمتداهلين انه وقد ذكرته في شرح التفتة في علم الحساب ان جزء
 الشئ هو كسره الذي اذا سلط عليه افتاءه ومعلوم ان الاصطرا داخل
 في الاكبر دون العكس فليس التفاضل فيها علي بابها ويقال ايضا في تعريفه
 المتداهلان هما اللذان يقين اصطفاها اكبرها وبعد في الاكثر عدد موافقا
 مصاحب لعدد آخر فيهما متوافقان ويقال لهما مشتركان ايضا وهما اللذان
 يكون بينهما موافقة في جزء من الاجزاء ويقال ايضا المتوافقان هما اللذان
 لا يقين اصطفاها اكبرها وانما يقينها عدد ثالث كاربعة وستة فانه الاربعة
 لا يقين الستة ويقين كلا منهما الاثنان فهذه ثلاثة اعداد بينها وبين ثلاثة
 اخرى هذه النسب السابقة ويعبر عنها بالاشتراف والرابع العدد الجبارين
 لعدد الخافي له لهما متباينان ومتخالفان يشبهان عن تفصيلها
 اي تفصيل النسب الاربعة بين هذه الاعداد العارفاين العالم بالاعمال
 الحسابية والفرضية وقد اوصحت الكلام فيها وبيانه ما تعرف به النسب
 من الطرق في شرح الترتيب اذا علمت النسبة من هذه النسب بينها كائنين
 من روس الفريقيين او وافقهما اورويس فريقي ووقف فريقي آخر فخذ من
 العدد كائنين المتماثلين عددا واحدا واكتف بهما الاخر فيكون اماخذ
 جزء السهم فاصريه في اصل المسئلة ان لم تعلم او في مبلغها بالهول ان عالت
 كاسياتي وخذ من الكائنين المتماثلين اي المتداهلين العدد الذي ايد
 اي الاكبر واكتف به عن الاصطرا فيكون جزء السهم فاصريه في اصل المسئلة
 ان لم تعلم او مبلغها بالهول ان عالت كاسياتي واصريه في الكائنين المتوافقين

جميع الوفاقيين الاربعة من احد العددين في العدد الاخر موافقا واسلوك
 بذالك مما حصل اشراج الطرايق اي اوضها فان امكنها وهو الطريق الفرضي
 وذلك بان تضربها ما حصل من ضرب ووقف احدتها في اصل الاخر في اصل المسئلة
 او مبلغها بالهول ان عالت لانه ذلك جزء السهم كاسياتي وخذ جميع
 العدد الجبارين من الكائنين للاضر واصريه في العدد الثاني الجبارين له
 فما حصل فهو جزء السهم فاصريه في اصل المسئلة ان لم تعلم او في مبلغها بالهول
 ان عالت وكالت اهن اي الاتصاف قال القرطبي المداهنة والادهان المصانعة
 وقيل داهنت بمعنى واريتها وادهنت بمعنى غششت فذاك اي ما حصلت
 في النسب الاربعة وهو احد المتماثلين والاكبر المتداهلين ومسطح وفق احد
 المتوافقين وكامل الاخر ومسطح المتباينين جزء اي حظ السهم الواحد
 من اصل المسئلة او مبلغها بالهول ان عالت من التصحيح ووجه تسميته بذلك
 كما قال ابن الهيثم انه اذا قسم المصحح على الاصل تماما او عا لياخره هو لان
 الاصل من الضرب اذا قسم على احد الكسور بين ضرب الكسور بالاضطر
 والمطلوب بالقسمة هو نصيب الواحد من المقسوم عليه من جملة المقسوم
 والواحد من المقسوم عليه وهو الاصل او المتبقي اليه بالهول يسمى سهما
 واكتف به جزء فلذلك قيل جزء السهم اي حظ الواحد من الاصل او المتبقي
 اليه فاعلم انه اي جزء السهم المذكور واخذه واحده هديت ان تقبل
 وفي بعض النسخ ان تزيد عنده واصريه اي جزء السهم المذكور في الاصل ان
 لم تعلم ويعود ان عالت وفي قوله الذي تا صلا تا كيد الاصلان واحص اي ضبط
 ما ضم وما حصل بالاضطر وهو ما تقع منه المسئلة واقسمها اي ما حصل
 وهو ما صحت منه المسئلة بين العريضة بعهد من الاوجه التي ذكرها الفرضية
 وذكرت بعضها في شرح الترتيب منها ان تضرب بحصة كل فريق من اصل المسئلة
 في جزء السهم فانه كاه الفريقين شغصا واحدا اخذه وان كاه جماعة فاقسوه
 على عددهم بخير مما لكل وارث مما صحت منه المسئلة فالقسم اذا صحح
 لانه قد صحت المسئلة بالقواعد السابقة وهي قواعد صحيحة تجر في الاعمال



قال القسطنطين الاصحح الذي لا يقدر على ان يلام اصلا والذي لا يجمع ولا يبين كلامه
 او الذي في لسانه بغيره وان افصح بالجملة والفصيح البليغ قال القسطنطين ايضا
 فصيح بالضم فصحا صارا فصيحيا اي بليغا واذا افهمت ما ذكرنا فاعلم ان
 الانكسار على فريقيين فيه اثنا عشر صورة وذلك لان كل فريق منهن
 اما ان تباينه سهماه واما ان توافقا واما ان توافقا فريقا سهماه وتباين
 فريقا سهماه فهذه ثلاثة احوال كما تقدم والمثبتات في تلك الاحوال الثلاثة
 اذا نظرت بينهم بالنسب الاربعة فلان كل واحد منهن واحد منها واربعة في ثلاثة
 باثن عشر وان نظرت باعتبار العول وعدمه كانت الصور اربعة وعشرين
 واذا نظرت باعتبار الاصول لاداء الصور ثم اعلم ان الانكسار على فريقيين
 لا ياتي في اصل اثنين ويأتي فيما عداه من الاصول اذا تقدر ذلك فلنمثل
 للانكسار على فريقيين باثن عشر مثلا لافني ثلاثة اخوة لام وثلاثة اعمام
 اصلها ثلاثة وجزء سهمها الثلاثة للمباينة وتصح من تسعة
 وجزءين وثمانية اعمام اصلها اربعة وجزء سهمها ثمانية للمباينة
 وتصح من اثنين وثلاثين وجزء اربع جارات وستة اعمام اصلها ستة وجزء
 سهمها اثنا عشر للموافقة في المباينة وتصح من اثنين وسبعين وفي اربع
 زوجات وثمانية بنين اصلها ثمانية وجزء سهمها عشرون للمباينة
 في المباينة وتصح من مائة وستين وتصح في اربعة بنين واثني عشر
 ابي بين كل فريق وسهامه وبنيه الذي يعنى بها بعضا وجزء اربعة اخوة
 لام وثمانية شقيقات اصلها ستة وتعمل لسبعة وجزء سهمها اثنا
 للمباينة في الموافقة وتصح من اربعة عشر ولو كانت الاخوة للام فيها
 ثمانية ايضا كانت مثلا للمداخلة في الموافقة وكان جزء سهمها اربعة
 وتصح من ثمانية وعشرين ولو كانت الشقيقات اربعة وعشرين
 واولاد الام ثمانية مع الام كانت مثلا للموافقة في الموافقة وكان جزء سهمها
 اثني عشر وتصح من اربعة وثلاثين وجزء اربعة اخوة لام واثني
 عشر شقيقة اصلها ستة وتعمل لتسعة وجزء سهمها ستة للمباينة

في الموافقة

في الموافقة وتصح من اربعة وخمسين وجزء اربعة جارات وثمانين اصلها
 اثنا عشر والاعول فيها وجزء سهمها اثنا عشر لان نصيب الجارات وهو اثنا
 يوافق عددهم بالنصف ونصف الاربعة اثنا عشر ونصيب العرين وهو سبعة
 مائة لعددها واثنا عشر واثنا عشر في ثلث فيكتف باثنين منها فجزء السهم
 كما قلنا وتصح من اربعة وعشرين فهذا امثال المماثلة في موافقة احد المنفذين
 سهماه ومباينة الاخر سهماه وفي اربع زوجات واثني عشر وثلاثين بنتا واثني
 اصلها اربعة وعشرون وتقول لسبعة وعشرين وجزء سهمها اربعة
 للمداخلة في مباينة احد المنفذين نصيبه وموافقة النصف الاخر نصيبه
 وتصح من مائة وثمانية وجزءين في اثني عشر واحدة منها مائة وستة
 اخوة اشقاء اولاد اصلها ثمانية عشر وجزء سهمها ستة للمباينة في مباينة
 احد المنفذين نصيبه وموافقة الاخر نصيبه وتصح من مائة وثمانية
 وفي اربع زوجات واثني عشر اشقيقا اولاد وجد وام اصلها ستة وثلاثون
 وجزء سهمها اثنا عشر للموافقة في مباينة احد المنفذين نصيبه وموافقة
 الاخر نصيبه وتصح من اربعة واثني عشر وثلاثين فقد استوفيت الاقساما
 الاثني عشر بالامثلة مفرقة في جميع اصول المسائل بعول وبغير عول ما عدا
 اصل اثنين قال المولى رحمه الله تعالى في هذه ابي الاحكام التي ذكرتها من
 الحساب في تاصيل المسئلة وتصححها وما ينبغي عليه ذلك وهو النسب
 بين الاهداء جعل بفتح الهمزة بسكونها واجملة مرادفة للكلام عند
 بعض النحاة واعلم منه عند بعضهم ياتي على من كان له من تلك الاجل العمل
 في الانكسار على ثلاثة فرق وعلى اربعة من غير تطويل في العمل بل باختصار
 ولا اعتساف اي ركوب خلاف الطريق بل هي على الطريق الجادة بين
 الغرضيين والحساب فاقتنع من القناعة وهي الرضي باليسير من العطاء
 من قدرهم قنع بالكسر قنوعا وقناعة اذا رضى والاحاديث في فضل القناعة
 كثيرة فمنها ما روي البيهقي في الزهد عن جابر رضي الله عنه
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال القناعة كنز لا يفنى وفي الشهامة

علي حال واحد فقال وان يموت من ورثة الميت الاول ميت آخر بفتح الخاء وهو
الميت الثاني قبل القسمة لتركه الميت الاول ولم يكن اختصاره فصيح الحثا
للمسئلة الاولى واعرف سماعه ايه الميت الثاني من معنى المسئلة الاولى
واجعل له ايه الميت الثاني مسئلة اخرى تانيه اجزا ايه الميت الثاني
مسئلة كما قد بينت التفصيل فيما قد مره باب حساب من تاصيل المسائل
وتصحيحها فاذا عرفت معنى الثاني وسهام الميت الثاني من المسئلة الاولى
فامر من سهام هذا الميت الثاني على مسئلة فلا تخلو من ثلاثة احوال لانه
اما ان تنقسم سهام الميت الثاني على مسئلته واما ان توافقها واما ان
تباينها فان قسمت عليها فلا ضرب وتصح المناسفة مما صححت من الاولى
وان لم تكن سهام الميت الثاني من المسئلة الاولى لم يستعليها ايه على
مسئلة الثاني تنقسم فان وافقتها فارجع الي الوفاق ايه وفق مسئلة
الثاني بينهما ايه بالرجوع الي الوفاق في الوفاق قد حكم ايه حكم به الفرضيون
واحسابه وبين كيفية النظر في الموافقة بقوله وانظر اليها الناظر في هذا الكتاب
بين سهام الميت الثاني ومسئلته كما اسلفناه فان وافقت مسئلة الميت
الثاني السهام ايه سهامه فخذ هديت وفقها ايه وفق المسئلة الثانية
تماما فموقوفات ما فقول هديت جملة دعائية معتدنة بين الفعل
ومفعوله واضربه ايه الوفاق المذكور واضرب جميعها ايه المسئلة الثانية
في السابقة ايه الاولى ان لم تكن بينهما ايه بين المسئلة الثانية وسهام
الميت الثاني من الاولى موافقه بل كان بينهما تباين ففقط ما قدمت في
تصحيح المسائل بالنظر بين السهام والروس انها لا تتاين اجمالية ولا
المداخلة لان الثانية هناك الروس هنالك فقد علمت الاحوال الثلاثة
وهي انقسام سهام الميت الثاني على مسئلته او موافقتها او مباينتها
مما قررت به كلام الكوفي واذا ضربت الثانية او وفقها ايه الاولى فيما بلغ منه
تصح المناسفة اجماعة للاوي والثانية فاذا اردت قسمة هذه اجماعة
على ورثة الاول والثاني فمن له شئ من الاولى اخذه مضروبا في كل الثانية

عند

عند التباين او وفقها عند التوافق وقد ذكر ذلك بقوله وكل سهم
من الاولى في جميع المسئلة الثانية يضرب عند التباين او وفقها عند
التوافق علائقيه ايه جبرها فما حصل من الضرب المذكور فهو للملك العاشر
صاحبه تلك السهام التي ضربتها في الثانية او وفقها من معنى المناسفة
ومن له شئ من الثانية اخذه مضروبا في كل سهم مورثه من الاولى عند
التباين او وفقها عند التوافق وقد ذكر ذلك بقوله واسهم المسئلة
الطريق وهو هي الثانية ففي السهام للميت الثاني من المسئلة الاولى
تضرب ان لم تكن بين مسئلة الثاني وسهامه موافقة بل كانت مباينة
او وفقها التمام ان كانت بينهما موافقة فما حصل من الضرب في كل من
الكاليتين فهو حصته ذلك العاشر في الثانية الذي ضربت سهامه في تلك
السهام او وفقها من معنى المناسفة واذا ورك شخص من مستير
فاجمع ماله منها والاختيار لصحة المناسفة بان تجمع حصص الورثة
فان ساوي مجموعها من معنى المناسفة فهو صحيح والا فهو غلط فاجده
فهذه الطريقة التي ذكرها طريقة المناسفة التي مات فيها من ورثة الميت
الاول فقط فارق ايه اصعبها ايه بهذه الطريقة ايه بعدتها رتبة اجزائه
فضل من قولهم فضل الرجل فعلا صار ذا فضل وفضيلة ضد النقص شلحة
ايه مرتفعة عالية قال القرطبي في مختصر الصحاح شح ليجل شموخا ارتفاع
والرجل بانفه تكبر والنف ارتفاع كبر وانعاف شح وجمال شواخي استهامي
ولنخل ثلاثة اشكال باعتبار الانقسام والتباين والتوافق فمثال الانقسام
ام وابنا مات احداهما قبل قسمة التركة عن اثنين وبنت فالاولي من اثنين
للأم اثنان ولكل ابن خمسة والثانية من خمسة وسهام الميت الثاني من
الاولي خمسة وخمسة على خمسة منقسمة فتصح المناسفة كما مر من اثنين
عشر من غير ضرب للام اثنان وللابن الباقي خمسة ولكل ابن من ابني الثاني
اثنان ولبنته واحد ومثال المباينة ان يموت الابن عن اثنين فالاولي من
اثنان عشر لابن الميت منها خمسة ومسالمة اثنان وخمسة على اثنين

حكمة

لا تنقسم عليهما وتباينهما فاحرب الاثنين في الاثنين عشر فتعبر المناصفة من
 اربعة وعشرين واذا اردت القسمة فلام من الاثنين عشر وهي الاولي اثنان
 في جميع الثانية وهو اثنان باربعة فباقي لها والملايين المتعلق خمسة في جميع الثانية
 اثنين بعشرة فباقي له والملايين منها اثنين الثاني من مسالته وهي اثنان واحد
 في جميع سهام مورثة امي الابن الميت من الاولي وهي خمسة وواحد في خمسة
 بخمسة فهو ما لكل ابن منها اقلهما عشرة كعدهما الذي لم يمت فاذا اجعت
 اربعة حصص الام وعشرة حصص الاب المتعلق وخمسة وخمسة حصص
 ابني الابن الذي مات كان المجتمع اربعة وعشرين وهي ما صحت منها المضافة
 فالعمل صحيح ومثال الكفاية بعض صور المسألة الكامونية وهي رجل
 مات وخلف ابوين وابنتين فلم تنقسم التركة حتى ماتت احدي البنين
 عمه في المسئلة فالاولي من ستة لكل من الابوين سهام ولكل من البنين
 سهام والثانية فيها جرد ام اب وجد ابواب واخذت الحقيقة والابواب لها
 ستة للجد وسهام والجد والاخت الخمسة الباقية بينهما علي ثلاثة لا تنقسم
 وتباين وحاصل ضرب ثلاثة ستة ثمانية عشر منها تعبر للجد ثلاثة
 والجد عشرة وللأخت خمسة فالبنت الميتة من الاولي اثنان فلو ضربها علي
 الثمانية عشر مصحح الثانية فتجد بينهما موافقة بالنصف فاحرب بالنصف
 الثانية تسعة في الاولي وهي ستة تبلغ اربعة وخمسين منها تعبر في له
 شين من الاولي اخذه مضروباً في تسعة وهي وفق الثانية ومن له شين
 من الثانية اخذه مضروباً في واحد وهو وفق سهام الميتة ثانياً فلام من
 الاولي واحد في تسعة وتسعة ولها من الثانية يكونها جرد ثلاثة في واحد
 بثلاثة فاجمعها لها مجتمع لها اثنان عشر والاب من الاولي واحد في تسعة
 بتسعة وله من الثانية يكونها جرد عشرة في واحد بعشرة في مجتمع له تسعة
 عشر والبنت المتخلفة من الاولي اثنان في تسعة ثمانية عشر ولها من الثانية
 بمقتضى كونها اخذت خمسة في واحد بخمسة في مجتمع لها ثلاثة وعشرون فاذا
 جمعت اثنين عشر وتسعة عشر وثلاثة وعشرين اجتمع اربعة وخمسون

وهو

وهو ما صح من المسئلة فالعمل صحيح فلو كان الميت الاول الذي خلف ابوين
 وابنتين اثنان كان احد في الثانية ايام فلاريك وكان اربعة الثانية بيت المال
 او الرعي الخلاف المشهور في ذلك بين الأئمة واحتمل كون الاخت في الثانية
 اختا سقيمة او الام فاختل حالها باعتبار ذكورة الاول وانوئته فاذا لم
 كما سأل امير المؤمنين الامامون عنها القاضي يحيى بن اكرم رحمه الله
 بقوله هلك هالك وخلف ابوين وابنتين فلم تنقسم التركة حتى ماتت
 احدي البنين عن الباقيين فقال يا امير المؤمنين الميت الاول رجل او
 امرأة فعرف الامامون فعلته فقال له اذا عرفت التفصيل عرفته الجواب
 فولاه القضاء وسبب سؤاله عن ذلك انه لما اراد ان يعليه قضاء البصرة
 احضره فاستحقه لصف سنة فانه كما حكى الحافظ عبد الغني المقدسي
 رحمه الله كان اذ ذاك ابن احدى وعشرين سنة فاحس يحسن بذلك
 فقال يا امير المؤمنين سلني فان القصد علي الاطلاق وكانوا يجتنبون
 الحال والقضاء والامر بالخير فقال ما تقول في ابوين وابنتين
 لم تنقسم التركة حتى ماتت احدي البنين عن الباقيين وقيل عندهم وعن
 لعمري فلجا به بما سبق فولاه فلما مضى الي البصرة قاضيا استحقه
 مشايخها واستصغروه فامتحنوه فقالوا له كم سن القاضي فقال سن
 عتاب بن ابي سعيد حين ولاه النبي صلواته عليه حكمته فلذلك سميت
 الكامونية فينبغي لك شئيل عن ان يعرض عن الميت الاول كما فعلت عنه
 يحيى بن اكرم للاختلاف الحكم كما اسلفنا ما علم انك لو عملت في المناصفة
 كل مسئلة علي حدتها بحيث لا تعلق لواحدة باخرى لصبحت كل بطول ويفوت
 القصد من قسمة المسائل علي حساب واحد فتتسلك جميع ما تقدم فيها
 اذا مات ميت فقط من ورثة الاول ولم يكن الاختصار قبل العمل وهو حال
 من احوال اربعة سبقت السادة اليها واحال الثاني ان يموت اكثر من
 ميت سواء كانوا كلهم من ورثة الاول او كان فيهم من هومن ورثة ورثة
 الاول وفي ذلك اوجه عشرون ذكرتها في شرح الترتيب اشهرها واعلم ان

تحصل جامعة لسائلة الميت الاول والثاني كما اسلفناه واجعلها اولى بالنسبة
 الميت الثالث ومسيئة الميت الثالث ثانياً بالنسبة لها وانظر بينها وبين
 سهام الثالث من تلك الجامعة وحصل جامعة على ما يقتضيه الحال من القسما
 وتوافق وتباين فان كان معك رابع فاجعل جامعة الثالث اولى ومسيئة
 الرابع ثانياً والعمل كذلك فو خامس وسادس وهلم جرا فما بلغ منه تصح
 مسئلة المناسفة الجامعة لسائل اوليك الاموات ولتمثل لذلك بمثال
 ذكره الشيخ ذكر ياف شرح الكفاية بقوله مثال في الرابعة زوجة وابوان
 وابنتان ثم مات الابعد الباقي واخ ابو يثم الام عن الباقي وام وعم
 ثم احدي البنين عن زوج ومن بقي فالمسئلة الاولى من سبعة وعشرين
 مات الاول عن زوجة وبنتي اب واخ فمسئلته من اربعة وعشرين
 توافق حفظه من الاولى بالرابع فتعني ان من مائة واثنين وستين من له
 اثنين من الاولى ضرب في ستة او من الثانية ففي واحد فللزوجة ثمانية
 عشر وللأم سبعة وعشرون ولكل بنت ستة وخمسون وللأخ خمسة
 ثم ماتت الام عن ام وبنتي اب وعم فمسئلته من ستة توافق حفظها من
 الاوليين بالثالث فتصح الثلث من ثلث ثمانية واربعة وعشرين فمن له
 اثنين من الاوليين ضرب في اثنين او من الثالثة ففي تسعة فللزوجة من
 الاولى ستة وثلثون ولكل بنت ثمانية وثلثون وللأخ عشرة وللأم الثالثة
 تسعة ولعمها كذلك ثم ماتت احدي البنين عن زوج وام واخ فمسئلتهما
 من ثمانية توافق حفظها بالنصف فتصح الرابع من الف وما يتبعه وستة
 وتسعين فمن له شيء من الثلث الاولى ضرب في اربعة او من الرابعة
 ففي خمسة وستين فللزوجة الاولى التي هي ام في الرابعة ما يتان واربعة
 وسبعون وللبنات الباقيات سبعون وخمسة عشر وللأخ اربعون وللأم
 الثالثة ستة وثلثون ولعمها كذلك ولزوج الرابعة مائة وخمسة وتسعون
 انتهى والحال الثالث والرابع ان يموت بعد الاول ميت او اكثر ويموت
 الاختصار قبل الحمل ويسمى اختصار المسائل وهو انواع ذكرتها في شرحي

الفارضية والترتيب عنها ان تحصر ورثة من بعد الاول فيمن بقي من ورثة
 من قبله ويرثون كلهم بمطلق العصبية سواء كان منهن من يرث من الاول
 فقط بالفرض ام لا الزوجة وعشرون من غيرهما مات كلهم واحد بعد واحد
 حتى بقي مع الزوجة من الاول اثنان فتقدر كل الاول مات عن زوجة واثنين
 فقط فتصح بالاختصار من ستة عشر للزوجة اثنان ولكل واحد من البنين
 سبعة ولو سلكت طريق المناسفة لصحت من عدد كثير ثم رجعت بالاختصار
 لما ذكره ولو خلف الاول فقط من غير زوجة فما نجا واحد بعد واحد حتى
 بقي اثنان فكانه ماتت عن اثنين فقط فتصح من اثنين تنسب اليه
 كما يمكن الاختصار قبل الحمل كذلك يمكن الاختصار ايضا بعد الحمل ويسمى
 اختصار السهام وهو ان يوجده بعد تصحيح المسائل فجميع الانصبا
 اشتراك فتخرج المسئلة وكل نصيب الي الوفاة كزوجة وابن وبنتها
 فقبل قسمة الشركة توفيت البنت عن من بقي وهم امها واخوها فتصح
 المناسفة من اثنين وسبعين للزوجة ستة عشر وللأخت ستة وخمسون
 والنصيبان مشتركان بالتمن فتخرج المسئلة الي ثمانية وتسعة وكل
 نصيب الي ثمانية فيرجع نصيب الابن الي سبعة ونصيب الزوجة الي
 اثنين واذا اشتركت الانصبا كلها الانصبا منها فلا اختصار ومن
 اراد المزيد من هذا فعليه بكتابنا شرح الترتيب والله اعلم ولما انهي
 الكلام على الارك المحقق وما يتبعه شرع في الارى بالتقدير والاحتياط
 وهو انواع فبدا عنونها بالحنثي المشكل فقال باب ميراث
 الحنثي المشكل والمفقود والحمل والحنثي ماخوذ من الاغثان
 وهو التثني والتكسر او من قولهم حنث الطعام اذا التثني امره
 فلم يخلص طعمه وهو ادمي له القائل الرجل واكرأة اوله ثقبه لا تشبه
 واحد منهن او المشكل ماخوذ من شكل الامر شكوا لا وانشكل التثني
 والحنثي ما دام مشكلا لا يكون ابوا لاما والجد والاصدة والزوجا ولا
 زوجة وهو مختصر في اربع جهات البنوة والاضوة والعمومة والوالد

والكلام فيه في مقامين احدهما يتضح به وما لا يتضح ومحل كتب الفقهاء والثاني
 في ارثه وارث من معناه قد ذكره بقوله وان يكن في مسقط المال من الورثة
 خنث صحيح في الاشكال بين ابي ظهير الاشكال والمراد كون خنث مشكلا
 باقيا على اشكاله لم يتضح بذكورة والانثوية فانقسم التركة بين الورثة
 وخنث علي التقدير الاقل لكل من الورثة وخنثي ان ورث بتقديرية
 الذكورة والانثوية متفاضلا كما بن خنثي صاحبنا واطرح فالأقل بنفسه لأن
 الخنثي والواضح كون الخنثي ذكر فيعطي الخنثي الثلث والواضح لنفسه
 ويوقف السدس وكزوج وام وخنثي شقيق فالأصغر فحق الخنثي
 ذكورة ووقف الزوج والام انثوية واليقين ان المستحق الذي
 لا شريك فيه وهو الأقل فيما سبق او العدم ان ورث باحدهما فقط كولد
 عم خنثي مع معتق فلا شريك له بتقدير الانثوية ولا يعطى المعتق شيئا
 لاحتمال ذكورة وكزوج وام وولد من ام وخنثي لا يعطى شيئا في الحال
 لاحتمال ذكورة فيسقط باستطراف الفروض والاضر في حق الزوج
 والام وولد من الام انثوية لعمومها اذ ذلك لتسعة واذا عملت كلام
 الخنثي ومن معه بالاضر فيوقف المشكوك فيه الى الانتفاع او الصلح
 بتساوي وتفاضل ولا بد من جريان التواهب ويفتقد لكل هذا للمزورة
 وهذا كله اذ ورث بتقديرية الذكورة والانثوية متفاضلا او باحدهما فقط كما قدنا
 الاشارة لذلك فان ورث بهما متساويا كولد ام او معتق فالأمر واضح وقوله
 تحفل جواب الامر بحقه القسمة الى العتمة الحق المحيي ابي الواضح
 الظاهر فأرسلنا ما قلنا وهو المعتمد من مذهب الشافعية ومذهب الحنفية
 انه يعامل الخنثي وحده بالاضر فان كان الاضر لا شريك فلا يعطى شيئا ويوقف
 بشيئ ومذهب المالكية ينصف نفسه بنفسه وان ورث بهما متفاضلا وان
 ورث باحدهما فقط فلم ينصف نفسه بنفسه وان ورث بهما متساويا فالأمر واضح
 ومذهب الخنثي ان لم يرث انتقاه فكالما كية وان رجم انتقاه فكالشافعية
 فأثمة ثمانية الخنثي خمسة احوال احدها يرث بتقديرية الذكورة والانثوية

علي

علي السواك ابوين و بنت وولد ابن خنثي ثانيا بتقدير الذكورة ان كانت
 وولد ابن خنثي ثانيا عكسه كزوج وام وولد اب خنثي لا يعطى ميراث
 بتقدير الذكورة فقط كولد اخ خنثي خامسا عكسه كزوج وشقيقة
 وولد اب خنثي فأرسلنا ثلثة فحساب مسائل اخنا انا اما علي فذهبنا
 فتصح المسئلة بتقدير ذكورة فقط وبتقدير انثوية فقط ثم ننظر
 بين المسئلتين بالنسب الرابع وتحصل اقل عدد ينقسم عليه كل من
 المسئلتين بالتقديرين فما كان فهو واجامعة فاقسموا علي كل من
 الخنثي وبقية الورثة وانظر اقل النصيبين لكل منهم فادفع له ووقف
 المشكوك فيه الي البيان او الصلح واما علي فذهب الحنفية فتصح
 المسئلة علي تقدير الاضر فحق الخنثي وحده واعطه الاضر وبقية
 الورثة الباقي فان كان لا يرث بتقدير فلا يعطى شيئا واما علي فذهب
 المالكية فعندهم خلاف في كيفية العمل فعلم مذهب اهل الاحوال تحصل
 جامعة كما علمت علي مذهبنا وتضربها في عدد حالي الخنثي او احوال
 الخنا ثم تقسم علي كل حالة فما اجتمع لكل شخص فاعطه من ذلك
 بمثل نسبة الواحد بما لان الخنثي او اخنا في اب واضح وولد
 خنثي بتقدير الذكورة من اثنين وبتقدير الانثوية من ثلاثة واما
 للمما ستة للمباينة فمنها تصح عندنا فيعطي المشكول اثنين والواضح
 ثلاثة ويوقف سهم وعند المالكية تضرب هذه الستة في اثنين حالي
 الخنثي فتصح من اثنين عشر الخنثي بتقدير الذكورة ستة وبتقدير
 الانثوية اربعة ومجموع اخصتين عشرة ونصفها خمسة والواضح
 بتقدير ذكورة اربعة وخنثي ستة وبتقدير انثوية ثمانية ومجموع اخصتين
 اربعة عشر ونصفها سبعة فهي له واما عند الحنفية فللخنثي الثلث
 والواضح الثلثان فقس علي ذلك وما انتهى الكلام علي الخنثي شرعي
 في المكفود فقال واحتم علي المكفود اذا كان من جملة الورثة
 حكم الخنثي ابي حكيم من معاملته الورثة كما ضربت بالاضر في حقهم

صالح فباختلاف الخنثي

محل



من تقديره حياة وموته ذكر اكان او هو اني يعني سوا اكان
المفقود ذكر اوانى فيه يرك بكل من التقديرين واتحاده يعطاه ومن
يختلف اركه يعطى الاقل ومن لا يرك في احدي التقديرين لا يعطى شيئا
ويوقف اكمال اهل الباقي حتى يظهر اكمال بموته او حياته او حكم قاض
بموته اجتهاد اعلى ما نسبته وهذا هو الصحيح من مذهبا وهو
قول ابي يوسف واللؤلؤي وابو القاسم عن مالك وقول الامام احمد
ومقابل الصحيح عندنا وجهان احدهما يقدر موته في حق الجميع فان
ظهر خلافه غيرنا الحكم قال الوثي وبهذا المعنى قال محمد بن الحسن
الا انه جعل القول قول من اكمال في يده انتهى والوجه الثاني تقدر
حياته في حق الجميع فان ظهر خلافه غيرنا الحكم وهل يؤخذ من
الحاضر به كقول علي هذب الوجهين لاحتمال تغيير الحكم قال الشيخ
زكريا رحمه الله فيه خلاف ذكره في البسيط وقال ايضا واعلم انه
اذا كان الموقوف بين الحاضرين لاحق للمفقود فيه على كل حال
تقدير جازان بصطاح الحاضرون عليه كما نقله السبكي عن ابي منصور
انتهى **فائدة** كيفية حساب المفقود ان تعمل للرجال من
حالتيه مسئلة وتعمل اقل عدد ينقسم على كل من المسئلتين فما بلغ
فمنه تصح فاقسمه على كل تقدير يظهر الاقل فيعطاه كل وارث ويوقف
المستورك فيه كما سبق مسئلة زوج حاضر واخته اب حاضرتان
واخ اب مفقود فتقدر موت الاخ تكون المسئلة من سبعة بالعول
وتقدر حياته اصلها من اثنين وتصح من ثمانية والمسئلتان
متباينتان ومسطهما ستة وخمسون فهى الجامعة فالاضر في حق
الزوج موت الاخ فلم اربعة وعشرون من ثلثة في ثمانية والاضر في
حق الاخيرين حياته فلكل منهما سبعة من مضر بواحد في سبعة
فجموع ما اخذوه ثمانية وثلاثون ويوقف ثمانية عشر بين الزوج
والاخيرين والاخ المفقود فان ظهر ميتا فمع الزوج حقه وجميع الموقوف

للاخيرين

للاخيرين وان ظهر حيا كان للزوج منه اربعة ولاخ اربعة عشر
مسئلة اخ اب مفقود واخ نسقيق وجد حاضران فان كا الاخ للاب
حيا فالجد الثلث والسقيق الثلث الا انها من مسائل العادة فهى
من ثلثة وان كان ميتا فالكمال بينهما بالسوية فتكون من اثنين
فيقدر في حق احد حياته وفي حق الاخ موته فالجامعة ستة للمباينة
للجد اثنان والسقيق ثلثة ويوقف سهم بين الجد والاخ والسقيق
للمفقود فيه فللاخ واكد ان يصطاح السلم المذكور كما تقدم نقله
عن ابي منصور فايد ثمانية ما تقدم فيما اذا كان المفقود وارثا
فان كان مورثا فختمه انه يوقف ماله جميعه الي ثبوت موته ببينة
او حكم القاضي بموته اجتهاد اعلى من مضي مدة لا يعيش مثله اليها
في غالب العادة والمشهور عندنا الا تقدر تلك المدة بل الاعتبار غلبة
الظن باجتهاد الحاكم وهذا هو المشهور عند مالك وابي حنيفة
وقيل يقدر بسبعين سنة نقله الوثي عن ابن عبد الحكم وهو ابن
الكاجيه فيه ثلثة اقوال اخر ثمانية وتسعين ومائة وفي رواية
عن ابي حنيفة تقدر بتسعين سنة وفي رواية عن ابي حنيفة
وعشرين سنة ومنها قيل به من المدة فيه ولادته لامر فقده
وفرق الامام احمد بين من يرجي رجوعه بان كان الغالب على
سفه السلامة كما اذا سافر لتجارة او نزهة فيوقف ماله ويتظر
به تمام تسعين وان كان لا يرجي رجوعه بان كان الغالب على
سفه الهلاك كما اذا كان في سفينة فانكسرت او قاتلوا عدا
ولم يعلم من هلك ممن نجا او خرج من بين اهله فقد فاذا مضي
اربع سنين قسم ماله بين ورثته حينئذ وكما انتهى الكلام على
المفقود بشره في الحمل فقال وهكذا اعلم حمل ذوات ايرصحتا
الحمل الذي يرك او تجب ولو ببعض التقادير فيعامل الورثة الموقوفين
بالاضر من وجوده وعدمه وذكرته وانوتته وانفردته وتعدده **ك**



ويوقف المشكوك فيه اى الوضوح الجمل به حيا حياة مستقرة اوبيان
احال فلذلك قال المصنف رحمه الله فابن عملة في القسمة بين الورثة
الموجودين ان لم يصبروا وطلبوا او بعضهم القسمة قبل الوضوح
عليه اليقين والاقبل فمن يجب ولو بوجوه التقدير لا يعطى شيئا
ومن لا يختلف نصيبه دفع اليه ومن يختلف نصيبه وهو قد راى على
الاقبل وانه كان غير مقدر فلا يعطى شيئا فعلي هذا لا يعطى احدوا احد
شيئا لانه لا يضبط بعد اكل عندنا على الاصح وقيل بقدر الاربعه
ويعامل بقية الورثة بالاضر بتقدير الاربعه ذكرنا او انا كما هو قول
ابي حنيفه واشهره وبعض المالكية ومن العلماء من يقدر
اكل اثنين ويعامل الورثة بالاضر بتقدير الذكوره فيهما او واحد
او الاثنتين وهو مذهب ائمه اهل البيت ومحمد والفقهاء ومن العلماء
من يقدر اكل واحد الا انه الغالب ويعامل الورثة بالاضر من تقديره
ذكوره وانثى وهو قول الليث بن سعد وابي يوسف وعليه
الحنفيين عند احنفية ويؤخذ الكفيل من الورثة ثم ما قلناه من القسمة
قبل الوضوح هو المعتمد عندنا وقال القفال توقف القسمة اى الوضوح
مطلقا وهذا هو الاربع من مذهب المالكية ثم اعلم انه اذا وضعت
اكل ميتا عاد الكفيل للموجودين وكان اكل لم يكن ولو كان انفسا
ميتا جناية عليه فوجب العنة ورثت العنة عنه فقط دون
الكفوف للاصل فيعود بقية الورثة وكانه كالمعوم بالنسبة لذلك
ايضا مسئلة خلف امته حاملا واذا سقيها فلا يعطى الا في شيئا
مادامت حاملا بالاجماع وبعد ظهور اكل لا يخفى اكله مسئلة خلف
ابن وزوجه حاملا فلا تقسمه عند المالكية اى الوضوح وتعطى الزوجه
النعم عند الامية الثلث ولا يعطى الابن شيئا عندنا حتى تضع وعند
ائمه اهل البيت يعطى الابن الثلث الباقي ويوقف ثلثه لانهم يقدرونه
بائنين والاضر كونهما ذكرين وعند احنفية يعطى الابن نفسه

الباقي

الباقي لانهم يقدرونه واحد او الاضرب كونه ذكرا ويؤخذ منه كقيل
لا احتمال ان تضع اكثر مسئلة خلف زوجه حاملا وابوين فالاضر في
حق الزوجه والابوين ان يكونه اكل عدد من الاناث فتعطى الزوجه
ثمنا عائلا والاب سد ساعائلا والام سد ساعائلا في اجمع من اربعة
وعشرين لسبعة وعشرين في دفع الزوجه ثلثة من سبعة وعشرين
وللام اربعة منها والاب كذلك ويوقف ستة عشر ومذهب
ائمه اهل البيت كذلك ومذهب احنفية تعطى الزوجه النعم ثلثة من
اربعه وعشرين وللام اربعة منها والاب كذلك ويوقف ثلثة عشر
وعند المالكية لا تقسمه اى الوضوح مسئلة خلف امه حاملا وانما
فالاضر في حق الام كون عليها عدد اقلها السدس وفي حق الاب يتم
تقدمه فتعطى سدسا والاب ثلثين ويوقف سدس بين الام والاب
فلا شيء لاكل منه وعند ائمه اهل البيت كذلك وعند احنفية لها ثلث
والاب ثلثان ويؤخذ منها كقيل الاحتمال ان تلد عددا من الاضوة
وعند المالكية لا تقسمه اى الوضوح وكما انهي الكلام على مسائل
اكل شرع في ميراث الغرق والهدم الا ان بعض مسائلهم توقفا
اى البيان او الصلح فقال **باربعين الغرق والهدم**
وغيرهم وقد قدمت ان شروط الارث يعلم بعضها من ميراث
الغرق والهدم وهذا وان بيانها فنقول اعلم ان شروط الارث
ثلاثة اصدها ويختص بالقضاء العلم بالجهة المقتضية للارث وبالذمة
التي اجتمع فيها المورث والوارث تفصيلا فلو شهد شخص عند
قاضي بان هذا وارثه فلا يكفي ذلك حتى يبين سبب ارثه تفصيلا
لاختلاف العلماء في الورثة فيعاطفه الشاهد من ليس بوارث
وارثا الشرط الثاني تحقيق موت المورث كما اذا شوهد ميتا
او احاقه بالاموات حيا وذلك في المفقود الذي حكم القاضي
بموته اجتهادا كما تقدم في بابه او احاقه بالاموات فقد يكفل

وذلك في الجنيين الذي انفصل بجناية علي امة توجب الغرة اذ
لا يورث عنه غيرهما كما تقدم في باب احوال الشرط الكائن تحقق
حياة الوارث بعد موت المورث حياة مستقرة او احواله بالاحياء
تقديرا كحل الفصل حياة مستقرة لوقت يظهر وجوده عند الموت
ولو نظفة او عاقبة اذ انقضى ذلك فيتعرف من الشرطين الاخيرين ما ذكره
بقوله وان يموت قوم متوارثون من رجال او نساء او منهما وهو في
الاصل اسم للرجال دون النساء قال القطب في مختصر الصحاح والقصم
الرجال دون النساء وربما دخل النسائية علي وجه التبع انتهى وهو المراد
هنا وقوله بهدم بسكون الهمزة اسم الفعل من قولهم هدمت البنيان
هدما اسقطته وبفتح الهمزة اسم للبنية المهدوم وقال القطب في مختصر
الصحاح الهدم بالتحريك ما تهدم من جوانبه الكثير فسقط فيها والهدم
بالكسر اي كسر النواصب البالي او غرق في الماء يقال غرق بكسر الراء
في الماء والكثير والشترتق بفتح الشين فهو غرق وغرقه بتشديد
الراء المكسوة في الماء فتمسك فيه فهو مطرق وظريق او امر حادث
اي نازل قال القطب في مختصر الصحاح حدث الشئ حدثا واحدا وحدثنا
نزل واحدا في الرجل معروفا واحدا في حديث ضد القديم انتهى وفي النهاية لابن
الاثير في حديث المدينة من احدي فيها حدثا او آوى من حدثا واحدا في الامر
احداث المتكرر الذي ليس بمعتاد والمعروف في السنة وقوله عم الجميع
اي من القوم المذكورين ومثل احادي النازل بهم بقوله كالحرق بفتح
الحاء والراء وقال الشيخ بدر الدين سبط المارديني بكسر الكاف وفتح
الراء النار انتهى ووجه الاول ما قاله ابن الاثير في النهاية في حديث الفقة
دخل مكة وعليه عمامة سودا حرقانية قال الشيخ في الحرقانية هي
التي علي لونها حرقته النار كانها منسوبة بزيادة الالف والنون الي
الحرق بفتح الحاء والراء يقال الحرق بالنار والحرق معا انه وقال
فيها ايضا حرق النار بالتحريك ليهيها وقد يسكنه او اي وان مات

متوارثان

متوارثان فكثر بانهم شئ عليهم او غرقهم او حرقهم او في معركة
قتال او في اسرا او غزوة ولم يكن يعلم حال السابق منهم اي لم تعلم عينه
بان علم ان احدهم مات قبل الاخر لكن لم تعلم عينه وكذا ان لم يعلم سبق
والامعية او علم انهم ماتوا معا فلا توارث زاهق منهم من زاهق
اخر منهم والزاهق الناهب يقال زهقت روحه اذا خبت وزهقت
النفس بالكسر لغة اي فلا توارث ميتا منهم من آخاها كما فيما اذا علم
موتهم معا واما اذا لم يعلم اما تامعا او مرتبا فعند زيد بن ثابت
رضي الله عنه كذا وبه قال مالك والشافعي وابو حنيفة وذكر ان عليا
رضي الله عنه ورث بعضهم من بعض من تلامذ اموالهم دون طريقها
وبه قال احمد وهذا عند اكناب لم يقع التداخي فان ادعى ورثة
كل ميت تاهر موت مورثهم والابينة او تعارضت بينتاهما حلف علي
ابطال دعوى صاحبها وحينئذ لا توارث بينهما فيكون الحكم اذا ذكر
كاذب نهب الاول والمراد بالتلامذ ماله الذي بيده والطريق ما ورثه من
الميت الذي معه ويجوز اختلاف الكذور فيما اذا علم السابق ولم يعلم
عين السابق وحيث لم يورث احدهم من الاخر شيئا فمهما كانا جانيبا
قال وعنه اي الموتي بغرق ونحوه كاشم جانيبا اي لا قرابة بينهم
ولا غيرهما كما يقتضي الارث هذا هو القول السديد اي الصواب
يقال سد الشئ سدا اذا كان صوابا واسد الرجل جاء بالصواب
في قول او فعل ورجل مسدد موفق للصواب فقوله الصائب اي الحميد
غير الخطي عطف تفسير فان قالوا اذا علم موت احد المتوارثين بالفرق
ونحوه بعد الاضحية او لم ينس فالامر واضح اذا اكتافيرت مقتدم
اجماعا وان علم موتهم مرتبا وغير السابق ثم نسي وقف الامري
البيان او الصلح وبها تيمن احوال الغرق خمسة احوال
ولما انتهى المصنف الكلام علي ما اراد ان يورده في هذه المظنونة ختمها
بالحمد لله والصلاة والسلام علي رسول الله صلى الله عليه وسلم والاعمال التواضعا

بدلاء وجاءت على ما فيها فقال واحمد لله على التمام اي تمام الكتاب
اي اكماله حمد الكثير اتم اي كل في الدوام اي البقايا حمد كثيرا ادايما
واحمد على النعمة هذه الشكر في اللغة وشكر المنع واجب بالشكر استسلم
العفو اي ترك العواذة سفيا وكربا عن التقصير اي التعان في
الامور وخير ما نأكل اي نجو في المصير اي المرجع والمكراد به يوم
القيامة يوم يرجع فيه الخلق الي الله تعالى قال الله تعالى اليه
مرجعكم جميعا وعفوا اي ستر ما كان من الذنوب فلا يظهرها
بالعقاب عليها والاذنوب جمع ذنب وهو الجرم وستر اي تغطية
حاشان اي قبح من الشين وهو القبح من العيوب جمع عيب
وهو النقص وافضل الصلاة والتسليم علي النبي المصطفى
اي المختار من الخلق ليدعوهم الي دين الاسلام واكسطف من الصفوة
وهي الخلوص فايدلت التناطاء الكرم بفتح الكاف قال العلامة
سبط الحارديني علي الاصح ويجوز كسرهما وهو قبيح اللثيم
انتهى وهو الجهاد او الجامع للنواع الخير والسرف والفضائل
او الصفوة محمد صلى الله عليه وسلم خير الانام اي الخلق العاقبة
اي الذي النبي بعده قال ابن الاثير في النهاية في اسماء النبي صلى
العاقب هو اخر الانبياء والعاقب والعقوب الذي يخلف من كان
قبله والذخر يضم الغين المعجمة الاسراف ذوي اي اصحاب
المناقب الفاضلة والمناقب جمع منقبة وهي ضد الكلبة ومعها
مثالب وهي العيوب وصحبا الافاضل من فضل الرجل صار ذا
فضل وفضيلة ضد النقص الاخيار جمع خير يسيد ذو يخفف
من اكير ضد الشر والاخيار خلاف الاسرار واخير الفاضل
من كل شيخ السادة جمع سيد اي شرفي من قولهم ساد القوم
سيادة شرف عليهم فهو سيد واجمع سادة الاما جمع ما جد
وهو الكامل في الشرف من قولهم مجد الرجل مجد اشرف بكرم الافعال

الابرار جمع بر يقال بررت فلانا بالكسر ابره بفتح الباء وضم الراء
فانا بربته وبار وقال ابن الاثير في النهاية يقال بر يس فهو بار وجمع
بررة وجمع البر ابرار وهو كثيرا ما يخص بالاولياء والزهاد والعباد
انتهى وهذا اخبرنا شونا به كلام المؤلف رحمه الله ولتحتم هذا الشرع
بجائزته تشقل علي ابواب **الباب الاول** في الرد وذوي الارحام
وفيه فصول **الفصل الاول** في الخلاف فيها فعضد الحنفية والخانية
اذا كان الورثة اصحاب فروض لا تستغرق فيرد الباقي عنهم عليهم
بنسبة فروضهم ما بعد الزوجين فانه لا يرد عليهما فان لم تكن له
ورثة من الجمع علي ارثهم او كان له احد الزوجين وكان له احد من
ذويه الارحام فماله في الاوذي او الفاضل بعد فرض الزوجية في الثانية
لذوي الارحام وسياتي تعريفهم وعند المالكية اذا لم يخلف ورثة
من الجمع علي ارثهم او خلف ذافرض لا يستغرق فماله او الفاضل
بعد الفروض لبيت اكمال سواء انتظروا ام لا او ما عندنا معاشر السنا
فاصل المذهب كذهب المالكية والكفتي به من مذهبنا الذي افتي
به اکتافرو من من الشافعية وهو المذهب انه اذا لم ينتظر امر
بيت اكمال لكونه العام غير عادل العقل بالرد علي اهل الفروض
غير الزوجين ما فضل عنه فروضهم التي منها فرض احد الزوجين
بالنسبة وساتي كيفية ذلك فان لم يكن احد من اهل الفروض
الذين يرد عليهم فماله او الفاضل بعد فرض احد الزوجين
لذوي الارحام علي ما سياتي وان انتظر امر بيت اكمال فماله
دونه الرد وذوي الارحام **الفصل الثاني** في الرد وهو ضد العقل
لان زيادة في انصبا الورثة ونقصان في اسهامهم وقد منا انه لا يرد
علي الزوجين فاذا لم يكن هناك احد الزوجين فانه كماه من يرد
عليه شخصا واحد اكام او ولد ام فله اكمال فرضا ويدا او كان من
يرد عليه صنفا واحدا كالاولاد ام او جدات فاصل المسئلة من عددهم



كالعصبة او كان من يدعيه منفردا فكثر جمع فوضعه من اصل
المسئلة لتلك الفروض فالجمع اصل المسئلة الرد فاقطع النظر عن
الباقي من اصل مسئلة تلك الفروض كأنه لم يكن واعلم ان مسائل الرد
التي ليس فيها احد الزوجين كما هي مقطوعة من سنة وانها قد
تحتاج لتصحيح وان كان هناك احد الزوجين فخذ له فرضه من فرض
فرض الزوجية فقط وهو واحد من اثنين واربعه او ثمانية واقسم
الباقي على مسئلة من يدعيه فان كان من يدعيه شخصا واحدا
او صنف واحد افاضل مسئلة الرد مخد في فرض الزوجية وان كان من
يدعيه اكثر من صنف فاعرض على مسئلة الباقي من فرضه في فرض
الزوجية فان انقسم فخرج فرض الزوجية اصل مسئلة الرد كزوجة
وام وولديها وان لم تنقسم من رتب مسئلة من يدعيه في فرض
فرض الزوجية لانه لا يكون الامبارنا فما بلغ فهو اصل مسئلة
الرد وقد تحتاج مسئلة الرد التي فيها احد الزوجين لتصحح
ايضا اذا تقرر ذلك فاصول مسائل الرد سواء كان فيها احد الزوجين
ام لا ثمانية اصول اثنان كجدة واخلام وكزوج وام وثلاثة كام وولديها
واربعة كبنته وام وكزوجة وام وولديها وخمسة كام وسقيفة
وثمانية كزوجة وبنته وستة عشر كزوجة وسقيفة واخنت لاب
واثنان وثلاثون كزوجة وسقيفة واخنت لاب بنت وبنات ابن
واربعون كزوجة وبنته وبنات ابن وجدة الفصل الثالث
في ذرية الارحام وهم كل قريب غير ما تقدم من الجح علي ارضهم وهم
وان كثر واربعمائة الي اربعة اصناف الاول من ينتمي الي ابيته
وهم اولاد البنات واولاد بنات الابن وان نزلوا الثاني من ينتمي
اليه ابيته وهم الاجداد واجداد الساقطون وان علوا الثالث
من ينتمي الي ابيته وهم اولاد الاخوات وبنات الاخوة وبنو
الاخوة للام ومن يدعي بهم وان نزلوا الرابع من ينتمي الي اجداد

ايت

ايت جداته وهم العمومة للام والعمات مطلقا وبنات الاعمام مطلقا
والخوة لولده مطلقا وان تباعدوا واولادهم وان نزلوا اذا علمت ذلك فلا
خلاف عند من ذوي الارحام ان من انفرد من هؤلاء حاز جميع
المال وانما يظهر الخلاف عند الاجتماع وفي ذلك ما ذهب به بعضنا
ومالم يجر منها مذهبنا احد من اهل التنزيل وهو الاقرب
الاصح عند الساقفة وهو مذهب الكنبلة ومحصله انه ينزل كل منهم
منزلة من يدعي به الا الاحوال والاحالات فمنزلة الام والاعمام
للأم والعمات فمنزلة الاب بعلم الاربع فان سبق احد الي وارث قدم
مطلقا وان استواء السابق الي الوارث قدر كان ايت خلف من
يدعون به وقسم المال او الباقي بعد فرض الزوجية بينهم كانوا من
فرضه بحسب الاشياء التي يدعي به وما اصاب كل واحد قسم على من نزل
منزلة كما نعت وظنهم الا اولاد ولد الام فيقسم بين ذكورهم
واناثهم بالسوية كما صولهم مع ان ولد الام لو مات وخلف اولاد
فكورا وانما تقسم ميراثه بينهم للذكر مثل حظ الانثيين والا احوال
والاحالة للام فيقسم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين مع انه لو ماتت
الام وخلفتهم كان حظ اخوتها لاهلها فلا تقنيل بينهم وعند الكنبلة
وهم من اكثر ايت ايضا انه اذا كان الذكر والانثى من جهة واحدة
في درجة واحدة فالقسمة بينهم بالسوية لا يفضل ذكر علي انثى
والمذهب الثاني مذهب اهل القنطرة وهو مذهب الكنفية وبه قطع
البحراني والمتوكي من اصحابنا وهم يقدمون الاقرب فالاقرب
كالعصبات والظاهر من مذهبهم تقديم الصنف الاول علي الثاني
والثاني علي الثالث والثالث علي الرابع فما دام احد من الفروع
لا ينسحق لواحد من الاصول وما دام احد من الاصول لا ينسحق لاولاد
الاخوات وبنات الاخوة وبنو الاخوة للام وما دام احد من هؤلاء
فلا ينسحق للاخوان والعمات والاعمام للام وبنات الاعمام ومن يدعي بهم

وعزاي حنيفة رواية بتقدم الصنف الثاني علي الاول وقدم ابو يوسف
 ومحمد الصنف الثالث علي الثاني ومتر كان اثنتان فكثر من صنف واحد
 من الاصناف الاربعة ففي ذلك تفصيل طويل مذکور في كتب الحنفية
 وقد ذكرت طرفا منه فكتابتنا شرح الترتيب الامثلة علي مذهبي
 اهل التنزيل بنت بنت ابن وابن بنت امال للاوي لسبقها للوارث
 ابوام ام وام اي ام امال للاول لسبقه للوارث بنت بنت ابن وابن بنت
 من بنت ابن اخري نصف امال للاوي ونصفه بين الاخيرين اثلثا
 عندنا وانصافا عند احنابلة ابن و بنت اخ لام امال بينهما انصافا
 عندنا وعند احنابلة بنت اخ لابوين و بنت اخ لاب و بنت اخ لام
 امال للاوي والثالثة علي ستة للتكاثرة سلام وللاوي خمسة اسهم
 والاشيخ للتانية ثلثة احوال مفترقين للخال من الام السادسة
 وللخال من الابوين الباقي وسقط الاخر ثلث خالات مفترقات امال
 بينهم علي خمسة للشقيقة ثلثة وكل واحدة من الباقيتين
 واحد ثلثة احوال مفترقين وثلث خالات كذلك للخال والخاله
 من الام الثلث اثلثا عندنا وانصافا عند احنابلة والباقي للخال
 والخاله من الابوين كذلك عندنا وعند احنابلة والاشيخ للخال
 والخاله من الاب ثلث عمات مفترقات امال بينهم كاخالات ثلث
 بنات اعمام مفترقات امال لبنت الشقيق وحدها لسبقها للوارث
 مع حجب العم الشقيق العم للاب بنت اخ لام مع بنت عم شقيق اولاه
 للاوي السادسة والباقي للتانية ثلث خالات مفترقات وثلث عمات
 كذلك الثلث الخالات علي خمسة والثلاث للعمات كذلك وكتابتنا
 شرح الترتيب ما فيه كفاية والله اعلم **الباب الثاني في الولا**
وفيه فصلان الفصل الاول في سببه وهو زوال الملك
 عن رقيق فمن اعتق عبدا منجرا او بصغة او ذب او استولدها
 فعتقا بالموت او عتق عليه بالكتابة او المتى من مال اعتق عبده

عل

هو علي مال فاجابه او عتق نصيبه من مشترك فسرر او ملك
 هو قريبه فعتق عليه ثبت له العلاء عليه ولعصبته المتعصبين
 بانفسهم ولو اختلف دينهما وانه لم يرد في صورة الاختلاف
 والعلاء كالنسب للرباع والابوي والابوي ولكن يورث به
 وما يثبت للعلاء علي العتيق الذكر والانثى يثبت علي اولاده
 واحفاده وعلي عتيقه وانما يثبت علي فرع العتيق ببشرطين
 احدهما ان العيس الرق ذلك الفرع فان كان رقيقا وعتق ففلاوه
 كعتقه وعصبته من بعده فان لم يوجد واقبست امال ولا اولاد
 عليه لمعتق الاصول الشرط الثاني في ثبوت العلاء الوالي الام وهو
 وهو ان لا يكون الاب من الاصل علي الصحيح واما عكسه وهو ان
 لا يكون الاب عتيقا والام مرة الاصل فهدل يكون عليه العلاء الوالي الاب
 لان ينسب اليه او لا تغليب للحرية كعكسه الصحيح الاول قال الاصح
 النووي في الروضة فرع من مسد رق وعتق فلا ولاء عليه
 لمعتق ابيه ولعله وسائر اصوله كما سبق سواء وجدوا في امال ام لا
 فالباشر اعتقه ولاوه لمعتقه لم لعصبته فاما اذا كان من الاصل
 وابواه عتيقان او ابوه عتيق فولاوه لمولي ابيه وانه كان الاب
 رقيقا والام معتقه فالولا لمعتقها فان مات والاب رقيق بعد ورثة
 معتق الام وان عتق الاب في حياة الولد انجز الولاء من مولي الام الي
 مولي اجد ولو عتق اجد والاب رقيق ففي انجزاره اي مولي اجد
 وجهان اصحهما انجز فان عتق الاب بعد ذلك انجز من مولي اجد
 اي مولي الاب والكتاني لا ينجز فعلي هذا العمات الاب بعد عتق اجد
 ففي انجزاره اي مولي اجد وجهان اصحهما عند الكيخ اي علي
 لا ينجز وقطع النفوس بالانجزار قلت الانجزار اقوي والله اعلم
 انتهى الفصل الثاني في حكم الولا وله احكام منها الارث وهو
 المقصود هنا فاذا مات العتيق ولا وارث له بنسب ولا نكاح فماله

الألوكة

كعتقه فان كان له صاحب فرض لا يستغرق فالباقي لعتقه فان لم يكن
 المعتقد حيا في المورثين وورث العتيق اقرب عصبات المعتقد بالنسب
 الا بالغير والمع الغير ولا ذوق من فان لم يكن للمعتقد عصبة بالنسب
 فالمعتقد المعتقد فان لم يجد فعصبات معتق المعتقد كذلك فان لم
 يجدهم فالمعتقد معتق المعتقد لعصبة وهكذا او الاميراث لمعتقد
 عصبات المعتقد المعتقد ابية او جده والاعصبة عصبة المعتقد
 اذ لم يكن عصبة للمعتقد كما اذا تزوجت امرأة من غير قبيلتها
 وولدت ابنا واعتقت عبدا ثم ماتت عتيقها عن ابن عم ولدها
 المذكور فقط فلا يرثه لانه ليس بعصبة لها وان كان عصبة لانها
 وقد ذكر الشيخ بدر الدين سبط الحارديني في شرح كشف الغوامع
 انه نازع بعض معاصريه فيها واطال الكلام فيها اذا علمت ذلك فقد ذكر
 الاصحاب بظلم من يرث من عصبة المعتقد اذ لم يكن المعتقد حيا فقالوا
 هو ذكر يكون عصبة وارثا للمعتقد لو مات المعتقد يوم موته العتيق
 بصفة العتيق وقد خرجوا على ذلك مسائل منها انما لا يرث امرأة بولا
 الغير اصلا وانما يرث بالمباشرة فلا يرث عتيقها الا على اولاده
 واحفاده وعتيقه كالرجل وتقدمت الاشارة الى ذلك اخر العصبات
 ومنها ما قالوا اعتق عبدا وماتت عنه ابنتان فماتت احداهما عن ابنتها
 العتيق وخلف ابن معتقه وابن ابنته ورث ابن المعتقد دون ابنته
 ابنته ومنها لو مات المعتقد عن ثلاثة بنين فماتت احدهم عن ابن واحد
 عن اربعة واخر عن خمسة فلو مات العتيق ورثوه اعشارا بالسوية
 ومنها لو اعتق مسلم عبدا كافرا وماتت عنه ابنتان مسلم وكافران
 العتيق فميراثه للابن الكافر لانه الذي يرث المعتقد بصفة الكافر
 ولو اسلم العتيق ثم ماتت فميراثه للابن المسلم ولو اسلم الابن الكافر
 ثم ماتت العتيق مسلما فاميراث بينهما وهذه المسائل تخرج ايضا
 على ان العتق يورث به ولا يورث فرعان احدهما الذي يرثون

بالاول

بالاول من عصبة المعتقد بترتيب ترتيب عصبات النسب لكن الاظهار ان
 اخا المعتقد وابن اخيه يقدمان على جده الثاني كواستمرت امرأة اباهما
 فعتق عليهما ثم اعتق الاب عبدا وماتت عتيقه بعده والمعتقد عصبة
 بالنسب فميراث العتيق له دون البنت لانها معتقة المعتقد فتوزع
 عن عصبة النسب وهذه قبل اخطا فيها اربعة قاض غير الكفقرية
 فتسمى مسئلة القضاة وصور بعضهم مسئلة القضاة بالواشترية
 ابن وابنة اباهما فعتق عليهما ثم اعتق عبدا وماتت العتيق بعد موت
 الاب عنهما فميراثه للابن دون البنت لانه عصبة المعتقد بالنسب
 ويخط فيها اربعة قاض فقالوا ان العتيق بينهما او الوالديان
 كثيرة ذكرت اكثرها في شرح الترتيب **الباب الثالث في قسمة التركة**
 وهي النمرة المقصودة بالذات من علم الفرائض وما تقدم فوسيلة لها
 وهي مبنية على الاربعة اعداد المتناسبة التي هي اصل كبير في استخراج
 الجبهولات وهي مذكرة في كتب الحساب وذلك ان نسبة مال كل وارث
 من تصحيح المسألة التي تصحح المسألة كنسبة مال من التركة الى التركة
 اذا تقدر ذلك فتارة تكون التركة على الاربعة قسمة كالعقارات والحيوانات
 فتقدر تلك النسبة تكون حصته من ذلك الموروث ثم تارة يعبر المقتن
 عنها بالقدار يربط وتارة يعبر عنها بالنسور المشهورة في غير والاولي
 مراعاة عرف ذلك البلد ولو جمع بينهما كان يقول مثلا الام السدس اربعة
 قد يربط لكان اولي وتارة تكون التركة مما يمكن قسمة كالنقد وما يقدر
 بالوزن او الكيل او العدا ونحوه او قيمتها لا يمكن قسمة او اريد
 قسمة ما يمكن قسمة او ما لا يمكن بالقدار يربط فيقدر مخرج القيراط
 ونحو اربعة وعشرون كتركة مقدارها اربعة وعشرون دينارا مثلا
 ففي هذه الصور كلها ان كانت التركة مما لا يمكن القسمة فالامر واضح
 لا يحتاج العمل كزوجته وبنات وابويها والتركة عبد مثلا او اربعة وعشرون
 دينارا فتصح المسئلة من اصلها اربعة وعشرون للزوجة الثلاثة والبنت

اثنا عشر وللام اربعة وللاب خمسة ومخرج القيراط او التركة مساو كل منهما
 للتصحيح فلزوجته ثلثة قداريط من العبد او ثلثة دنانير والبنات اثنا
 عشر قيراطا من العبد او اثنا عشر دينارا وللام اربعة قداريط من العبد
 او اربعة دنانير وللاب خمسة قداريط من العبد او خمسة دنانير وان
 كانت التركة غير مساوية لمصحح المسئلة ففي قسمة التركة خمسة اوجه
 بل اكثر الوجه الاول وهو المشهور ان تقرب نصيب كل وارث من
 التصحيح في التركة او مخرج القيراط وتقسيم الحاصل على التصحيح
 يخرج ما لذلك الوارث ففي الكباهلة وهي زوج وام واخت سقيقة
 او اب لو كانت التركة عقارا او اربعة وعشرين دينارا فاصل المسئلة
 ستة وتعمل الثمانية ومنها تصحيح كما تقدم فاصرب للزوج ثلثة
 في اربعة وعشرين مخرج القيراط او عدد الدنانير يحصل اثنا
 وسبعون فاقسمها على الثمانية يخرج تسعة فلزوج تسعة قداريط
 في العقار وتسعة دنانير وللأخت كذلك واصرب للام اثنين في الاربع
 والعشرين واقسم الحاصل وهو ثمانية واربعون على الثمانية
 يخرج لها ستة قداريط في العقار وستة دنانير ومنها وهو اصل
 الاوجه وهو اعلم نفعا لتأنيده فيما لا تترك قسمة ايضا ان تنسب
 كل حصته من المصحح اليه وتأخذ من التركة او مخرج القيراط بثلث
 النسبة ففي المثال المذكور انسب للزوج حصته وهي ثلثة الى الثمانية
 مصحح المسئلة تكن ربعا وعنا فله ربع الاربعة والعشرين وعونها
 وذلك تسعة قداريط او دنانير وان شئت قلت له ربع التركة ومنها
 وللأخت كذلك وانسب للام اثنين الى الثمانية تكن ربعا فله ربع
 الاربعة والعشرين ستة دنانير او قداريط وان شئت قلت لهما
 ربع التركة ومن اراد بقية الاوجه مع زيادة فعلية بثلثا شرع
 الترتيب فقد اتيت فيه من ذلك بالعجب العجيب والله اعلم
 الرابع في المسائل المكشبات وهي كثيرة وقد تقدم منها

العزوان

العزوان وتسمى بالعمريتين ايضا والنصفيتان والكباهلة و
 المشركة والأكدرية والدينارية الصغرى وام الفروج والغدا والمكبوة
 والبخيلة والكامونية ومسئلة الامتجان والصما والحرقا والعشرية
 والعشرينية ومختصرة زيد وتسعينية زيد ومسئلة القضاة
 ومنها الناقضة وهي زوج وام ووالداها ومنها الدينارية الكبرى
 وهي زوجة وبنات وام واثنا عشر اخا واخت كلهم لاب والتركة
 فيها ستمائة دينار فخص الاخت دينار واحد وتسمى بالعامة
 وبالشكافية وبالركابية ومنها ام البنات وهي ثلاث زوجات واربع
 اخوات لام وثمانية اخوات لابوين او لاب اصلها اثنا عشر وتعمل
 خمسة عشر ومنها الدفانة وسياحي ذكرها في المعاينة ومنها
 عند المالكية ملقبات لثلاثة وهي المالكية وشبه المالكية وعقرب
 تحت طويرة فالمالكية زوج وام وحمدة واحدة لام واخوة لاب فلما شيع
 للاخوة اجمع عند المالكية والباقي بعد فرض الزوج والام للحمدة
 وعندنا للزوج النصف وللأم السدس وللجد السدس لانه الاصل
 وللأخت للاب الباقي ولا شيع للاخوة للام اتفاقا وشبه المالكية
 هي هذه اذا كان بدل الاخوة للاب اخوة اشقا والحكم فيها عندنا
 وعندهم كالحكم في المالكية فترث الاخوة الاشقا عندنا الباقي بعد فرض
 الزوج والام واجد ولا شيع للاخوة جميعا من الصغرى عند المالكية
 وعقرب تحت طويرة هي زوج وام واخت من ام وعصبة اقرب الاخت
 للام يثبت فهي عند المالكية في الاثار من ستة وثمانين من اثنين
 عشر للبنات منها ستة وللحمدة واحد واثنا عشر فيقسم
 عليها نصيب الاخت للام وهو واحد فلما يجمع فتقرب السبعة
 في الستة تبلغ اثنين واربعين للزوج واحد وعشرون وللأم اربعة
 عشر وللبنات المقدولها ستة وللحمدة واحد ولا شيع للاخت للام
 وانما لقبت بذلك لغفلة من تلقى عليه عما اقرت به للعصبة

قال امام الحرمين في النهاية وقد اكثر الفرضيون من الملقبات والاشباه
لها ولا حسم الا بوجها انتهي **الباب الخامس في مشتقها به**
النسب والالغاز وهو باب واسع وفيه فصلان الفصل
الاول في مشتقها به النسب فمن ذلك رجلان كل منهما عم الاخر
رجلان تزوج كل منهما ام الاخر فولد لها ابنا فكل من ابنيها عم الاخر
لامه رجلان كل منهما اخال الاخر صورتها ان يتكلم كل من رجلين
بنت الاخر فيولد لكل منهما ابن فكل من الابنين خال الاخر وفي
ترتيب المجموع شخص قال لشخص يا عمي يا خالي صورته ان
اخا زيدا من امه تزوج باخت زيدا من ابية او بالعكس فولد لها
ولدا فزيد عمه وقاله انتهى وقيل فيهما نظمت **٥٥٥٥٥**
يامن بسؤاله فيقول قل خالي كيف صار عمي وقال الشيخ
زكريا في اخر شرح الفصول الكبير رجلان كل منهما ابن خال الاخر
صورتها ان يتكلم كل من رجلين اخت الاخر فيولد لكل منهما ابن
امراته التقتا برجلين فقالتا مرحبا بابنتينا وزوجيتنا وابن زوجينا
صورتها رجلان تزوج كل منهما ام الاخر وهي من المسائل التي
سال عنها ابو يوسف وعمر السافعي يجلس الرشيد فاجابها بذلك
انتهى الفصل الثاني في الالغاز وهي كثيرة تكاد تخرج عن الحصر
فمن ذلك رجل له خال وعم فولد له الخال دون العم هو ان يكون الخال
ابن اخي اميت وصورتها ان يتكلم امرأة ويتزوج ابنة اخها فولد لكل
منها ابن فابن الاب عم ابن الاب وابنة الاب خال ابن الاب فلو مات
ابن الاب عم ابن الاب وعمه ايضا فقد خلف خاله الذي هو ابن
اخيه وعمه فالمال لابن اخيه دون عمه ومن ذلك رجلين وان قوما
يقسمون ما لا فقالوا لا تجلو فاني حليلي ان ولدت ذكرا لم يترك
وان ولدت انثى ورثت فاحليلي زوجة الابن والورثة الظاهرون
زوج وابعان وبنات فلو قالت ان ولدت ذكرا ورثت وورثت وان

ولدت

ولدت انثى لم تترك ولم اترك فبنت ابن اميت وزوجة ابن ابن الاخر
وهناك بنات صلب ومن ذلك زوجات اخذ الثلث المال واخران الثلث
صورتها ابوان وبنات ابن فوكل ابن ابن اخ ومن ذلك رجل وبناته
وركاما الانصفي صورتها ماتت عن زوج هو ابن عم وبنات منه
ومن ذلك امرأة ورثت اربعة اخوة اشقاوا احد ابعد واحد فصل
لها نصف اموالهم كم حال كل واحد منهم اجوابهم اربعة اخوة
اشقاوا الاول ثمانية والثاني ستة والثالث ثلثة والرابع درهم
فلومات الاول اصابعها منه درهما وكل اخ درهما فصارت للثالث
ثمانية والثالث خمسة والرابع ثلثة ثم مات الثاني عن ثمانية
فاصابعها منه درهما فصارت لهما اربعة والباقي الاخوة فصارت
للثالث ثمانية والرابع ستة ثم مات الثالث عن ثمانية فصارت
درهما فصارت لهما ستة والباقي لاصيه فصارت له اثنا عشر فلما
مات عنها اصابعها منه ثلثة فصارت لهما تسعة وهي نصف مجموع
اموالهم ولقيت بالدفانية كما اشترت الي ذلك في الملقبات لان المرأة
دفنت جميع ان واجرها ونظمت بعضهم فقال **٥٥**
ووارثة بعلا وبعليين بعده **٥** وبعلا ابوه ذوا جناحين جعفر
فكان لهما من قسمة المال نصفه **٥** بذلك يقضي الحاكم اكتفرك **٥**
وما جاوزت فما لبعليين **٥** اذ ماتت ربحا في الورثة **٥** يذهب
ومن ذلك امرأة تزوجت اربعة ازواج فولدت من حال كل منهم نصفه
اجواب هذه امرأة ورثت هي واخوها اربعة فاعتقاهم
تزوجتهم واحد ابعد واحد عليه التعاقب وماتوا جميعا فلها من مال
كل واحد الربع بالثلاث وتلك الباقي بالاولا فيجمع لهما نصف المال وفيها **٥**
وما ذات صبر علي النايبات **٥** تزوجها نغرا **٥** اربعة **٥**
فتمت من مال كل امرئ **٥** لعمر **٥** شطر الذي جمعه **٥**
فكاملت احد اميرهم **٥** ناقير او لا رثت مقطعة **٥**



١٤٢٤

هذه حكاية الشيخ ابراهيم
البرماوي رحمه الله تعالى
عليه شرح السبط
في علم الفرائض
والسبع

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

راجحة للافظاظ باعتبار الالتفات على المعاني اى فبذره الفاظ مخصوصة على
معاني مخصوصة والشرع بمعناه الكسوف والبيان ومنه وظايف الشارح ذكر
القواعد الكتابية واليهما وذكر قيود المسئلة وشروطها وضم زيادات نفيسة
والايتان بالصواب بدلا عن غيره وتوضيح العبارات وذكر الدليل والتفصيل
قول لطفى يطلع على معان متعددة منها الشفاى الذي لا يجب ما وراه
واسم من اسماء تعالي واكرادها كونه بديع الحسن قوله مختصر من الإختصاص
وهو ما قل لفظه سوا كثر معناه او ساواه او نقص عنه ويقابل الميسر
وهو ما كثر لفظه سوا ساوى معناه او زاد عليه او نقص عنه فقول مختصر
اى قليل اللفظ ويوزان بزيادة اللطيف كونه دقيق الحجم اى صغير الحجم بديع
الحسن فقول مختصر تاكيد فتامل قوله على المقدمة اشار الى قلتها
والتأنيها للنقل من الوصفية الى الاسمية لانها في الاصل صفة ثم جعلت اسما
لطائفة تتقدم على الحسن ثم جعلت اسما الاول كل شئ وتختص بالاضافة
لمقدمة فبذره العلم ثم جعلت علما على الالفاظ المخصوصة ويجوز فيها
فتح الال اسم بفعل من المتعدي بمعنى قد صمد القاري لها وارباب العقول
على غيرها وكذا كسر الال امامت اللازم بمعنى متقدمة او من المتعدي بمعنى
انما قدمت من قراها على غيره قول الرجبية اى التي للامام اى عبد الله
محمد بن علي بن محمد بن الحسن الرضى المعروف بابن موفى الدين والرضى
نسبة الى بلد يقال لها رجبية ببلاد الشام كما قاله بعضهم وفي الصحاح
الجوهري وبنور رجب بطن من همدان او فعله منسوب اى من فتامل
قوله فو علم هو يطلق على ادراك الشئ على ما هو به في الواقع ويطلق
على حكم الذهب الجازم المطابق للواقع وهذا في علم الضرورى ويطلق على
حكم الذهب الجازم المطابق لموجب وهو المادى هنا وافق الواقع لا قول
الفرايض جمع فريضة بمعنى مفروضة لما فيها من السهام المقدرة وعلم
الفرايض هو فقه الكوارى وعلم الحساب الموصل لمعرفة ما يخص كل ذي
حقه من الشركة وعلم الفرائض حياى الى ثلاثة علوم علم الانساب والعتا

والفتوى وموضوعه الترتيب وغاياته ما يخص كل ذي حقه من الترتيب
واركان الارى ثلاثة مورى ووارى وحق مورىك واسبابه سياى الكلام
عليها كما وانع وشروطه ثلاثة تحقق موت المورى او احاقه بالمولد حكما
او تقديرا فى الجنين المنفصل بجنايته على امه توجب الفرة فتستقل الفرة
اى ورثته لان تقديرا انه حى عرض له الموت بالنسبة الى اى الفرة عنه
وتحقق حياة الوارى حياة مستقرة بعد موت المورى او احاقه بالاميا
حكما والثالث ويختص بالعقضاء العلم بالجهد التى بها الارى وبالدرجات التى
اجتمعا فيها قوله ربا اى الاديين ويعلم انه رب غيرهم بطريق الاوى او
يزاد الخلق غير قوله على ما انما يجوز ان تكون عليه لتفصيل ويجوز ان تكون
عليها بها اى ان هذا الجهد علا وارثه على غيره فلو صرح الربا ونحوه وقوله
على ما انما اى على انعامه او نعمة واحده على الاول امكنه لانه وصف قائم
به تعالى والثانى اى ناسخ عن الاول فاحد على الاول بلا واسطة وعلا كان
بواسطة ولم يتعوض الذكر باسمه بقصور العبارة عن الاحاطة به ولئلا
يتوهم اختصاصه بشئى دونه شئى قوله هذه الارجوزة واشار الى
النظر على النثر لانه اسهل والنظر لفة التاليف وكثر استعمله في جميع خصوص
يجمع جواهر القصد وعلم الشعر وحده عند الادب بالكلام الموزون قصدا
مرتبطا بمعنى بقافية وتقدم ما في الاشارة والارجوزة القليلة اللفظ
قوله لبيم الله الرحمن الرحيم اعترض على الكى بان المصوم يذكر البسملة وايضا
بان المراد بذكر الحمد اى ذكر كان فيشمل البسملة والحمد او ان المصوم يذكر البسملة
لفظا واحدا خطأ قوله ثم بالحمد لله واتى بالجملة الاسمية لانها تدل
على الدوام والثبوت والى فاحمد لله للاستغراق والحمد والجنس قوله
تاسيا بالكتاب العزيز اى اقتدا بالعقائد العظيم وهذه تكنة جعل
البسملة ابتدا حقيقيا واحدا لابتداء اضافيا دون العكس قوله
ومراده بالاستغناء لابتداء الاشارة الى ان السمين ليست للطلب بل زيادة
وقوله والالف فيه للاطلاق اى ان القافية اطلقت عن حرف عقيدة اللفظ

قوله على النثر لانه اسهل والنظر لفة التاليف وكثر استعمله في جميع خصوص

اخرجها الامتداد الصوت الاشارة من بنية الكلمة قولهم واحمد الله هو الشا
 بلا مراده بالحمد المحمدي الغوري بدليل قوله مرادف للسكرك بالسان قولهم واحمد
 علي النعمة واجب ان يثاب عليه ثواب الواجب اذا وقع في مقابلته نعمة لفظا او
 نية لانه يعاقب علي تركه قولهم مبني للفاعل ويجوز ان يكون بنيا للمفعول
 لوصفه بقوله يلو فيقال شيخنا وهذا اولى قولهم فقد البصر اي حقيقة
 والحمد اعني القلب فهو مجاز وكانه الاولي ان يقول عدم البصر ليحمل
 ما لو خلق غير بصير فتامل قوله عن القلب العمي والقلب مثل صنوبر
 مدقق احد الطرفين قال تعالى فانما الخاتي به دليلا علي مراد منه لانه
 ليس حقيقة العمي قولهم ثم الصلاة في المراد من ثم انما هو الترتيب الذي
 لا التراضي وتقدم معنى الصلاة والسلام ايضا قولهم خاتم جبرئيل اجري
 والرفع وكذا النصب علي انه مفعول لفعل محذوف ويجوز فتح التاوسرهما
 فبا لكسر اسم فاعل اي الذي جنتهم وبالفتح اسم الاله الذي يرضقوا به
 ولا يتحد في ذلك نزول عيسى عليه الصلاة والسلام بعده لانه يحكم
 بشريعته علي ان المراد انه اخر من جعله الله نبيا وما ورد خلافا للنزول
 من قوله صلوات الله عليه ولم حين توفي ولده ابراهيم لو كان نبيا
 لا يقتضي خلافا لذلك لان القضية الشرطية لا تقتضي الوقوع اولان
 المراد كما قال البيضاوي كان لا يباين صبه ان يكون نبيا فتامل قولهم
 واله تقدم الكلام عليه قولهم ثم بعد حمد الله اشار الي ان الكفا في الحمد
 وان كان محذوفاً لانه مقدر ثبوت لفظه فتكون بعد منصوبة ويجوز
 ان تكون مبنية علي العلم نظرا لنية نبوت اعني قولهم لقوله تعالى
 يا ايها الذين امنوا صلوا علي وسلموا تسليما أكد السلام في الآية لفظا
 رتبته عن الصلاة ولان الصلاة حصل فيها التاكيد باسنادها لله ولا يكتفي
 قولهم صل علي في كتاب الخاري من كتب اسمي وهذا اوضح ويجوز ان
 يكتفي بالتلفظ به لانه صدق عليه انه صلي حدة بقا الكتاب قال شيخنا
 وهو انما سب قولهم لم تنزل الاملاية اي الاملان الا تباركوا الاملاية الكواكون

بكتابه

ح

بكتابه ثواب الصلاة عليه او المراد مطلق الاملاية قولهم دينه ويرادفه الخلة
 والشرعية فالما صدق صفا واحدا والمفهوم مختلف فالخلة ما اعلاه الكسار
 علينا والدين ما يتدبر به والشرعية ما شرعه الله من الاحكام قوله
 الاسلام المعتبر فيه الخنوع والانقياد والايان المعتبر فيه التصديق
 فالمفهوم مختلف والما صدق واحد بمعنى انه لا يقع الاسلام بلا ايمان وعكسه
 قوله محمد هو علم علي صلوات الله عليه وسلم سماه بجمده عبد المطلب فهو اسم
 من اسمائه وسمي به قبل ان يسمي بجمده واما احمد فلم يسم به احد
 قاما احمد اول من سمي احمد بعده صلوات الله عليه وسلم فهو احمد صلا والحمد
 الخليل صاحب العروص ونقل عن النورين وغيره ان له الف اسم كان
 لله كذلك واختير هذا الاسم لذكره في القران العظيم في سياق التعداد
 ولشهرته وكثرة استعماله في السنة الصغرى والتابعين فمن بعدهم
 بخلاف الاملاية فانه مشهور عندهم باحد من ثم اجاب شيخنا لما سئل
 هل الافضل محمد او احمد اجاب بانه الافضل بالنسبة الي اهل الارض محمد
 واهل السماء احمد فان قيل لما ذاب الية الاسرا به صلوات الله عليه وسلم
 لما سئل جبرئيل في فتح السماء قيل من هذا قيل جبرئيل قيل ومن معك
 قال محمد وبم يقل احمد قلت نظيرنا لصلوات الله عليه وسلم بشهرة اسمه
 محمد في الارض فسماه به جبرئيل ليلا يصل عنده مشقة او نحو ذلك
 ولتعلم ملايكة السماء شهرة اسمه محمد في الارض قولهم خاتم الانبياء
 واكرسليم اشار الي انه يلزم من كونه خاتم الانبياء ان يكون خاتم رسل
 ولا عكس ولذلك اعترض علي ما كتبه في قوله خاتم رسل ربه وفي الآية
 الشريفة وخاتم النبيين والانبيا جمع نبي بالهمز وهو انسان ذكر من بين
 ادم سليم من منفر طبعاً وحي اليه بشرع يعمل به وان لم يورث تبليغه
 فان امر تبليغه ولو لو واحد فقط كان نبيا ورسولا ايضا فالنبي اعم من
 الرسول قولهم اي ثم الصلاة والسلام بعد النبي صلوات الله عليه وسلم وعلي اله
 وصحبه في اشار رحمة الله الي ان الصلاة والسلام علي غير الانبياء والاملاية

قولهم ما اتوا بالنبوة

الألوكة

استقلال الحكمة وهين وتبعاً غير ذكر وهين ومحل ذلك ان الحاصل وانما من غير الانبيا
والانبياء فلا كراهة استقلال الامنهما علي غيرهما لان الصلاة والسلام محقرة فلهما
ان يخصا بهما ما نشأ من الخلق قوله بني هاشم في هذا المقام الزكاة واحاديث
مقام الدعاء والمراد الاعمال كما سبق قوله ومات علي الاسلام للاجتهاد اليه كما سبق
قوله ونسب الله لنا العانة في ابي بنون العظيمة اما من باب التحدي بالنعمة او
مراده جميع اللذين ولا يضر التقييد بذهب زيد في قوله فواضنا اختار هذه عن
تخرينها وقصد نال ان التوطي يكون في الخير بخلاف التوسر والعقد فانها يكونان
في الخير والشكر قوله زيد بدل من الامام قوله ذلك اي المذكور منه الا بانه والتوسر
او السؤال قوله اصل الطريق ويطلق علي نفس الذهاب ايضا قوله ثم استحل
في ابي مجازا علاقة المشاهدة قوله والغرض العقد واصل الغرض ما يري
اليه الرحمة لكن لما كان قاصداً الطريقة زيد سمي غرضاً للمشاهدة قوله
اللاظهار والكشف الكشف عطف تفسير او مراد في قوله لان هذا في اشار
الي ان اذ فلامه تعليلية قوله لم يامر الله بالمشاهدة الا ليعطي قلال الامام
تاج الدين ابن عطاء الله حتى وفقاه للطلب فاعلم انه يريد ان يعطيك فتأمل
قوله خير داعي اي من خير شيعي او الذي يسعي في العبد وكذا ما بعده قوله
العبد اي الشفيع ذكر ان اواني حرا او رقبا قوله بما قد شاع اي بشي قد
شاع او الذي قد شاع في وبينه بقوله بان اول علم في قوله عند العلماء اي
الفوضيين وغيرهم قوله والعلم خلاف الجهل الانسب نقيض الجهل لانها
لا يجتمعان ولا يرتفعان من جهة واحدة وان اجتماع من جهتين مختلفتين
كعلمه بشي وجهله بشي آخر وتقدم معنى العلم قوله كل علم اي مطلوب
وال فيه للعهد الشرعي وهو علم الله التفسير والحديث والفقه والحق في ذلك
ما كان الله له قوله بعد الفريضة اي من الصلاة قوله افضل من طلب الواجب
اي وغيره قوله لاحسد الاوانتين اي خصلتين والمراد والكره اي الحسد
هنا الغبطة وهي تمنى مثل ما للظير بعد دوام نعمة الظير عليه واما الحسد
المذموم فهو تمنى زوال نعمة الغير سواء تمنى لنفسه او لغيره او للاحد منهما

الذي

قوله على اول مصيبة

الذي دلت عليه الاحاديث علي الزجر عنه وهو اول خطيئة ظهرت في السموات
و اول مصيبة حدثت في الارض قوله رجل سئمت وكذا ما بعده قوله الحكمة
المراد بها العلم النافع قوله خير اي كما لا يفقهه اي يفهمه وقدم من الذي
قوله مقبول اي ميت قوله فانها معديكم اي من الشرع قوله ينزع من امتي
اي يموت اهلهم لانه ينزع من اهلهم وهو المراد بقوله يستقبض وقد ورد في الحديث
ان الله لا يرفع العلم انتزاعاً وانما يرفعه بموت العلماء قوله اي يقرب عدم العبدان
هنا بناء علي ما فهمه رحمه الله تعالى من ان الادخلة علي يوجد العلي يكاد
بل هي داخله علي يكاد اي لا يقرب من العبدان قوله وظواهر الاحاديث
شاهدة بان يفقد في هذا بناء علي فهمه السابقة فتأمل قوله وان زيارته
الغرضي قوله الى الحالة اي الاحلية ويمكن ان يكون من الكحل والقوة والحركة
وهي مستعدة عندها اي بحولها واكثر ما تستعمل عنده اليقين والحقيقة او كمن
لا بد قوله بما صباه اي اعطاه واكسبه العطية واكبا العطا قوله فانه الرسالة
تقدم معنى خاتم ومعني الرسول واما الرسالة فهي الانصراف من محضرة الحق
الي الخلق والنبوة الانصراف من محضرة الخلق الي الحق قوله من قوله بيان
كما انجورة بالبا والضمير فقوله راجع الي النبي صلوات الله عليه وسلم ووظفله
راجع لزيد رضي الله عنه قوله بما اي بلفظة افضلكم زيد قوله والكشف
تقدم انه عطف تفسير قوله منبه على التبيين لغة الايقاظ واصطلاحاً عنوان
البحث الآتي بحيث يعلم منه السابقة اجمالاً قوله افضلكم زيد ذكر ارب الصلوة
ان التميز والنسابة وارب ما جده رويها باسناد جديد هذا الحديث قال وهو
حديث حسن اه قال الماوردي في العلم في ذلك خمسة اوجه احدها انه انما قل ذلك
ليرغيبهم في تعلمه وجمعه كرسية زيد لانه كان منقطعاً للعلم وتعلمه والثاني
انه قاله لتشريفه وان شاركه غيره كما قال اقرؤكم ابي واعلمكم بالحلال
والحرام معاذ واصدقكم ليهما بوذر وافضلكم علي والثالث انه قال ذلك
بجماعة من الصحابة كان زيد افضلهم والرابع انه اراد ان زيد الله اشرفهم
عناية وحصا عليه والخامس انه قال ذلك لانه كان افضلهم حساباً اشرفهم

الألوكة

قوله بان يتبعه التابعون ويقال له المقلدون عطف عام على خاص ان
 اريد بالتابعون من اجتمع بالمعاني فقط او عطف مرادف ان اريد بقوله المقلدون
 التابعون لغيره قوله للاسماء قال ابن الهيثم من ادوات الاستثناء عند بعضهم واليه
 انها ليست منها بل هي مضافة للاستثناء فان الذي بعدها داخل فيها مضافا اليها
 ونفسه وادله بانها احق بذلك من غيره قوله الشافعي اي القدرين اعطى الجازية
 المكسر رضي الله عنه يلتقي مع النبي صلى الله عليه وسلم مع عبد مناف ومناقبة شيرة
 وفضائل كثيرة والذي عليه الجسور انه لا يظن وتعلق بمصر يوم الجمعة اخذ يوم
 من رجب سنة اربع ومائتين ودفن بالقرافة بعد العصر من يومه وهو ابن اربع
 وخمسين سنة ونسب اليه الكاظم وهو شافعي لانه كان اتم اجداده ولم
 يتابعه مقلد له الا لان اجتهده لا يتقلد اجتهدا ولذلك عبارة الشافعي كيني
 اخذ بقول من عاصرتك ولو حاججني كما جئتته قوله فيه اي من ذهب زيد كما
 قال السنشوري والاولي ان يقال فمذهب الشافعي لان المقدم في موضوعه
 فيه وهو موافق لمذهب زيد ويدل له نفس قولك فيما تاتي بقولنا او اي
 منها رجوع على ضمير اي علم الفرائض ويدل لذلك قولك في هذا القول في علم
 الفرائض لا فتامل قوله القول تقدم معناه قوله مبالا من مبالاة والايجاز
 في فهو مرادف للاختصار وقيل الاختصار كما في من طول الكلام والايجاز اخذ
 من عرضته قوله جمع لغز بالخروج على وزنه فعل وفيه لغات اخر ضم اللام
 مع سكونه الغين وضم اللام وفتح الغين وبالسنددة مكسورة ولغز اسكونه
 الياء الم مقصورة والفتحة ممدودة وغير ذلك قوله وهو الامر الخفي وقال
 بعضهم وهو الكلام المعبر يقال الغز في كلامه عمي ونسبه واليه يرجع في محرو
 مال يميناً وشمالاً في قوله واللغز نحو قول القائل بلغزنا قسم علي فاجزنا عمي
 نرق فانقلب فان عاجز اذا عمي ذهبت عنه فبق من حروفه الالف الخيم
 والذاريه فاذا ارتقت لم ترتب العشر صارت الالف عشرة واجمعت اللام
 والذاريه سبعين فاذا قبلت صارت اسم علي وغير ذلك مما هو مذكور
 في محله بآر اسباب الكبرياء كما في المصنفات بخطه وترجمته كتابه

شرح

شرح تعليم على المقصود من الكون في الباب لغة المدخل الي الشيء اي عمل المدخل
 واصطلاحاً اسم بحالة مختصة من العلم تحتة فصول وفروع ومسايل غالباً قوله
 المكسر اي يطلق بعد الاري وهو المقصود بالترجمة وهو لغة البقا وانتقال
 الشيء من قوم الي قوم اخرين والانتقال اما حقيقة كما يقال المال او مذهب
 كما يقال العلم ومنه العلماء وورثة الانبياء او حكماً كالانتقال الي المحل ويطلق
 بمعنى الموروث وشرعاً حق قابل للتجزئة بحيث يستحق بعد موت من كان له
 ذلك لقربته بينهما او نحوها فنقولنا حق تينا اول المال وغيره كاخيار والسفعة
 والقصاص وخروج بقابل للتجزئة الاول والولاية اذ لا ينتقلان الا بعد موت
 الاول لعدم قبولهما للتجزئة ولا يرد القصاص والسفعة واخيار لانه
 ليس كما يقبل التجزئة قبول الافراز بل ما يمكن ان يقال لهذا ان ينفذه
 ولهذا كلفه ونحو ذلك وهذه الثلاثة كذلك وخروج بقولنا بعد موت من كان
 له ذلك كحق الثابتة بالشر والانتساب وغيرها ويقولنا القربة الوصية
 اي علي قولنا انما تملك بالموت ودخل فقولنا ونحوها الزوجية والاولا وغيرها
 وما فسر به قبول التجزئة ابطاله ابن الرفعة والسبكي بعد القذف على القول
 بان احد الورثة اذ لا سقط حقه سقط الكل وعلم القول بان لا يسقط منه
 شيء بل يستوفيه الاخر مع انه موروث ويجاب بانه قابل للتجزئة بذلك
 التفسير والسقوط وعده لا يخرج به عن ذلك نعم فركونه الولا غير قابل
 للتجزئة مطلقاً نظر وخروج بيثبت لا ما اذا اختاب شخصاً ونقد الخلال
 موت فلا يكسر استحقاق وارثه بل يستغفر الله تعالى له كما نقله الرازي
 وغيره من الخناطين قوله لذاته راجع لهما اي يلزم من وجوده الوجود
 لذاته ومن عدمه العدم لذاته قوله بوجها عطف تفسير علي وانما
 تصح الا قوله فكان ينبغي للاجابه الي هذا الاعتراض فانه اذا سمع لشيء
 وزاد عليه ليس معيياً وانما العيب العكس الفرق بين ان يكون الممتزج
 الكولي وغيره لكن الاصل مساوات الترجمة للمترجم له قوله ميراث اي
 الاري كما سيجي قوله كل فييد اي كل واحد قوله نكاح وولاء ونسب قدم

النكاح علي العولاء اقوي من العولاء والقرابة وان كانت اولي اقوي (الاسباب
 الاجل تسمى النظر ولطول الكلام عليها وقال بعضهم اخر القرابة عنهما لانها
 جمعت بين الامرين اذ يورث بهما من الجانبين كالنكاح ومن جانب فقط قارة
 كاجدة ام الام مع ابن بنتها فتشابهت العولاء فاخذوا ذلك وهي مناسبة لطيفة
 قوت مالم يمنع ما منع هذا علم من قول المصنف قوت عقد الزوجية المصير الي
 وان لم يحصل وطء ولا خلوة قوت ويرث بهما الزوج والزوجة او الزوجات جمع في
 جانب الزوجية لانه ممكن الجمع وافرد في جانب الزوج لانه لا يتحد في آن واحد
 ويقع التوارث بينهما في عدة الطلاق الرجعي باتفاق الامة الراجعة ولو كان
 الطلاق في الصحة لا الزوجية المطلقة باينا فمرض الموت عندنا خلافا للامة
 الثلاثة فانها تتركه عند ايم حنيفة مالم تنقض عدتها وعند احنابلة مالم
 تتزوج وعند المالكية ولو انقضت عدتها وانصبت بازواج قوت نعمة
 المحقق ابي علي رقيق والكراد ولاء العناقة لخبر النبي قوت ويرث به
 المحقق بكسر التاء من حيث كونه معتقاً وقول فلا يرث قوت بعضهم وقدر
 العتيق المحقق كما لو اشتري ذمي عبد وعتقه ثم اتفق السيد بدار
 الحرب فاسترق فاشتره عتيقه وعتقه فقل منهما يورث الاخر من حيث
 كونه معتقاً لا عتيق قوت المراد به هنا الاذموي ايم ومثلهم ايجت علي
 الرابع وقيد بالاديسين لانه محل اتفاق قوت والاختلاف فيه عندنا اربع
 لفقد الشرط فلا يثبت قوت له وان كان سبباً ابعاً علي الاصح لا اير لان كلامه
 ينافي بعضه وفي فيري ان كان منتظماً عندنا علي الارح ويرث مطلقاً
 عند المالكية والارح مطلقاً عند احنابلة والحنفية قوت ويخرج الكافر
 من الاسباب شرع يسير الكوانو وهي جمع مانع وهو لغة احوال واصطلاحاً
 ما يلزم من وجوده العدم والايمن من عدله وجوده ولا عدم ذاته عكس
 الشرط وموانع الدرسة اقتصر ايم المحقق علي المحقق عليه وهو المائة
 وقول ويخرج بالكنانة التحتية او الفوقية نظر التقدم المفعول علي الفاعل
 قوت واحد تصفة كوصف محذوف في اربعة واحدة قوت رقيق وهو غير حاكم

مطلق في المال

يقوم

يقوم بالانسان بسبب الكفر قوله الشيخ الوارث ايم المتصف بالارث
 قوت قنا كان او مد بها الا فاذا به ان القن هو الذي لم يجد عليه سبب من
 اسباب الكرية فالمد بها كالمكتبة والمستولدة والمعلقة عتقه ليس بقن
 وان سمي رقيقاً ولذا قال ابن حجر في شرح المختصر المزني والذير عليه كلام
 العلماء المحققين ان القن معاد البعض قوت ولا يورث اير لانه الامان
 له ايم وان ملكه سيده علي الاظهر قوت استثنى من عدم الارح عند سيده
 يورث فيها من الرقيق مورق جميعه فان البلقيض رحمه الله تعالى قال
 وليس لنصورة يورث فيها من الرقيق مورق جميعه الا هذه وهي
 مالو جنني علي ذمي جنباية تسريه اي النفس ثم التحق بدار الحرب فاشترى
 ومات رقيقاً بسراية تلك الجنباية فان دنته لعرقته علي الراجح ترتيب
 قوت ويكون جميعه لعرقته علي الاصح اير عندنا وعند المالكية والحنفية
 كالقن لا يورث ولا يورث وعند احنابلة يورث ويورث ويحب علي حسب
 ما فيه من الكرية قوت اوزكي من شهد او كان القتل بغير قصد كناه
 ويجنون وطفل ولو قصد به مصلحة كضرب الاب ابنه للتأديب ويطلب اير
 الكرية للمعاجة ولو حاذقاً والكفر فيه شبهة الاستحجال في بعض الصور
 وسد الباب في الباقي ويستثنى من العموم الكفر وراوي احمدي
 وزاد البلقيين علي كلام الاصحاب كالثمة وهي مالو اشتري مثل الزوجة
 كما قاله في حجية ثم الكت الزوجة منه فماتت فانه يورث منها قوت
 لانه لا يسمى قائلاً اير الآن وان كان يسمى قائلاً ما لا قوت بالاسلام الكفر
 وهو لغة الجود والستر يقال كفر نعمته كغدا بضم وفتح وكفرا نا
 جدها وسترها وشرعاً خلافاً للاسلام سوا كان بستر الكرام لا وقول
 بعض شرار ائمتنا في المشرك هو الكافر علي ايم ملة كان تفسير مرادف
 قوت تعبيره بقوله فاخبره خطاب اللطاب اير اعلم مملته للعلم بما جازاً
 بدليل قوله فليس الشك والمراد بالشك مطلق التردد في العمل الظن
 والوهم واما اليقين فهو حكم الذهن ايجازم المطابق كوجوبه سوا وافق

الالكهنة

الواقع الاقرب ويتوارى الكفار بعضهم من بعض اسما مختلغا بالحراة وغيرها
 كما سياتي قومه لان الكفر كلمة واحدة عندنا على الاصح اى ضد الاسلام وان
 اختلفت جهات كاليهود والنصارى من حيث البعثة واختلفت مثل من هبنا
 ومقابل الاصح ان الكفر حمل وهو مذاهب المالكية واكنابلة قالوا والنصارى
 ملته واليهود ملته وجاهلها ملته **خاتمة** نذكر فيها بقية الستة احدها
 اختلاف ذوى الكفر الاصلي بالذمة او الحراة فلا توارى بين ذمى وحمى في الاظهر
 والمعاهد والستام كالذمى على المايح الكافر الردة اعادنا الله والمسلمين
 منها فلا يترك كبر تدوير الكافر الثالث وهو اخرا كواويع الثلاثة بقية الستة
 الدور والكتبة وهذان يلزم من التورى عدمه كان يقدر اخرايز بان الميت
 فيثبت نسبه واليرث للدور لكن في نفس الامر يعمل بصدقه فان كان
 صادقا يعطيه ما يستحقه بينه وبين الله **باب الوارثين**
 اى من الرجال والنساء فالها بترجمة لارث الرجال والنساء وفي بعض النسخ
 الوارثين من الرجال ولم يترجم بباب لاننا في فياتي فيه ما سبق من طوائف
 وعلى الاول ففيه تغليب الذكر الاشرى وفي بعض النسخ الوارثين من الرجال
 عشرة فيكون الباب مقطوعا عن الاضافة ويكون داخلا تحتها التام
 ايضا فتامل قومه وهي النكاح والولاء والنسب المقصود منه التوكيد بدليل
 قوله السابق لانها سبقت في النظر وفي بعض النسخ اسقاط هذه
 الجملة وهو اولى لعلمه مما سبق فلا تكرر قوله من الرجال المراد الذكور
 لما ياتي في كلامه وان كان حقيقة الرجل البالغ من بني ادم وكذا في النساء
 وتقدم ان الجن كذا في قومه معرفة اى معلومة لان المعرفة والعلم مترادفا
 وخص بعضهم العلم بالمكبات والكتابات والمعرفة بالسائط والجزئيات
 فعلى هذا يجوز في معرفة وحرف الفاعل مرفوع علم قوله مستشيرة
 اى عند الفرضين قومه مقالا اى سماع تدبر وتعقل واقتال العقل اى
 اسمع قول صادقا قوله ليس بالكلب لانه يجمع عليه لوروده في القران
 قوله الايجاز اى الاختصار قومه والتبنيه اى الايقاظ قومه وان نزل الضمير

المستتر

المستتر فيه راجع الى ابن الابن اشارة الى ان الابن فوقه نزل للاطلاق
 اللاتينية وسوانا بدرجة او درجات ولا بد بمحض الذكور اذ من في
 نسبه انثى كابن بنت الابن قوله ابو الاب اشارة الى ان الضمير في قوله
 له راجع للاب اى من جهته فيخرج به اجد من جهة الام لانه ليس جدا حقيقة
 والاول او كقول الضمير فيه اى اقرب مذكور في اللفظ وكذا راجع الى الام
 فتامل واللفظ قوله وان عللا للاطلاق قومه سواء كان شقيقا او فالانثى
 واللام في قوله كذا للاطلاق وكذا في القران قوله اى ايتى اشارة الى ان
 اى ان الضمير في قوله الناطق اليه راجع الى ايتى وان لم يتقدم له ذكر لانه
 معلوم من المقام قومه والعم من الاب اى ايتى فالضمير في قوله ايتى
 راجع للميت كما سبق سواء كان من الاب مع الام او الاب وحده راجع للميت
 قومه والمراد بالعتق ذوالا انما قال الله والمراد ان قوله والمعتق يقتضي
 انه خاص بمم بانكر العتق فدفعه بقوله ذوالولاء من العتق وعصيته
فائدة جملة الذكور الوارثين هنا معاد الزوج والمعتق اربعة اقسام
 فروع واصول وحاشية قريبة وحاشية بعيدة فالفرع الابن وابنه والاصل
 الاب واجد وحاشية القريبة اولاد الاب وبنوهم وهم خمسة ثلاثة اصول
 واثنان فروع فالاصول الاخر الشقيق والاخر للاب وحاشية البعيدة اربعة
 وهم اولاد اجد اثنان اصول واثنان فروع ايضا فالاصول العم الشقيق
 والعم للاب والفروع ابن العم الشقيق وابن العم للاب **تثنية**
 اذا اجتمع كل الذكور وورث منهم ثلاثة الاب والابن والزوج وتكون مستلتم
 من اثني عشر للاب السدس اثنان وللزوج الربع ثلاثة وللابن الباقي وهو
 سبعة قوله والوارثات لانها ائتمت الكلام على الذكور شرعا يذكر الاناث
 اجمع على ائتمت قومه وزوجته بائنا السما وهو الوصي فالغرضين للميتين
 وان كان الاصح والاكثرت كما في التنزيل واصلها الزوج له اسكن
 انت وزوجك اجنلة قوله شعر اى بالاختصار كما سياتي قوله لم يرد من
 الكتاب والامن السنة في هو المراد بقول الناطق الشرع قومه وان نزل الوفا

اي بمعنى الذكور **قوله** واجدة علي تفصيل فيها وهو ان ام الام واسماتها المدليات
 بانها تخلص وام الاب واسماتها المدليات بانها تخلص بمجموع علي قولي **قوله** فان
 ادلت اجدة باجد تام ابي الاله فلا تترك عند المالكية وترى عند اكنابته وان ادلت
 باب الجدة كام ابي الاله فلا تترك عند اكنابته وامانيتها ومنه ذهب احنفية
 في ترك جميع من ذكرنا وكذا كل اجدة تدلي بجد وارث فتأمل **قوله** ووصفه الام
 بقوله مشفقته **قوله** فما خوذ من اشفت علي النبي ففت علي والاسم منه
 الشفقة والاهم من شأنها ذلك **قوله** اذا اجتمع كل الشاؤرين
 خمس البنت وستة الابن والام والارادة والاخت الشقيقة وتكون مسيلتم
 من اربع وعشرين للبنت اثنا عشر ولبنته الابن اربعة وللزوجة ثلاثة وللأم ^{الزوجة} اربعة
 اربعة وللأخت الشقيقة واحد واذا اجتمع الممكن من الذكور والاناك ورك
 الوالدان والابوان كواحد الزوجين وتكون مسيلة موت الزوجة من ثمانين عشر
 وتصح من ستة والثمانين ومسيلة موت الزوج من اربعة وعشرين وتصح
 من اثنين وسبعين فتأمل وقولنا الممكن لافيه اشعار باله لا يمكن اجتماع
 الصنفين وقد صور اجتماعهما في ميتة مغلوب في اقام رجل بينة بانها زوجته
 وهو لاء اولادها منه واقامت امرأة بينة بانها زوجها وهو لاء اولادها منها
 فكشفت عنه فاذا هو خشم مشكل له الآلتان او اقيم ذلك علي ميتة مغلوب
 وتقبل الصنفين بالقسم بينهما واولادها مع بقية الورثة علي تفصيل يطول
 واجيب عنه بان الاصح ما قاله ابو طاهر من ان بينة الرجل مقدمة لزيادة
 العلم معها **باب الغرض من التقدير** في كتاب الله تعالى اعترض علي ذكر المقدرة
 بعد الغرض لان الغرض لغة التقدير ثم يكون في الكلام ركازة فكانه قال
 والغرض المقدرة المقدرة بال تكرار واجاب بعضهم بان المراد بالغرض
 الواجبة وهي اما مقدرة او لا فليس ان مراده المقدرة او يقال المراد بالمقدرة
 المذكورة اي في كتاب الله تعالى قوله لغة القطع والتقدير والبيان واشهرها
 التقدير يقال فرض الفاضل كذا اي قدره **قوله** جزء مقدر من الشركة اي
 لوارث خاص والاحاجة لقول بعضهم الذي لا يزداد الا بالرد والانتقص الا

بالعدل

بالعدل لان ليس من تنمة التعريف بل الاولى استعماله لا يهاكم خلاف المراد
 اذا ما خوذ بالرد ليس من احد الغرضين والابعض واحد منها وكذا يقال في
 النقص بالعدل وان كان الاول اظهر **قوله** واعلم اي ايها الناظر في نقد
 الكتاب **قوله** فرض وتخصيب اي ارك بكل منها ما اختلف به الارك بالفرض
 اقوي او بالتخصيب فكلهم الحكم يقتضي الاول لان قدم الفرض علي التخصيب
 وهو الرابع بدليل ان صاحب الفرض لا يسقط جال وبعضهم جعل الارك بالتخصيب
 اقوي بدليل حيازة جميع احوال اذا انفرد وتقدم معنى الفرض وسياتي معنى
 التخصيب **قوله** علي ما قسمها المراد ان الارك لا تخلو عنهما لان الارك يكون
 بالفرض فقط تارة كالزوج والزوجة وبالتخصيب فقط كالابن وابنه وبالقرن
 والتخصيب مع اجمع بينهما كالأب مع البنت مثلا او بهما والاي جمع كالأخت مثلا
قوله وهما التمام اي للفرض الستة **قوله** والبنت القطع ويجب دائما قطع البنت
 من البنته وفتح التاوهنا الهمزة معصولة في النظر للضرورة **قوله** هي النصف
 لهذه طريقة التدلي لان اخذ من الاعالي ونزل في جانب النصف والثلاثين
 وانما ظهر فعل كذلك الاو الثلثين اخرها لضرورة النظر ويصح العكس وهي
 الشرفي بان يقال الثمن والرابع والنصف والستة والثلاثين ويجوز
 اخذ الواسطين ويصعد ويهبط فيقال الثمن والستة والستة والستة
 ضعفها اوهكسه ويهبط فيقال النصف والثلاثين ونصفها ونصف
 نصفها والاضطر الرابع والثلاثين ونصف كل ونصفه **قوله** نعم لنا في سابع
 ثبت في هذا العلم من قوله للسابع لهما في القدر العظيم فلا ينافي الاستدراك
 فتأمل **قوله** كما تبين انك لتعمل الناظر فاحفظه وكل حافظ امام
 لانه ليس المقصود من النظر ولكن الخطاب فقوله فاحفظ لكل طالب سوا
 نظره في الكتاب ام لا وحذف المحفوظ ليعلم ما ذكره وغيره فقوله فكل حافظ
 امام اي مقدم علي غيره واكراد حفظ مع الغنم وينبغي للشخص ان لا يتقل
 علي حفظه بل تقييد العلم بالكتاب بطلوبه وبذلك قال بعض من ٦٦٦
 العلم صيد والكتابة في يده كقيد صيودك بالحبال الواقفة ٦٦٦

الألوكة

فمن الحاجة ان نصيب غزالة **ك** وتتركها مثل الحليمة طالقها
 قوله فالنصف المتقدم والنصف اربع لغات تملك نونه والنسبة نصي
 وبدا به لكونه اكبر الكسور المفردة وليس هو التدي منه الى غيره مع افزاده
 قال السكندر كنت اود لو بدوا بما بدأ الله به وهو الثلكان حتى ياتي ابا
 النجا بدأ به فاعجبني ذلك **ق** قوله فمذهب كل مذهب ان يجهل ان ذلك
 مجمع عليه وتقدم معنى المذهب قوله وبعدها الاخت وفي بعض النسخ وهكذا
 الاخت قوله عند انفراده عن الولد لان اهل الناظر اشتراط عدم الفرع
 العاري في الزوج لانه يعلم من اشتراط وجوده في ارضه الربيع لكن الاول عكسه ويقال فيه
 لانه ينفذ من الثاني لدلالة الاول لا عكسه ويمكن الاجواب بان راعي الاخت
 لاجل ذكره مع الزوجة او الزوجات اذ لو ذكره مع الزوج او للاخت اذ ذكره
 مع الزوجة فتأمل قوله ويشترط ايضا انفرادهن عن معصب فينتج انه
 يشترط في اخذ الزوج النصف شرط واحد وهو فقد الفرع العاري وفراخذ
 البنت له شرطان عدم المساوي والمعصب وفراخذ بنت الابن لثلاثة
 شروط عدم المساوي والمعصب والحاجب من الابن والبنت وفراخذ الاخت
 السقيمة عدم المعصب والمساوي والحاجب من الابن والبنت وبنت الابن
 والاب وكذا يقال في الاخت للاب ويزاد عدم السقيمة فتأمل وقد يجمع
 من اهل النصف اثنتان زوج واخت سقيمة او الاب فقط قوله لكل زوجة
 او اكثر الغة للاطلاق ونهاية الكثرة اي اربع ويتصور اكثر في كراه الكفار كما
 سياتي قوله فيما قدر اي فيما فطن والغة للاطلاق ايضا قوله فبين اثنين
 من اصناف الورثة قيل يريد علي احصر الام في مسئلة زوج وابوين فان
 لها تلك الباقي وهو في الحقيقة سدس لكنهم تادبوا مع القران فتأمل قوله
 بالاجماع لقوله تعالى فان كان له من ذرية فهو ذليل الاجماع والاول كانت الالة دليلا
 لقد سماها علي الاجماع فتأمل قوله اذ لم يقم به مانع فواخذ من قول الناظر
 من قد منع لانه لا يمنع الا اذا كان وارثا فتأمل قوله اجماعا الذكر كالذكر
 والانثى كالانثى قوله وهل الولد المذكور في الايات العظيمة يشعل في الرجوع ان

عالم
 رايه
 في
 النسخة
 التي
 نقلت
 منها
 واللعنة
 على
 هؤلاء
 الذين
 عجزوا
 عن
 العمل
 به
 في
 نسخ
 النسخة
 التي
 نقلت
 منها

الولد

الولد لا يشمل ولد الوالد حقيقة بل مجازا فلذلك الناظر قال وذكر اولاد البنين
 قوله او الزوجات اي الاربع فاقول للفرقة نحو مجوس فيمكن اكثر من الاربع
 قوله ذكر كان او انثى راجع للولد ولو ولد الابن وعلم من قوله ولد الابن ان ولد
 البنت لا يمنع الزوجية من الربيع اي النسخة فتأمل قوله اجماعا لقوله تعالى
 قوله ما سبق قوله او من بنين الابن بخياره ساغلي الاولاد كما سبق قوله فافهم
 تكلمة البيت ومعناه اعلم ذلك قوله للبنات جمعا نصب جمعا اما علي احوالية
 او ظهر كذا اي كجمعا او مفعول الفعل محذوف اي اذا جمعتين جمعا وبينك
 الكراد باجمع بقوله ما زاد فتأمل قوله فسمعما اي سمع طاعة واذا كان
 وهو منصوب علي انه مفعول بطلق وعامله محذوف وهو بالان بدل من
 اللفظ بفعله فيكون المعنى فاسمع له يقول باستحقاق الثلثين للابن
 في اكثر من البنات او انه من قبيل المصدر الواقع في الخبر فيكون المعنى سمعت
 ما ورد من القول باستحقاق الثلثين فاكتر الثلثين قوله وهو اي
 الفرع المذكور وهو الثلكان وكذا يقال فيما بعده فصحة الافراد
 قوله فافهم اي اعلم قوله مقال اي قوله قوله فافهم صلح الذهن اي خالص
 الذهن من كدورات الشكوك والاهوام والذهن الغطنة والكرا دهن العقل يقال
 ذهن بالضم نهاته مقط قلبه ما ودعه قوله قضى به اي بما ذكره من استحقاق
 الاختين فاكتر الثلثين او من استحقاق الثلثين مطلقا فيشمل البنين وبنتي
 الابن فاكتر والاولا والاولى لانه اقرب مذكور والمتبادر من اللفظ ايضا قوله
 الاحرار والعبيد المقصود التعميم والمعاد افتوا به لان العبد لا يكون قاضيا
 اي انه امر مجمع عليه قوله فرض اربعة من اصناف الورثة ضابطه ان يقال
 الثلكان فطن من تعدد من اصحاب النصف قوله والمعاد باجمع هنا ما زاد
 اي عند الفرصيين وما عند غيرهم فاقول اجمع ثلاثة قوله لقوله تعالى اي في
 البنات قوله فان كن نساء فاقول اثنتين بظواهر الآية ان البنين لا يستحقان
 الثلثين لانه قال فوق وروى عن ابن عباس انه قال للبنين النصف من م
 فوق ولكن هذا منكر لم يصح عنه والذي صح عنه موافقة الاجماع كما قال ابن عباس



وحينئذ فدليل الاجماع فيما زاد علي البنيتين الالوية المذكورة وفر البنيتين
القياس علي الاختين وهو قياس اولوي وهذا يجاب به عن عسمة ابن
عيسى ان صحت عنده او يقال لاحاجة لهذا الان لفظه فوق محقة ان زائدة
او يقال الدليل علي البنيتين الاجماع والكم يفيد ذلك لانه قدم الاجماع
وجعل الالوية سند الله او يقال الدليل علي البنيتين السنن للحديث الآتي
في قول الكوفي وقد قضى النبي صلى الله عليه وسلم لبنتي سعد بالثلثين لانه
صلى الله عليه وسلم لما نزل قوله تعالى فان كنت نساء فوفق اثنتين وارسلك
اخي سعد وامرته يعطي ابنتي ابيك الثلثين قومه والاجماع علي ان
هذه الالوية نزلت في الشقيقات في قول الرافعي نزلت في قصة جابر بن
وسال عنه ابنا اخواته الشيخ منه وما قاله اجمال المحلي في شرحه على انهما
من انما نزلت لتمامات جابر قال الرافعي وهو غلط لان جابرا عاش بعد موت
النبي صلى الله عليه وسلم بكثير وقد دللت الالوية علي ان المراد الاختان فصاعدا
فتامل قوله وقد قضى النبي صلى الله عليه وسلم كان الاولي تقديم هذا عقب الاستلال
علي البنات فتامل **فان علة** قول الناظر فاعلم بهذا او في بعض النسخ
فاحكم بهذا الي الحكم المذكور وقوله تعصب من العصب ضد الحظا التنبه
سكت الناظر عن شروط ارث الثلثين وهي ان يقال لا بد من عدم التعصب
فوارث جميع هؤلاء الاناك الثلثين وعدم الاولاد فوارث بنات الابن كذلك
وتد اوارث الاخوات للاب كذلك واكثر ذلك معلوم من كلامه السابق والارث
قوله والثلث فرض الام ابي حنيفة والام من اطلقت فتصرف في الام حقيقة
قوله جمع ذو عدد اشار الناظر الي ان حقيقة الجمع من كونه ثلثة ليس
مراد ابل المراد اذنان فاكثر قومه كائين ان يذكرين قومه ثنتين ان اثنتين
او ذكر وانثي قومه او ثلث من الاخوة الذكور والاناك والذكور والاثني
او اثنتان المنفردت او مع الذكور والاناك او معهما وهذا كله معنى قول
الناظر حكم الذكور فيه كالاناك قومه كما بينته ان بهذه العبارة الواضحة
قومه فلا تكن عن العلم قاعدا بل شمر لهما من ساعد احد الاجتهاد وقوم لهما

علي

علي قدم العناية والسداد فان ذلك من سبيل الرشاد وقد تقدم بعض امور
ففضل العلم وقد روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
متعلم كسلان يعني لا يجتهد في طلب العلم افضل عند الله من سبحة تهايد
يجتهد وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من الذنوب ذنوب الالوية
صلاة والصيام والاحسان والاهتمام في طلب العلم وقال صلى الله عليه وسلم
من طلب العلم وادركه كان له كفلان منه الاجروان لم يدركه كان له كفل من
الاجرو وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كانت همته في طلب العلم سمى
في السماء نبيا وكتب الله له علي كل شجرة فريد له علي جسده ثواب نبوي
وكانما اعتق بكل قدم رقبة وبني الله له بكل عرق فجسده مدينة في الجنة
ويدخل مع النبيين في حساب قومه بشير ميم ان كذب قومه حيث الاولاد
فقدم ان فحل كلام الناظر ولد الابن علي الاخوة والاختات بخلاف الناظر
لان ولد الابن بمنزلة الابن والاصل ان البنين مقدمون علي الاخوة ويجاب عن
الناظر بان انما قدم الاخوة علي اولاد الابن لان اشتراط عدم الاخوة في
ارثها الثلث بالنسبة بخلاف اولاد الابن في القياس قومه ابن بنت ابن او اكثر
منها كذلك بالاولوي وخرج بينت الابن ابن البنت او بنت البنت قومه ذكرين او
انثيين او مختلطين استقام اولاد اولاد او مختلطين وارثين او مختلطين
يجب شخص كلا او بعضا فجب الشخص من خواتمات عن ام واخ شقيق واخ
لاب فان الاخ الشقيق يجب الاخر للاب عن الام ويجبها من الثلث الي
السدس ثم ان الاخ الشقيق يستقل بالباقي ويجب الاخر للاب واما الجوز
بالوصف من الاولاد والاختوة فوجوده كالعدم وقد جمع العلماء عد صور
الاخوة الذين يجبون الام من الثلث الي السدس في خمسة واربعين صورة
وسموها الكبرى لان وضعها كالكبرى قومه ثم استلذذ ذكر في الاستلذذ
ذكر الكبرى في غير محله لتناسب بينهما وهذا المعنى ليس بواضحنا الا ان
يقال لما كانت ماتا خذله فهاتين الصورتين ليس لهما حقيقة مع عدم احب
لها عنده سماه استلذذ فتامل قومه والثاني عن فرضه الثلث العدم

عليه السلام في فضل العلم

الألوكة

www.alukah.net

او ان الامم ذكر في قوله تعالى ولو لدت امرأة ولد من مثل ما لو ولدت امرأة ولد من مثل ما لو ولدت امرأة ولد
 وابوع ابيد في قوله تعالى ولو لدت امرأة ولد من مثل ما لو ولدت امرأة ولد وابوع ابيد في قوله تعالى ولو لدت امرأة ولد
 فيصرف لهما السدس لان حكمهما حكم الاثنين وسائر الاطعام من قصاصه حدية
 وغيرهما كما في قوله تعالى ولو لدت امرأة ولد من مثل ما لو ولدت امرأة ولد وقال ابان ابي
 هريرة نسوي بينهم لانه لا تقصيب فيمن ادلوا به بخلاف الاستقمام كان فيهم
 تقصيب جعل للذكر مثل حظ الانثيين وانما اعطوا الثلث والسدس لانهم يولدون
 بالام وهما فرضا فاقبال قومه واليه اشار بقوله قد اوضحنا مسطورا في الكتاب
 وبهوالقران العظيم **فأربعة** قول الناظر ان كثرة اولادها فيهم فيها
 سواء زاد لم يتغير من كثرة كفاية وبيانه ان قوله او زادوا اية عن الاثنين
 ولو بمعنى العاد وجمع بين الكثرة والزيادة للتأكيد والزيادة هو الطعام في السفر
 والكرهنا انهم ليستحقون زيادة عن الثلث في البيت جنس معطوف
 ناقص ومعنى اجناس اتحاق اللفظ مع اختلاف المعنى والمالك احد ما نقلنا
 عنه الاخر سمي ناقصا ويسمى مطرفا لان في احد الطرفين زيادة عن الآخر
 قومه والسدس يضم السين والذال ويكسرهما قوله وهم الاب واكد والام
 في اذا تأملت كلام الله رايته مخالفا لترتيب الناظر في الاجل والتفصيل ولعل
 حكمة كلام الله ان الاب هو الاصل فقدم وضم اليه اكد لانه اصل مجازا واتي بعده
 بالام لانها اصل وضم اليها اكد كذلك مجازا واتي بعدها بنت الابن لان
 البنين مقدمون على الاخوة وقد اتى للاب عاير التي تملام لانها مقدمت عليهما
 فتأمل قومه فالاب يستحقه مع الولد وهكذا الام بتزويل الصمد هذا الترتيب
 الذي ذكره الناظر ترتيب عجيب فانه اعقب الاب بالام هو من الجيرة عنهما
 لان الله تعالى قد جمع بين الابوين في الآية الكريمة قومه ما زال يتبع الابن ان
 ما زال ولد الابن يتبع الولد قومه في اكمال ايمه الارث واجبة قياسا عليه
 الذكر كما ذكره الانبي كالاثنى قومه اجمعا قبل خلاف ابن عباس وغيره لانه
 روي عن ابن عباس انه قال لا يردها عن الثلث الا ثلاثة من الاخوة لفظا
 قوله تعالى فان كان له اخوة واقل اجمع ثلاثة وروي عن معاذ رضي الله

عنه انه قال لا يردها عن الثلث الا اخوة الذكر او الذكور مع الاناث واما الاخوات
 الصرف فلا يردها عن الثلث الا اخوة جمع ذكر وانا ان اخلص
 لا يدخل في ذلك ولو كان اجسور على خلافه فانما اكد بقوله وغيره معاذ صريح
 الله تعالى عنه قوله من قس على الاثنين من الاخوة في اشارة اليه ان الجار
 محذوف وهو على قوله واكد لانه الذي لم يدخل في نسبت له الميت انش واجد منصرف
 اليه عند الاطلاق قومه فوجه ما يصيبه ومده ايم ما يصيبه من السدس ومده
 ايم ومده ايم رزقه المواسع ماخوذ من قولهم مد الله فوزقه ايم وسع فيكون
 تاكيدا لما قبله ويصح ان يكون مراده مجرد مجبته من قولهم رجل مديد القامة
 طويل الباع وكان احاجب لقوته مديد القامة طويل الباع قوله عند فقد
 الاب اشارت اليه ان الضمير في قول الناظر فقد راجع للاب قومه واخذه السدس
 هو تفسير العوز والمد فيفيد التأكيد كما سبق قوله ويسمى ابا ايم من الحقيقة
 كما سبق في ابن الابن قومه ثلاث مسائل بل ستة ذكر منها المعنى الثلاثة والبقية
 الثلاثة الاولى هي ان الاخوة لغير الام وبنينهم يجيبون اكد في باب العول بخلاف
 الاب والثانية ان الاب يجب ام نفسه ولا يجيبها اكد والثالثة ان الاب في نحو
 بنت واب يرى السدس فرضا والباقي تقصيبا بلا خلاف ولو كان اكد بدل الاب
 فلكذلك على المزج وقيل انه ياخذ جميعه تقصيبا في الف اكد الاب فوجربان
 الخلاف وان كان المزج اكد فهو في قومه ونبت الابن تاخذ سدس في نحو
 احترز بنت الابن عن ابنته فان عصبة قومه وهكذا الاقت ايم من الاب
 قوله يا احني تفسيره قوله بنت الابن فاكثرا اشارت اليه ان قول الناظر بنت
 الابن ليس المراد منه الواحدة فقط بل الام قومه اجمعا لقول ابن مسعود
 في جعل اجماع هو الدليل مسند القول ابن مسعود ولم يجعل قول ابن مسعود
 دليلا لانه ليس بكلام النبي صلى الله عليه وسلم قومه وفهم منه ان ايم من قول ابن مسعود
 كلمة الثلثين لانه اذا كان هناك بنتان فاكثرت فقد استغرقت الثلثين فا
 فسقطت بنت الابن او فهم منه ايم مما ذكر من قول ابن مسعود وقول النبي
 ويقاس على قائل او يقال ففهم من قولك سابقا بنت الواحدة في هذا



معتبر التقيد قول اجماع قياسي فالدليل الاجماع ومستنده القياس على بنت
 الابن مع بنت الصلب قول السدس فرض حدة في النسب احترز به عن الولا
 فانه لا ارتك فيه الا للمتعممين بانفسهم قول كانت لام واب وفرض حدة كانت
 لام او اب فالاولي تعلم بشرطية الاب والام معا وليس مراد ادا الثانية تفيد اثباتها
 سواء كانت لام او اب وتجعل او مانعة ولو كانت من جهة الاب والام
 قول ينال السدس اري يستحق والالف فيه للاطلاق قول والشرط في افراد
 الانسب والظرفية ليست مرادة بل الشرط افراده قول لانسب بالمشكاة الفتح
 مبنيا للمفعول اري افراده شرط في استحقاقه السدس فلا ينسأه من يريد الحكم
 به ويجوز قرارة بالمشكاة فوق مبنيا للفاعل اي اطب اري افراده بشرط في اذكر
 فلا تنسأه فتأمل قول ويستتر ان في السدس نواهي سوية لان شأن الاشتراك
 التسوية قول لا الاثبات بجوارك وهو كقول ومن ادلت بغير وارث لا ترى
 شيئا وتسمى اجدة الفاسدة قول وله اخ او اخت المراد للام كما قرير به في
 الشواذ **فان** في بعض النسخ بدل هذا البيت وولد الام له اذ الفدا
 سدس جميع اما ايضا قد ورد وهو يعني الاول لكن فيه التصرح بان ذلك
 ورد النص به **باب ميراث اجدات** هكذا في بعض النسخ ذكر هذه الترجمة فيهم
 اسقطها وقد يقال استقامها اولى لانه ذكر اجدات هنا استطراد في جعل كونه
 باب اجد او اجد فتأمل قول وكن كالمس وارتات فعلى الاول كالمس بالرفع توكيدا
 الاسم كن ووارثا شخبر كن منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة وعلى الثاني
 كالمس مرفوعا ايضا توكيدا للمفسر الواقع مبتدأ ووارثا مرفوع خبر وكسرة
 لضرورة النظر او ان اكبر مخذوف تقديره عند العلماء ووارثات حال فتأمل قوله
 اري مدليات بجوارك انما اجز باي الانوارثات اسم فاعل وهو حقيقة في المكتسب بالنقل
 فيغير اسمه تارة يريث واثارة لا باعتبار ذاتها وليس كذلك بل المد ارعلي من ادين
 به فان كان وارثا وارثت والافلا فتخرج اجدة التي تدية بغير وارث بان ادلت بذكر
 بين انثيين لكن يدعلي هذا التفسير اجدة المحجوبة بالاب كالمس خلف حدة ام ام
 حدة ام اب مع الاب فالسدس للاولى وحدها والباقي للاب عليه الرجوع والارتك

ام الاب مع انها ادلت بجوارك واما علي كلام الناظر فتعلم النظر عن تفسيره
 لا ترده هذه لانها ليست وارثة ومقابل الارح يقول الام نصف السدس
 والباقي للاب لانه الذي يجب امله فترجع فبايدة الحجب اليه وهذا عندنا واما عند
 الكتابية فالسدس بينهما والى الحجب ام نفسه وعليه يحكيون ساكنة علم
 اجدة التي تدية بذكر بين انثيين الا ان يقال انها لم تدخل لانها فاسدة
 لا ترى فتأمل او يقال انه سيصرح بهما في النظر فتأمل والاولى ان يقال انما حول
 انه كلام الناظر بقوله اري مدليات بجوارك ليوافق كلام الناظر الا اني في قوله
 وكل من ادلت بغير وارث في فتأمل ذلك قولم على شرط الصحيحين اري
 صحح البخاري وصحح مسلم لان الصحيحين حيث اطلقا في كتب احدي
 سيادتهما صحح البخاري ومسلم وشرط الاول المعاصرة والقي يعني
 الايراني عن احد الا اذا عاصره واجتمع به وشرط الثاني المعاصرة فقط
 بان الايراني الاعت احد حيث كان في عصره وان لم يجتمع به في شرط اوجه
 من الاول فتأمل قول واجتمعوا عليه اري لان لم يرد فيه نص من كتاب
 ولا حديث بخلافه فتأمل قول مروى الامام احمد لا انا اخره عن القياس
 لانه مرسل فهو من اقسام الضعيف ولذلك جعل الدليل في الاكثر القياس
 علي الاثنيين ويدل به ان بعض الشرايح لم يذكره فتأمل وذكره الشرايح
 استيناسا للقياس قول واي حديث اري الذي عن الصحيحين وفي نسخة
 واي حديثين اري المتقدم والذي رواه الامام احمد وابوداود في مراسيله
 قول ولو كانت احدي اجدتين او اجدات لوارثا اري ان اجد في كلام الناظر
 ليس قيدي بل المراد به الاثنان فاكتر واحلا التسوية في صورة ما اذا ادلت
 احدا او احدا هتجهت بين والآخرى بواحدة ففيسا نوعا فاعل الاثني
 وايضا صها ان يقال لفظا طمة مثلا بنتا زينب وخديجة مثلا فتزوجت بينهما
 باين دعدوات منه بنت وتزوجت خديجة بابن هندوات منه بولد
 تزوج ابن خديجة ببنت زينب فاتي منها بولد ففكلمة نسبتها اليه الاول
 ام ام لانها ام زينب التي هي ام امله وتنسب اليه ايضا بانها ام اب لانها

تأمل قول الناظر

ام خديجة التي هي ام ابيه فحينئذ فاطمة تدعى اليه بجهرتين واما هند فانها
 تنسب اليها بانها ام ابي اب لانها ام زوج خديجة الذي هو ابو ابي في هند
 تدعى اليه بجبهة واحدة واما عد فانها تنسب اليه بانها ام ابي ام لانها ام زوج
 زينب الذي هو ابو اجدات هذا الولد عن هذه اجدات فالسدس بين
 زينب وخديجة وهما مستويتان فالاولاد لا يولد اليه لان كل واحدة تدعى اليه بجبهة واحدة
 لان زينب ام امه وخديجة ام ابيه ولا يولد لباقي اجدات لان القرين تجب الجدة
 فان مات هذا الولد عن فاطمة وهند وودع فقط وقد ماتت قبل زينب
 وخديجة فالسدس لفاطمة وهند بينهما بالسوية علي الاصح وان كانت فاطمة
 تدعى اليه بجهرتين وهند بجبهة واحدة كما سبق ومقابل الاصح يقول لفاطمة
 التي تدعى اليه بجهرتين ولكل السدس ولهند التي تدعى اليه بجبهة واحدة تلك
 السدس واما عد فلما شئنا لانها ام ابي ام وابو الام لا يركن فكل ذلك من ادعي
 به فتأمل قوله بينهما بالسوية اية اجدتين التي ادلت احديهما بجبهة والاخرى
 بجهرتين ومثال من ادلت بثلاث جهات ان يقال عائشة مثلا زوجت ابن احدى
 بنيتي بنت بنتها الاخرى فولد لهما ولدت له هذا الولد في هذا المثال بنت بنت
 بنت اخرى لعائشة فولد لهما ولد فعائشة جدته من ثلاث جهات لانها
 ام ام امه وام ابي ام ابيه وام ابي ابيه واعلم ان ما اخذه الجدة عند تعدد
 جهاتها المتجه اليها قوي الجهرتين لهما ولا باحد مني كظن وفيما اذا اجمع
 في شخص جهتا فمن بل اولى فتأمل قوله وان تلك قدي الام اية من جهات ام
 قوله ام اب بالنسب لمفعول تجب قوله فكتب اهل العلم من الشافعية
 وغيرهم هكذا قال بعضهم وان قيد النص بكونه للامام الشافعي او المراد
 وجهان لاصحابه واخفى به غير الشافعية مفصلا كما ياتي قوله سلبت بفتح
 السين المهملة ابي واللام قوله وبه قطع اكنفية وهو المقتضى به عند اهل العلم
 قوله من اصحاب الشافعي لا هو جري عليه كلامه السابق قوله وكان من ادلت
 بغيره ترك تقدم انها الجدة الفاسدة قوله حظ ابي نصيب من الارث قوله
 في المذهب الاوkey ابي الاربع المقتضى به في بعض المسائل والا فليس مقتضى به في غيرها

٨٦
 الاخلاف باعتبار المجموع لا كل فرد كما ستعرفه قوله بلا خلاف عندنا واما عند
 غيرنا ففيه خلاف لما تقدم ان اسماء الاجداد لا يركن عندنا كما كتبت قوله
 فمن اصحابنا من اجدت فيها القولين السابقين وقوله وان تلك بالسوية
 فالقولان بخلاف فلا تجب القرين البعدي بل يشتركان وظاهر كلام الباقين
 تخرج جميعه والاربع خلافا كما ياتي قوله ومنهم من قطع بان القدي تجب
 البعدي ورهه العلامة اب الهام مستندا في ذلك لما قطع به الاكثرون
 حتى في الحر والكنها ان قدي كل جبهة تجب بعدها قوله المذهب الاصح
 ابي المصح قوله ظاهر عبارة الناظر في تقدم ما فيه فتأمل قوله
 قول الناظر فقل لي حسبي ابي قل ايها الناظر في هذا الكتاب يكفيني
 ما ذكرته من المسائل في اصحاب الفروع او في اجدات فما ذكرته فيه كفاية
 للمتدري ولا يقصر عنه افادة المتدري ومن اراد المزيد علي ذلك فعليه
 بالاطول في قوله وقد تناهت في قد هنا للتحقيق اية قد انتهت اشار
 اية ان تناهت بمعنى انتهت لان تناهت في الاصل بمعنى ارتفعت وعلمت
 مبالغة وهذا ليس مراد بل المراد انتهت اية تم الكلام عليها قوله اية
 اللبس فيه ولا يخفى هو علي اللبس والشركاء فان الارث كال هو اللباس
 والخوض اخفا **تشبيه** علم مما تقدم ان جملة اصحاب الفروع من
 ثلاثة عشر اربعة من الاثني عشر وهم الرومي والاخي للام والاب واجد وتسع
 من النساء وهم جميع النساء الا المعتقة **فان** كل من يرك
 يوري الا اثني عشر يورثون ولا يرثون وهن خمس نسوة يركن
 خمسة ذكورا والتركهم النساء بغيرن ولا تعصيب ابن الاخ يرك عمته ولا
 تركه والعم يرك ابنة ابيه والتركه وابن العم يرك بنت عمه والتركه وابن
 ابن الاب يرك ام ابي ابيه والتركه عند المالكية والكوبي يرك معتقته
 والتركه وتلك نسوة يركن ثلاث نسوة ولا يرثن الاخر بغيرن ولا
 تعصيب ام ام الاب ترك بنت ابن ابنها ولا تركها بنت ابن الاب ترك
 جدتها ام ابي ابيها ولا تركها عند المالكية والكوبي ترك معتقها ولا تركها

وذكره في شيئا مما امرت ان ولا يرثها الذكران بغرض ولا تعصيب ام الام ترك
 ابن بنتها ولا يرثها والمولاة ترك معتقها ولا يرثها وذكره في ذكر الاريك
 الاخر بغرض ولا تعصيب وهو الموكي يرك معتقه والاريك والطفل يخرج ميتا
 بجناية جانه قبل موت امه تركه ورثته والاريك قول التعصيب سياج
 في العلم انه مصدر عصب بالتشديد والعاصب لغة قرابة الرجل لابي له وهو
 بها لانهم عصبوا به اي احاطوا به وكل شئ استدار حول شئ فقد عصب
 به ومنه العصاب وهي العاصم وقيل لتقوم بعضهم ببعض من العصب وهو
 المنوع والشد يقال عصب الشئ عسبا شدة ورثته والراس بالعامة شدة
 ومنه العصابة يشد بها الراس من جوانبه الاربعة فالاباء جانب والابناء
 جانب والاخوة جانب والاعمام جانب واما اصطلاحا فاصح ما عرف به بغير
 العدان العاصب بنفسه كل ذي ولاء وذكر نسيب ليس بينه وبين الميت
 انش فقول كل ذي ولا اير ذكر كان او انش وقوله ذكر دخل فيه الزوج
 وقوله نسيب اعز الزوج وقوله ليس بينه وبين الميت انش اخرج ولد
 الام والعاصب بغيره كل انش عصبها ذكر والعاصب مع غيره كل انش
 تصير عصبه باجتماعها مع اخرين ومع اصحابه اعترض على التعارض
 الثلاثة باذخا كل فيها فان التعارض موضوعا لبيان الكيفية من غير تفرقة
 لافرادها والتعريف بالكيفية مناقف لذلك فتأمل قوله وحق ان نسرع
 في التعصيب اي طلبه او لا بد او وجب لانه وعده او لا بقوله فرض تعصيب
 علي ما قسمنا وقال بعض الشرايع وحق بفتح ا حاء اي وجب واما بالضم فعنا
 الشرع في الشئ مع الاخذ فيه قاله المؤلف سبط الكاردين هو وقوله
 في التعصيب اي احكامه والاريك به قوله بكل قول اي مقول قوله
 موجب بفتح كيم اي مختصر لفظه قوله مصيب اي ليس بخطا وما كان
 الاختصار منظره الوقوع في الخلل بترك شئ من المعاني لشدة الخفاطة
 علي تقليل اللفظ بما يتوهم وجوده في نظمه دفعه بقوله مصيب وهو
 اسم مفعول اي مصاب فيه قوله فهو اخص العصبية اي صاحبها

والضمير

والضمير في قوله فهو راجع للام من قوله فكل من احرز وقوله او كما عاين فضل
 وافرد الضمير نظرا للعطف با وقوله الكفيلة اي علي غيرهما من
 بقية العصبية قوله واخرهم عن اصحابه الفروض بخوفه اشعار بما
 سبق ان الاريك بالفرض اقوي من الاريك بالتعصيب قوله فلا ولي رجل
 ذكر فقوله اولى اي اقرب وقوله رجل اخص مما قبله وقوله ذكر انما اخرج
 به ليفيد ان المراد بالرجل الذكر لان الرجل اصالته هو الذكر البالي من بني
 ادم وليس مراد اوجه فالذكر اعم مما قبله فتأمل وفي رواية فلا ولي
 عصبه ذكر وعلي هذه فذكر اخص مما قبله فتأمل وان ذكر هنا
 الرواية الثانية فستاتي الاولي في كلامه وقال فيها متفق علي فتأمل
 قوله فهو عصب كانه الاولي فهو معصب لانه عاصبه اسم فاعل عصب
 بالتحقيق وما ذكره بالتشديد فاسم الفاعل منه معصب وضاب فاعل
 عند الناظر كل من حاز نحو وعرفه ابن عرفة بقوله هو من له مال يتعلق
 به فظن وقد علم من كلام الناظر ان العاصب بالنفس له حاله كونه
 يجوز جميع المال اذا انفرد وكونه ياخذ الفاضل بعد الفروض وسكت
 عن حاله الثالثة وهي انه اذا استقرت الفروض التركة سقط
 الااخوة الاستخاء المشتركة والاالاخت في الاكدرية وانما تركه الناظر
 للعلم به من الحالة الثانية او يقال انما سكت عنه لانه فيه مخالفة
 في بعض الافراد كما سبق واعترض علي هذا الضابط بان العاصب بالغير
 او مع الغير داخل في الحالة الثانية ايضا لان كلامنا ياخذ ما بقى
 الفروض ويسقط ايضا اذا استقرت الفروض فالضابط ليس مانعا
 لغيره ويجاب بان الناظر ذكر بعد ذلك حكم العاصب بالغير ومع الغير
 فعلم منه ان كلامه او لا في العاصب بنفسه قوله من القرابات بمعنى قرابة
 والمراد الاقارب لان القرابة صفة في الاستخاء وليس تورا فها وانما
 المراد هنا الاستخاء فتأمل قوله والتعريف بالحكم دور اي كما هو
 معلوم عند العلماء ووجهه انه يلزم عليه ان معرفة العاصب متوقفة علي

الألوكة

معرفة حكمه ومعرفة حكمه متوقفة على معرفته ويجوز بان هذا يقال لمن
يعرف احد الاسرين دون الاخر فتأمل قوله لكنه عرفه بعد ذلك بالعد
لان تعريفه بالحد معترض كما عرفته قوله كالأب واكد لا لما لم يستوف
الناظر عدتهم التي بكاف التمثيل وهو المراد بقوله جد الجد انما قال ذلك
لان كلام الناظر يوهم عدم دخول اب الجد وليس مراد افلا محل التمثيل
قال واكد وابوه وان علما وهو المراد لا فتأمل قوله وفيه نوع قصور حيث
اقتصر على ابن المعتق وسكت عن باقي عصبته في هذه القصور مردود لان
الناظر رحمه الله تعالى اتي اولاً بكاف التمثيل اشارة الى عدم استيفاء الافراد
فلو ذكر باقي عصبته المعتق لزم عليه ضياع كاف التمثيل وفي فلاح اجابته
لما اجاب به بعضهم عنه الناظر بانهم دخلوا في قوله سابقاً والكواهي لانه
هذا الجيب في اول حله قال انما اتي بكاف التمثيل لانه لم يستوف في قول
كلامه يناقض جوابه فتأمل في اذا تأملت كلام الامة جده مناقضاً لانه قال
والعم لابوين اولاب في الالهام وفي حل فعل الناظر وهكذا ابن عم جميعاً قال
اب واب عم لابوين اولاب فيقتصر عدم دخولها في الالهام **قوله**
اكتوا الفرائض باهلها المراد بالفرائض هنا الانصبا المتقدمة في كتاب الله
وهي النصف والنصف والنصف والنصف والنصف والنصف والنصف والنصف
والمراد باهلها من يستحقها بنصف القران اذ ففتح الباركيه فتأمل ذلك
هذا في غالب النسخ وفي بعض النسخ اسقاط ابنا وهم من الاول وهو الصواب
قوله لقوله تعالى في الآخرة ما ذكره اتي بالآيتين واكد في علم هذا الترتيب
نظراً لما عاده من حيازة جميع المال اذ انفرد واخذ ما بقية الفروض ان
كان هناك صاحب فرض فالاية الاولى دالة على اخذ العاصب جميع المال
اذا انفرد والثانية دالة على اخذه الباقي اذا كان هناك صاحب فرض
لكن دالة الاولى بالمنطوق والثانية بالمفهوم واتي باكد في الالهام في
فرض العاصب ياخذ ما بقية الفروض وايضا مفهوماً قوله في اكد في
فما ابقته انه انما يبقى شيئ سقط العاصب ففيه دلالة على انه الثالثة

بالفهم

بالفهم فتأمل **فان** قول الناظر في قوله ما اذكره سمعياً اي سماعاً
فسمع فعل بمعنى فاعله والمراد سمع تقويمه واذعان فتأمل قوله وما الذي
الجد من مع القريب اي وما صاحب الدرجة البعيد مع الواري القريب اذا
كانا من جهة واحدة اجماعاً لكونه اجد منه درجة قوله بسطر النسب خط
يفتح الشين المعجمة وسكون الطاء المهملة اي نصف قوله وذكر في هذين
البيتين حكمهما اذا اجتمع عاصبا فما كثر من جهة واحدة في اب فان استويا
او استويا في جهة واحدة والدرجة والقوة اشر كما وان اختلفا في شيء من ذلك
فيجب بعضهم بعضاً وما ذكره الناظر يعني قاعدة ذكرها الجعري في بيت
فبا جهة التقديم ثم بقربه كما وبعد التقديم بالقوة اجمالاً
قوله ونبه الش على ذلك ونبه على ما اذا اختلفت الجهة بان سيدك بعضه
فرباب الحجة والحاصل ان يقال اذا اختلفت الجهة فيقدم بها كما اذا كان
هناك ابن واب واب وجد او جد وابن اخ او اخ وابن اخ وهكذا افان
اتحدت الجهة فيقدم بالقرى كابن وابن ابن وجد وابي جد واب عم وابن
ابن عم وهكذا افان استواء ايضا في القرى فبالقوة خوار في شقيق واخ
لاب وابن اخ كذلك وعم كذلك وهكذا افان استواء في ذلك كله اشر كما
كما سبق قوله وجهات العصبية ستة وسكت عن السابع وهو بيت
المال لانه تقدم انه لا يري عنده لعدم انتظامه قوله ثم العمومة جعل
اولاد الالهام داخلين في الالهام بخلاف اولاد الاخوان لانه اباؤهم كما ان
اكد واولادهم لم يسر كونه جعل الاخوان واجد جهة واحدة **فان**
قول الناظر وما الذي البعد من مع القريب اي اخذ البيت لم يتكلم ان كان
على اعماله والحاصل ان يقال يجوز ان تكون ما تجازية فتفرع الام وتنسب
الحبر ولذي اللام من جد وذي في عمل جسد في مضافي والبعد مضاف
اليه مجوز بكسرة مقدرة على الالف والحجر والحجر في عمل نصب خبر ما
مقدم على اسمها وجاز تقدمه لانه جار ومجرور وهو توسع فيه كاللطف
ما لا يتوسع في غيرها وقوله مع القريب في عمل نصب على اكل ومن حياها

قوله فبا جهة
معناه انه يقدم
اولا جهة السنة
على جهة الابوة
ثم تقدم جهة السنة
على جهة ابوة الاب
ثم جهة الاخوة
على جهة الابوة
لان تقدم اولاد
كالسنة والابوة
ثم بالقرى كالسنة
ثم بالقرى كالسنة
ثم بالقرى كالسنة

الالوكة

موضعا وهو مجرور بالحرف الزايد لتنصيص العموم وجوز زيادتها سبق النفي
 وتكون مجرورة بها تارة ويجوز ان تكون ما لا غاية ولذي البعدي خبر تقدم ومن
 حظ مبتدأ فتأمل قوله مع الاثناك الالف واللام الجنس قوله ان تكون اربع
 توجد فيها تامة قوله ففانها في الاخوات قوله معهن اي البنات قوله
 معصيات بفتح الصاد لفظ ونشر مرتبة وبكسرهما ان جعلت الضمير الاول
 راجعا للبنات والثاني للاخوات علي اللف والنشر استوفى والمعنى واحد
 قوله يعصب بنت الابن الذي في درجته ابيه سوا كان لها فرض اذا انفردت فكانت
 بنت وبنت ابن وابن ابن فلبنت الصلبة نصف والنصف الكافي لبنت الابن وابن
 الابن للمذكر مثل حظ الانثيين وان كانت بنت الابن بيك لو انفردت عن حظ
 الاخذة السدس تكملة الثلثين او لم يكن لها شريك لو انفردت مكاله بنتان
 وبنت ابن وابن ابن فالبنات لهما الثلثان والباقي لبنت الابن وابن الابن
 كما سبق مع انهما لو انفردت عندهم يكن لهما شريك فتأمل قوله ان لم يكن لها فرض
 الا فان كان لها فرض فلا يعصبها كماله وان كانت بنت وبنت ابن وابن ابن انفردت
 منها فلا يعصبها الاستغناء بها عنه بفرضها واليعصب ايضا من تحتها بنت
 وبنت ابن وبنت ابن ابن وابن ابن ابن نازل فللبنت النصف وللبنت الابن
 السدس تكملة الثلثين والباقي لابن الابن ابن الابن المكور مع من يحاذيه
 ومنه فوقفه علي اربعة اسهم والاشريك من تحتها وليس في الفرض من يعصب
 اخته وعمته وعمه ابيه وجده وبنات اعمامه وبنات اعمام ابيه وجده الا
 النازل من الاولاد فقط فتأمل قوله حديث ابن مسعود السابق وقد رواه
 هذا بن شرجيل حيث قال شليل ابو موسى الاشعري رضي الله عنه
 عنه بنت وبنت ابن واخت شقيقة فقال للبنت النصف وللأخت النصف
 فشليل ابن مسعود رضي الله عنه واخبر يقول ابي موسى فقال لقد ضللت
 اذا يعني اذا تبعتها وما انما من امره من الاقضية فيها بما قضى النبي
 صلوا عليهم وسلم للبنت النصف وللبنت الابن السدس تكملة الثلثين وما
 بقري فخلافت فاتيها ابا موسى فاخبرناه بقول ابن مسعود فقال الاتساق في

هذا الحديث يدل على ان بنت الابن اذا انفردت عن غيرها من البنات والبنات اذا انفردت عن غيرها من البنات والبنات اذا انفردت عن غيرها من البنات والبنات اذا انفردت عن غيرها من البنات

مادام الخبر فيكم رواه البخاري والبيهقي قوله وهذا معنى قول الفرضيين
 الاخوات مع البنات عصبات محل خلافا اذا لم يكن مع الاخت اخوها فان كان
 معها اخوها فهي عصبة بالغير لا مع الغير **تثنية** حيث صارت
 الاخت الشقيقة عصبة مع الغير صارت كالالاخت الشقيقة فتجب الاضوة
 للاب ذكورا لانوا اوانا كما ومن بعدهم من العصبات وحيث صارت الاخت
 للاب عصبة مع الغير صارت كالالاخت للاب فتجب بنو الاضوة ومن بعدهم
 من العصبات **تتم** في قول الناظر وليس في النساء في معنى من والنساء
 اسم جمع لا واحد له من لفظه وطرا منصوب علي الحال وقوله بنت ابيه
 انعت واحسنت قوله معناها قلما يقال طرا لثوب يطره طرا اذا شقته
 وقطعه **فاية** ذكر بعض العلماء انظر اعظم انظر اليه بقوله
 اقاضي المسلمين انظر كالحاي ك وافتر بالصحيح وانصح فقال ك
 فزوج من مخرجهم فقد بعاري ك وكيف الحال من بعد الرجال ك
 وصار الاذن في بطن جنين ك وهو ولد له يوطئ من حلال ك
 فلي نصف با تياي بانثي ك وكى ثمت بطفل من رجال ك
 وكى كل با تياي بميت ك وهذا الحال فافهم في سوالي ك
 والكوا **س** ان يقال امرأة اشترت فتى واعتقته ثم تزوجت به فماتت
 منه فاذا ماتت وانت بانثي فللاناكي النصف لانها بنته وتأخذ هذه المرأة
 الثمن فرضا والباقي تعصبا وان انت بدكر اخذت الثمن فقط وان انت
 بمت اخذت جميع اموال الربع فرضا والباقي تعصبا حيث لو اراد له غيرها
 فتأمل **بار الحجب** كما في المص من بيان نوعي الارث واستحقاقه
 شرعي وبيان من يستحق من الارث قوله المنع من الارث ومن بعده هبة
 مساوية لقول بعضهم منعه من قيام به سبب الارث عن الارث بالكيفية او
 من او فرض عليه قوله والحجب نوعان اوله انما له قسمان حجب بالوصف
 وهي المواضع السابقة وهو يظل علي جميع الورثة والحجب بدو حجه
 كالعدم فلا يحجب احد احوانا ولا انقصانا ولم يذكره الا لان كلامه المنع

ليس فيه وجوب بالاشخاص وهو المراد عند الطلاق وهو ما ذكره قنا قوله
حجب نقصان وهو سبعة انواع الاول الانتقال من فرضه الى فرضه اقل منه
وهذا هو حجب من له فرضان نحو الزوجين والام وبنات الابن والثاني من
فرضه الى تعصيب وهذا فرض ذوات النصف والكثيرين والثالث عكسه
وهو الانتقال من تعصيبه الى فرضه وهذا فرض الاب والجد والرابع انتقال
من تعصيبه الى مسلم وهذا فرض الاخت من الابوين او من الاب فانها
عصبة بالغير مع اخصها وعصبة مع الغير مع البنت او بنت الابن فانها
انما حجت في الفرض في حق الزوجة والجد وذوات الكثيرين ونحوهن الساكن
المزاج في التعصيب في حق كل عاصب بنفسه او غيره او مع غيره غير
الاب السابع انما حجت بالعول كما صار تحت المرافة في الكثيرية تسعاً وهكذا
قوله وجب حرمان ولا يدخل علي ستة وهم الاب والام والزوج والزوجة والابن
والبنت قوله في احواله ابن الاب او الجد قوله التكالي من الارث بالغير والتعصيب
او بهما ويشير اليهما قوله وتسقط اجادات بالام اثنتي العاضين وغيره
صورة وهي ان الجدة قد تترك مع بنتها ان كانت بنتها جدة ايضا فيكون السك
بنيها نصفين وذلك في جدة الميته من جهة ابية وامه وصورتها ان يقال
لزينب مثلاً بنتان حفصة وعمرة وحفصة ابن وعمرة بنت فكل من حفصة
بنت خالته عمرة فانت بولد فلا تسقط عمرة التي هي ام ام الولد اثنتان زينب
لانها ام ام ابى الولد واخصر من ذلك ان يقال مات زيد عن فاطمة ام ابية
وعنه اسمها زينب وهي ام ام امه فيشتركان في السطرس وقال القاضي
وغيره ليس لنا جدة تترك مع بنتها الوارثة الا هذه فتأمل قوله وقوله
فاخرمه وقس على سببه حسولي كذلك بل معناه افهم ما ذكرته للوفهم
تيفظ واذعان وقس عليه ما اشبهه من ان كل جد قريب يجب كل جد اجد
منه وكل جدة من اجادات يجب كل جدة اجد منها على التفصيل السابق
قوله وهذا معلوم مما سبق لكنه ذكره لانه من اقسام الحجب فاقوله
قول الناظر تبخر ابن تطلب قوله الصحيح ابن الجمع عليه قوله بعد لا يراد

٥١
اي حكم باطل بان تورى ابنه ابنه مع ابنه مثلاً قوله بالنسبة الفعل المطلق
قوله وكما روينا المراد كما روينا معنى ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقوله سابقاً فما بقي فلا ويرى رجل ذكر وكما روينا ذلك عن الفقهاء والفرس
وعلى هم فانه جمع عليه قوله سيان بكسر السين اي سواء وقوله فيه اي الحكم
المذكور قوله الواحد هو جمع واحد وليس مراد اهل المراد منه الواحد
بدليل مقابلته بالجمع فلما اعترض عليه قوله فافهمه اي ما ذكرته لك
قوله علي احتياط اي للعلمي تردد قوله فقل كي زدي اي من الغواير النفسية
من هذا العلم المتفق عليه ومن غيره من بقية العلوم مما يناسبه قوله
ويفضل الاخر من الام اي يزيد عليه اولاد الابوين والاب قوله يكونه
يسقط ايضا بالجد والحكمة ذلك ان جهة الاصلية مقدمة على جهة الاخر
وانما شاركت الاخرة الاثبات والاب للاجماع والا كان الاصل ان جهة الاصل
مقدمة فتأمل قوله والاخوات مطلقاً هو كلام مستأنف الا ما ذكره الناظر
في الذكور لانه قال الاخرة وهو ظاهر في الذكور فتمت ان ذلك بان الاناء
مطلقاً اثباتاً والاب والام كالاخرة فيما ذكر في غير ما جزم في
اخوته من الذكور فتأمل قوله يافتى الفتى في الاصل الساب او السوي والمراد
هنا طالب العلم اشارة الى ان زمن طلب العلم هو زمن النسب بية لانها
محل القوة والنشاط غالباً وانه ينبغي لطالب العلم ان يسعى ويتكلم بنفسه
وماله في طلب العلم ليحصل له مقصوده قوله عليهما ذكره اي الغرضون
وتقدم الكلام عليه وخلاف ابن سعدي فيه وسياتي تبينه انك عليه
بقوله علي ما قطع به الجهور قوله كل به البيت الذي ان يقال فيه اشارة
اي ان ذلك حكم بالحقة لنفوذ ظاهره وباطنه وهذا يسمى الاخر المباركة
لان الاخر المباركة هو من لولاه لسقطت الاثني التي يعصمها كبنيتين
وبنت ابن وابن ابن فتأمل فاقوله اي قال الناظر في بنات الابن الا
اذا عصمته الذكر فاتي بلفظ الذكر وهذا اي بلفظ الاخر لان بنت الابن
فاكثر يعصمها ابن الابن سواء كان اخاه ابن عمها او كذا يعصمها من هو

انزل منها ان احتاج اليه بخلاف الاخت للاب فاكثرا فلما يعصبها الا الاخ للاب
 فقط ولا يعصبها ابن الاخ مطلقا قيل قوله وليس ابن الاخ يتعصب اخاه
 المحجور علي الاخصم واما التسليم فلفظة قليلة **باب المشرقة**
 كما كان من احكام العاصب وان لم يعصر به لكونه معلوما ان الله اذا استقرت
 الفروض التركية سقط العاصب الا الاخت لعين الام في الاكدرية والا اخوة
 الاثقا في المشرقة وكانت الاكدرية ستاتي في باب الجد والاخوة ذكر هنا
 المشرقة وعقد لها بابا قومه وهي بفتح الراء كما ضبطها ابن الصلاح والنوي
 قومه وبعضهم يكتبها وهو ابن يونس وبعضهم يكتبها وهو ابن
 ابو حامد قومه وركا اي الزوج والام بمعنى لم يعصبها ما نزع من الارث قومه
 بغرض النصب هو جمع نصيب اي بالنصب الكفر حصة لهم قومه فاجعلهم
 لهم اي اجعل الاخوة الاثقا والاخوة للام لهم اخوة الام الاثقا لهم
 في الاذي بها قومه واجعل اباهم اي ابا الاثقا قومه جبر اخو اليم اي كما جبر
 وقوله في اليم اي الجبر وتقدر ان اجمع اخوة الام بالنسبة لقسمة الثلث
 بينهم فقط لامن كل الوجوه لئلا يرد ما لو كان معهم اخت او اخوات لاه
 فانهم يسقطون بالعصبة الشقيقة واليصال يفرض للاخت للاب النصف
 وتعمل اي التسعة والاكثرك الاخوات للاب الا يفرض لهما اولهن
 الثلثان وتعمل عشرة كما قد يتوهم فانه توهم فاسد فتأمل وصحح
 ان اركانها اربعة زوج وذم سدس من ام او جدة واثنان فاكثر من
 اولاد الام وعصبة شقيقة قومه ومن الاخوة الاثقا واحد من مالو
 كان فيها اناك شقيقات فقط فتخرج عن المشرقة فان كانت شقيقة
 فاهما النصف وتعمل اي تسعة واكثر من شقيقة فلهن الثلثان
 وتعمل عشرة ويختلف التقسيم فتأمل قومه ولو كان ولد الام لاراي
 لان الزوج ياخذ ثلثا وصاحب السدس واحد والاخ للام واحدا
 يبقى واحد للعصبة الشقيقة واحد فاكثر في اربعة لو كان الشقيق
 حنفي عمل بالاهوط فتقدر ذكوره هي المشرقة وتصح من ثمانية عشر

وتقدر

وتقدر ان نزلت تعول اي تسعة وبينها تداخل فيصيحان من ثمانية
 عشر والاخر في حقه ذكوره وفي حق الزوج والام ان نزلت ويستوي
 في حق ولديه الام لامرأة فاذا قسمت يفضل اربعة موقوفة بيده من
 وبين الزوج والام فان باب اني اخذها او ذكرا اخذ الزوج ثلثا
 والام واحد افتأمل **باب الجد والاخت** اي هذا باب يذكر فيه حكم الجد
 مع الاخوة وحكمهم معه واما حكمه منفرد عنهم وحكمهم منفرد عنه
 فقد تقدم واعلم ان الجد والاخوة لم يرد فيهم شيء من الكتاب
 والامن السنة وانما ثبت حكمها باجتهاد الصحابة رضي الله عنهم
 وبينهم اختلافات كثيرة ومذاهب متغايرة وهذا كله في زمن الاجتهاد
 واما الآن فقد ضبط الحكم واستقر كما بتا معلوما عند الفقهاء
 لا يناد فيه ولا ينقص عنه قومه ويتدرج بلاهر لاجل الوزن والمعنى
 حيث فرغنا منه بيان الميراث واسبابه وموانعه والفرض والتعصيب
 ومن يرك ومن يجب فلنشرع الآن فيما وعدنا به سابقا قومه لانه
 وعد به فيما مر به والوعد لا ينقض ان يخلف ولله من مبالغة بعض
 المحققين الخلف بعد الوعد كبيرة قومه وأشار بقوله فالق خول لان
 الق فعل امر بالهمز اي ايها السائل خوار في جهة والسما مفعول الق
 والق للاطلاق اي اصنع واستمع كما تقول لك من الاحكام الالهية فآية
 قول الناظر واجمع حواشي الكلمات جمع اي احضر في ذلك اطراف
 الكلمات المفردة وجمع مصدر موكد والمراد انك تصغر كما يورد من
 العبارات في الجد والاخوة وتجمع اول الكلام واخره وتفصيله واجاله
 وتتم بذلك اهتماما زائدا علي ان تظفر ببعض المراد وانما قدم هذا
 الكلام لان باب الجد والاخوة صعب الكرام وقد كانت السلف الصالح
 يتوقون الكلام فيه جدا كما هو مقرر في المطولات قومه واعلم بان
 الجد اي مع الاخوة وعبر بقوله اعلم اشارة الى ان السامع ينبغي ان
 يتيقظ ويصغي ويتأمل ما ذكره والباء في بيان زيادة الوزن قول

ذو احوال اي باعتبارات مختلفة حاصلها ان يقال اما ان يكون مع الجهد والنفقة
صاحب فرض ام لا فهذا حالان واذا نظرت بماله من القاسمة والتك وغيرهما
تجد خمسة احوال لان ان كان معه صاحب فرض فله خير امور ثلاثة وان لم يكن معه
صاحب فرض فله غير امرين فله خمسة واذا نظرت كما تصوره هذه الاحوال
تجد عشرة وبينا ان تقول اذا كان معه صاحب فرض يتصور فيها سبعة احوال
اما تعيين القاسمة ولما تعين تلك الباقي ولما تعين سدس جميع المال او استوى
له القاسمة وسدس جميع المال او القاسمة وتلك الباقي او سدس جميع المال
وتلك الباقي والثلاثة ان لم يكن معه صاحب فرض ففيها ثلاثة احوال تعين
القاسمة تعين تلك جميع المال استواءها فله ثلاثة تضم للسبعة قبلها
تصيرا بحملة عشرة واذا نظرت لوجود الاخوة الاشق فقط او للاخوة فقط او
اجتماعهما زادت الاقسام فالثلاثة الممكن وجوده من اصحاب الفروض ستة
بت وبتت وبت وام وحدة وزوجة وزوج قول فاقنع بفتح النون من القناعة
وسياي فيها مزيد كالم وقوله عن استغرابي اي سواي عنها فاني قد اوضحتها
ايضا ما يغنيك عن السؤال قول بعد ذوى الفروض والارزاق جمع رزق وهو
ما ينفع ولو عر ما عند اهل السنة والمكراد رزق مخصوص وهو الارزاق الفرض
ايضا فهو عطف تفسير ويحتمل ان يرد بقوله الارزاق ما اذا كان علي الميت
دين او وصية فانها مقدمتان علي الارزاق فتأمل قول اربعة احوال هي خمسة
احوال كما سيظهر لك قول حال يقاسم الاخوة في اي سوا كان معه صاحب فرض
ام لا قول حال يفرض له السدس المال اي بعد الفرض قول ان لم تقسمه
القاسمة عن الفرض هو صادق بان زادت القاسمة عن تلك المال او سواته
وكذا مع سدس المال وتلك الباقي وسيصر به ومقتضى كلام الله انه اذا استوى
له القاسمة وتلك الباقي المال ان يقال اخذ بالقاسمة وهو احد احوال الثلاثة
ثانيها خيرا المقتضى ثلثها بالفرض والراجح من الاقوال الثلاثة التعبير بالفرض
وتظهر ايضا فائدة الخلاف في تحصيل المسألة كجد وربع اخوات فعلي الراجح اصلها
من ثلاثة وعلي القاسمة من ستة وعلي التعبير بخلافه باختلاف تعبير المقتضى

بأحد

بأحد وتظهر فائدة الخلاف ايضا في الوصية كزوجة واحد واخوين او وصي بثلث
ما يتبع بعد اصحاب الفروض فعلي الراجح انها من الثلث عشر لان مخزج الربح من
اربعة فللزوجة ربعها وللجد ثلث الباقي والباقي بعدهما اثنان الثلث لهما فنصرت
ثلاثة فاربعة يحصل اثنا عشر للزوجة ثلثا وللجد ثلث الباقي ثلثا ويفضل
ستة ثلثها للموصي لهما الباقي للاخوين وعلي القول بالقاسمة اصلها من اثني
عشر الذي يخرج الربع من اربعة للزوجة واحد والموصي له ثلث الباقي وهو واحد
ويفضل اثنان علي ثلثة لا تقسم وتبين فاضرب ثلثة في اربعة يحصل
اثنا عشر للزوجة ثلثة والموصي له ثلثة ويفضل ستة للجد والاخوين لكل
واحد اثنان فتكون الوصية علي الاول بالسدس وعلي الثاني بالربع وعلي
حسب تعبير المقتضى علي القول الباقي فتأمل قول كجد واخوين مثال لما
تستوي وفيه القاسمة وتلك المال والتك او اي بالتخيير كما سبق خلافا
لكم قول وكجد واخوين مثال لتعيين القاسمة وسياي مثال لتعيين تلك
المال ففي كلامك اولاد اخوة الصور الثلاثة فيما اذا لم يكن معه صاحب فرض
قول وكام وحد واخوة هذا مثال لتعيين القاسمة اذا كان معه صاحب فرض
قول وكزوج وحد واخوة هو مثال الاستواء للاخوة الثلاثة فيما اذا كان
معه صاحب فرض قول تقاسم الاخوة في الشارح رحمه الله تعالى جازي
علي طريقتيه السابقة والافالراجح انه عين كان في المسئلة السدس من
القسمة فيعبر به او الثلث مع القسمة فيعبر به لان كل من الثلث والسدس
فرض وان اجتمع الثلث والسدس فيعبر بالسدس وتظهر فائدة خلافا
كما سبق قول كام وحد وثلثة اخوة هذا مثال لتعيين تلك الباقي
قول وكزوجة وحد وثلثة اخوة هو مثال لتعيين تلك الباقي ايضا قول
كزوج وام وحد واخوين هو مثال لتعيين سدس جميع المال فجملة
ما ذكره لك فيما اذا كان هناك صاحب فرض اربعة احوال تعين للقاسمة
استواء العور الثلاثة تعين تلك الباقي تعين سدس جميع المال وتبين
من الصور الخمسة ثلاثة استواء القاسمة وسدس جميع المال نحو

اروج وجدة وجد وذلك اخوة استواء المقاسمة وتلك الباقي خوام وجدوا
 وبهذا التقدير استقامت الاحوال العشرة التي بيننا عليها قومه وهو مع
 الاناء عند القسم يجوز مع فتح العين واسكانها والفتح اوكي قوله والقسم
 بفتح القاف وسكون السين اي عند المقاسمة قومه مثل اخوة سبعة اي بنسبه
 حالة التعصيب فياخذ مثلثين او قوله والحكم اي من كون الاخت تصير معه
 عصبة بالغير لكنه لا يفرق الحكم كما سياتي قومه والباقي بين الجد والاخت
 مقاسمة لا فاصلها ثلاثة وتصح من تسعة للام ثلاثة وللجد اربعة وللأخت
 اثنان وهذا مذهب زيد بن ثابت رضي الله عنه وهو مذهب الامة الثلاثة
 رضي الله تعالى عنهم ولما عند ابن بكر الصديق رضي الله عنه فللام الثلثة
 والباقي للجد والاشقي للاخت وهو مذهب ابي حنيفة رضي الله عنه وفيها
 اقوال كثيرة قومه بالخبر فالخبر في اقوال الصحابة فيها اولان الاقوال فخرتها
 بكثرتها **قوله** لذي الاعداد اي عند وخرسمة مع الاعداد اي عند الاخوة
 الانسقا الاخوة للاب والمقاسمة على الجد ليقص بسبب ذلك بنسبه
 وذلك في ثمانية وستين مسألة قومه وارضى ان اترك قومه فلهذا الثلثة
 اي فرضا على الرابع كما سبق قومه فمطلوب الشقيقة النصف ونصف
 الثلثة واحد ونصف فتكسر على مخارج النصف فيضرب اثنان في ثلاثة
 يحصل ستة للجد اثنان وللأخت ثلاثة يبقى واحد على ثلاثة تضربه
 الثلاثة في ستة يحصل ثمانية عشر قومه للام تسعة وللجد سهران وللانا
 تصح من ستة قومه فاصلها ثمانية عشر اي لان فيها سدا وتلك
 الباقي فتصح من ستة وثلاثين للام ستة وللجد عشرة والشقيقة
 ثمانية عشر وكل اخ للاب واحد قومه فرضا على الصواب وهو الكثرة
 وهذا تقدم في الحجب وانما اعاده هنا استطرادا وتكملة للبيت **قوله**
 فخر امة اي كاهلها علمها اي علمها واتي بصيغة المباعدة كزيد الاحكام
 بالعلم وفصل العلم مشهور وتقدم بعضه قومه يا صاوي بالترجم اما بالسر
 على لغة من ينظر اية الاصلها يا صاحبي ولما بالهم على لغة من لا ينظر

اي

اي يا صاوي قومه بالاكثرية اي لانها كدرت على زيد مذهب **قوله** وقيل ان الميتة من
 انه روي عن النجاشي انه كدرت على الاخت فرضا وقيل غير ذلك قومه واشكرنا ظلمه اي
 بالذم العالي او بذكره بما جمل او بغير ذلك لانه قد صنع معك معروفا فقد روي الترمذي
 وغيره عن اسامة بن زيد رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان
 صنع اليه معروف فقال لفاعله جزاك الله خيرا فقد بلغ في الشاوري البسري
 عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صنع
 اليه معروف فافليا فيه فان لم يستطع فليذكره فمن ذكره فقد شكره والمراذير ذكره
 اي دعاه قومه فخص احدكم تلك المالك وهو الزوج لانه تسعة والثاني تلك الباقية
 وهو الام لانه لها ستة قومه والمالك تلك باقية الباقي وهو الاخت لانه اربعة
قوله والرابع الباقي وهو الجد لانه ثمانية وقال الكشاف **ك**
ك ما فرضت اربعة يفرق بينهم كما ميراث ميتهم حكم واقوع كل
 فلو احد تلك الجميع وتلك كما يبقى لكانهم بر ابي جامع
 ولكل من بعده تلك الذي كما يبقى وما يبقى نصيب الرابع
باب احساب ما تكلم علي شيخه من المسائل الفقهية اخذتكم علي
 المسائل احسابية قومه وان ترد معرفة احساب اي حساب الفرض المعهودة
 قال فيه للعهد قومه لتقديره به اي احساب المذكور قومه وعرف القسمة
 والتقسيم اي القسمة للتركات والتفصيل بين الورثة والغنة للاطلاق وكذا
 ما جده قومه بذاهل اي متناس او متشاغل قومه كما يحسونه في نظر ما علمت
 الا ان يقال مراده كونها حسونا من حيث ان الذين بعدها هو المقصود فقط فالتأني
 قومه فرضها او فرضها هذا اذا كان هناك ذلك فان لم يكن فرضا فخرت
 الورثة كما هم عصبات فعدد وسهم اصل المسئلة بعد فرض ذكر بانين ان كان
 فيهم اثني وستة عن تصحيح المسالة وهو اقل عدد يتاتي منه نصيب كل واحد
 من الورثة صحها قومه المتفق عليها خيرة الاختلاف فيها وهي الثمانية عشر والستة
 والثلاثون ولا يكونان الا في باب الجد والاخوة والرابع انهما اصلان لا تصح
 قومه قسم منها قد عول اي وقد لا يعول قومه وهو ثلاثة اصول اي هي الستة

الألوكة

والاثنا عشر والاربع والعشرون ويقال الستة ونصفها ونصفها او الاربع
والعشرون ونصفها او نصف نصفها والاثنا عشر ونصفها او نصفها وهي
الاربع الباقية وهي الاثنا عشر والاربع والاثنا عشر والاربع والاثنا عشر
بل اكثر بقوله العول يعرفها اي يعتبرها بمعنى يغشاها وينزل بها وقوله ولا
انكلام اي كسر وخلل يقال نكمت الشيء نكمت اي كسره وما كان العول لكونه يودي به
اي نقص كل ذي فرض من فرضه جعله كاخلل الذي يدخل عليه المسائل ويغيرها
ويجاب عن الك بما سبق وقد بدأ بالمسائل التي يقول فقال فالسدس من ستة
اسم يسميه اي يعلم المغضين قوله اربعة يتبعها عشر ونحوها في النطق بها
والعلم للاطلاق وكذا الجمع ونحو ذلك اذا كان مع السدس نصف او ثلث او اقل
اي ان الستة قد تكون من فرضين فاكسر واما الاثنا عشر والاربع والعشرون
فلا يكونان الا من فرضين فاكسر قوله كام ونبهت وعم اليه اخر العلة الثلاثة التي
بالثلاثة اشتملة الاجل ما ذكره من وجود كل من النصف والثلث او الثلثين مع
السدس وهو من الف والنشر الكرتب قوله وكذلك اذا كان فيها نصف وثلث
اي فتكون من ستة لان الخجين بينهما تباين فيضيه احداهما في الآخر يحصل ستة
اي فلما يتقيد بكونه الستة من مخرج السدس فقط بل يكون من غيره فتأمل قوله
وكل مسيلة فيها ربع وسدس فخر هذا بنا على ان النسخة التي حل عليها الف و
السدس والربع من اثني عشر كما سنبين الك على النسخة الاخرى قوله كزوج
وام وابن فخرج من اثني عشر الك العددين متوافقا بالنصف فيضيه احداهما
في نصف الآخر يحصل ما ذكره قوله وفي كثير من النسخ والثلث والربع من اثني عشر
وهي صحيحة وفي بعض النسخ زيادة على ذلك كام وزوجة وعم والاحادية اليها لا
ذكرت قريبا قبلها قوله في اللغة المثلث والتحقق والامر ادهنا اليقين قوله في هذه
الاصول الثلاثة الاخرية تعول انما عالت لانها من الاعداد الكاملة لان مجموع كسرها
لا يتقص عن جملة الخرج بل يساويه قوله كالستة لان لها نصفها وثلثها وسدسها
وجماعتها ستة او يزيد عليها كالاثني عشر والاربع والعشرين فتأمل في ذلك غير
الثلاثة من الاربعة الباقية ثم اذا نظرت للمسألة فانه استغرقت الفروض المسألة

وم

فلم يدخلها عاصب فعادلة وان دخلها عاصب فناقصة والكون في الاثن عشر صورة
عادلة اصلا قوله معرفة مستهجرة بام الف وفي الاثني عشر عند الفرضين
مشهوره بينهم قوله وتلقب هذه الصورة بالمباهلة وهي اول فرضية عالت في الاسلام
على الراجح وقيل ان اباهلة لقب لكل عائلة وقيل اول فرضية عالت في الاسلام زوجها
واختان شقيقات اولاب قوله وصير نصف الزوج في صورتين رجاءا وكما ان
النصف العايل للامثا ونسبتها للثمانية ما ذكر قوله وصير فرض الام في الوالي ثمانا
لا لها واحد امة ثمانية قوله وفي الثانية رجالاتها الثمن من ثمانية وذكر المتن
لان الام فرضها اختلف فيها قوله للزوج النصف وللأخت النصف ونسب كل منهما
ثلث التسعة قوله السدس وهو في الحقيقة تسعة قوله واي عشرة كزوج فللزوج
نصفها عايل وهو في الحقيقة خمس وعشرون والسقيقة كذلك وللأم السدس وهو
في الحقيقة عشر وكذلك لكل من الاقارب للام والاخت للاب قوله وتلقب هذه بام
الف وفي قوله قيل ان ام الف وفي لقب لكل عائلة اي عشرة قوله كبنيتن وام وزوج
فلبنيتن الثلثان ثمانية وهي في الحقيقة ثمانية من ثلثة عشر وللأم الثلثان منها
وللزوج ثلثا عليها قوله كزوجة وام واختين غيرها للزوجة ثلثة وهي ربع
عايل وللأم الثلث وهو سدس عايل وللأخت ثمانية وهي ثلثان عايلان قوله كبنيتن زوج
وابوين للبنيتن ثمانية وهي ثلثاها عايلان وللزوج ثلثة وهي ربع عايل وكل من الاب
والام الثلثان وهما سدس عايل قوله وكزوجة واختين نحو واتي بهذا المثال اشارة الى ان
الاول اذا كان هنا كزوج وهذا اذا كانت هنا كزوجة قوله كزوجة وام وولديها واثن
غيرها للزوج ثلثة من سبعة عشر وهي ربع عايل وولديها اربعة منها وهي ثلث عايل
وللأختين من غير الام ثمانية من سبعة عشر وهي ثلثاها عايلان قوله بالسبعة عشر
والديارية الصغرى قوله اقله عولها اي لانها تجلت بالعول قوله كزوج بنات ابن
فبنات الابن ستة عشر لكل واحدة اربع لان لها ثلثيها وهما في الحقيقة ثلثان وتسعان
وثلث تسع والمجدات كل واحدة واحد لان لهن اربعة وهي سدس عايل وفي الحقيقة
تسع وثلث تسع وللزوجات ثمانية ثلثة وهي في الحقيقة تسع قوله كبنيتن لان
عليا رضي الله عنه سئل عن رجل له بنت خطبة قبلها احد له الذي يربى بالحق خطبا

ويجزئ كل نفس بما تسعى واليه انما يرجع جميع شئ فقال صارت المراتب تسعاً في أربعة
عبر الناظر في قوله والعدد الثالث قد يعول بقدر التي هي للتقليل في المضارعة انما تفرق في قوله
قوله كزوج وعم تسمى ناقصة في فواصلها انما تسمى عادة في قوله باليتيمين تسمى لهما
بالدرة اليتيم التي لا تفرق لهما في الفرائض للاب والابن في الفرائض مسئلة بذكر
فيها نصفان بالفرض فقط الا انهما من المسائل في قوله كام وعم تسمى ناقصة قوله كاخين لام
واخيه لابي وهي عادة في قوله كزوج وابن وعم هي ناقصة قوله السن في حق السين والنون والوك
الطريق هي كون الزوج من اربعة طريفة مذكورة عند احسابه في نكاحه الكسور وهي يخرج الكسر
المفرد سميه الا النصف فيخرج اثنان فالزوج سميه الاربعة فهي خرجة قوله تسلم من اخلا
في القسمة هذا بنا على ان النسوة الناظر في اسلك التصحيح فيها تسلم وفي بعض النسخ في اسلك
التصحيح فيها واقسام وهي صحيحة ايضا اربع اقسام معي بين الورثة على ما سياتي في قوله
الظلم على الاصول السبعة المتفق عليها واما الاصلان المختلف فيهما فلهما في قوله عليها
ولا يكونان الا في اب والجد والاختوة وهي الثمانية عشر والثلثون فاما الثمانية عشر
فاصلها كل مسئلة فيها سدرس وتلك ما بقي وما بقي كام وجد وخمس اخوة للبون اولاب
للام السدرس ثلاثة والجد تلك الباقي خمسة والاختوة الباقي عشرة لكل واحد اثنان وانما
الستة والثلاثون فاصل كل مسئلة فيها ربع وسدرس وتلك ما بقي وما بقي كزوجات وام
وجد وبسبعة اخوة لغيرهم في قوله للزوجات الاربعة تسعة واللام السدرس ستة والجد تلك الباقي
سبعة والاختوة الباقي وهذا اربعة عشر لكل واحد اثنان قوله كام وعين اصلها ثلاثة في قوله
كزوج وثلاث بنين اصلها اربعة قوله وثلاث زوجات وام وخمس اعمام اصلها اثنا عشر
قوله وكام الارامل وتقدم انما جدتان وثلاث زوجات واربعة اخوات لام وثلاث اخوات
لابوين اولاب قوله ثلث بالثمانية عشرية وبالدينارية الصغرى كما سبقت قوله وان تترك
السهم وتسمى الحظ والنصيب قوله فانت الحاذق ان العارفين المتفق (والحكم يقال
حذفته بالكسر اي عرفته واتقنته ويقال حذق النحل بالغتم والكسر حذقا وهذا
حذاقته حكمه قوله ودع عنك الجد والجد عطف المراد عطف تفسير واجد ال مقابل الحجة
بالحجة والمجادلة المناظرة والمخاصمة والمذموم الجد ال اجل المخالفة واما الجد ال لظلم
الحق فهو محمود والمكر انه تفسير قال القرطبي في تفسير الصحاح ما ربه اماره مراء

جملة

جاءته الا وهو المراء احاديث كثيرة قد اجمع من المراءات قوله وهو طلب لغة ام لا
الحاصل ان للعلم في النظر في النظر اول بين الروس والسهم وهذا لا يكون الا بالتوافق او
التباين فقط ولا ياتي في فيه التداخل ولا التماثل لان المراءات اذا وجدت بين الروس
والسهم كانت مستقلة واما التداخل فان كانت الروس داخل في السهم فبني
ايضا وان كانت السهم داخل في الروس فالنظر بالمواصفة او كمن التداخل فلذلك
كان النظر بين الروس والسهم بالتوافق والتباين فقط وهذا هو الذي كلام
الناظر فيه هنا واما النظر الثاني فانه يكون بين الروس بعضها مع بعضها وسياتي
في كلام الناظر ان يكون بالنسب الاربعة وسياتي بيانها قوله فجمع من الثلاث لانها
حاصلة من ضرب خمسة فوستة للجدات واحد وخمس بخمس لكل واحدة واحد
للاخوة للام اثنان وخمس بعشرة لكل واحد اثنان وللعمام ثلاثة وخمس بخمس
لكل واحد ثلاثة قوله صحت من سجمانية وطسبين لانه تقرب الروس بعضها بعض
يصل مائة وخمس وعشرون تقرب فواصلها ستة فيصل ما ذكر قوله تقرب من خمسة
عشر وهذا مثال للماءول فيه قوله تقرب من تسعة للام ثلاثة وللعمام ستة قوله
تقرب من خمسة وثلاثين للزوجات خمسة عشر قاعية من ضرب ثلاثة وخمس والاختوات
عشرون قاعية من ضرب اربعة وخمس لكل واحدة واحد قوله فانما في الحكم عند التما
اي بالنسبة الواقعة بين المكتبتين عند الفرضين محصورة في اربعة اقسام وهي
التماثل والتداخل والتوافق والتباين كما سياتي في كلامه قوله يعرفها الماهر في الاحكام
اي الحاذق في الاحكام الفرضية واحسابية فانها اصل كبير في الفرائض قوله من بعده
مناسب اي من بعده في الذكر بعد مناسب قوله العارفين العالم بالاعمال احسابية
والفرضية قوله بان انكسر علمي كل من فريقين او اكثر اشار اي ان المراد من الاجتهاد
الاثنان فاكثر قوله علمي فريقين في الاكثر علمي فريقين وفريقين وثلاثة متفق
عليه واما علمي اربعة فعندنا كالحنفية والحنابلة خلافا للمالكية لان اجادات عند
لا ينكسر علمي من فريقتين وذلك لان الانكسار علمي اربع فرق لا يكون الا في اثنين
عشر واربعة وعشرين والاربع عند الاجدات والسدرس من هذين الاصلين الذي
هو نصيبها منقسم علمي من فتامل قوله وحفظت عدد الفريق الذي يابن سها

اللوكة

ووفق الفریق الذي واقعته سهامه هذه حاله من احوال الثلاثة واما الاحوال الباقية اذا وافق
الفریقان السهام او بايناه واذا ضربت هذه الثلاثة فاربعة وهي الواقعة بين الروس وحصل
اثناعشر صورة واذا نظرت الاحوال وعدده كانت اربعة وعشرين وقسم على ذلك الاكسار
على ثلاثة واربعه قسوم وخمسة احوال الخمسة اعلم ان هذا امثال التباين الروس السهام
فيها مع تماثل الروس فيهما قسوم اربعة وعشرين على هذا امثال التباين في
فریق آخر مع تماثل الروس اصلا ورد اقوام وكام وعشرة احوال وخمسة عشر على هذا
مثال للتوافق مع التماثل قسوم الاكسار من اربعه احوال قسوم وقسمان من اربعة وعشرين
لكن الاولي مثال لتوافق الروس السهام في فریقين وتباينه في فریق آخر مع تماثل الروس
فيها والثانية مثال لتوافق الروس السهام في الفریقين مع تماثل الروس فيهما قسوم
والتوافق فيها كما بين المحفوظين باخمس لكن الاولي فيها تباين الروس السهام في الفریقين
والثانية تباين في فریقين وتوافق في آخر والثالثة كذلك والرابعة توافق في الفریقين قسوم
من مائة وعشرين النما قايتم من ضرب ثلاثين في ستة قسوم وتصيح من ستة وثلاثين لكن الاولي
مثال للتباين بين الروس والسهام وكذلك بين الروس وتسمى جميع النما عمدا التباين وكذا
على مسئلة عمدا التباين والثانية مثال التباين كل فریق سهامه وموافقه الآخر والثالثة
كذلك والرابعة مثال للتوافق بين الروس والسهام في الفریقين قسوم وتصيح من ثلاثين
الاجزاء سهام خمسة تضرب في اصلا ستة يحصل ما ذكر وهذا في الاكسار على ثلاثة
فرق وهذا المثال لتباين الروس السهام في الجميع مع تماثل الروس كذلك قسوم للتداخل
بين الروس بعضها وبعض واما بين الروس والسهام فتباين في الجميع قسوم وتصيح
سهام كل من الصورتين ثلاثون لكنهما صما لانها عمدا التباين والثانية فيها التباين
بين الروس والسهام على فریقين والتوافق في فریق فتامل قسوم التماثل المحفوظات
اي من الروس واما بين الروس والسهام فتوافق في فریقين وتباين في فریقين مثال
قسوم التباين المحفوظة من الروس واما بين الروس والسهام فتباين في فریقين
وتوافق في فریقين قسوم وجزء سهام مائة واربعون لانها حاصلة من ضرب اربعة
في خمسة والحاصل تسعة قسوم وتصيح من ثلاثة الاف وسبع مائة وعشرين لانها حاصلة
من ضرب مائة واربعين في تسعة وعشرين قسوم الجزء يضم اجميم في معناها احوال قسوم

والفصيح

والفصيح منه اي البليغ فيما اخبره بالفهم فصاحة صافضيه اي بليغا وسكت عن قوله والتاها
ومعناه التصانيف قال القطبي الكداهنة والادهان المصانعة وقيل داهنت بمعنى وارت والاهنت
بمعنى غسست **باب المكناسيات** قسوم في الاصطلاح اي اصطلاح الفرضيين ولما شرفا
فرفع حكم شرعي بالبيات آخر قوله انتسخت بالثانية اي وعكسه قسوم الازالة والنقل
الواو بمعنى او وكذا يطلق على التغيير قسوم قد حكم به الفرضيون اي والحساب قسوم هديج
هذه جملة دعائية معتدلة بين الفعل ومفعول قوله علانية اي جهر اقول رتبة فعل
اي منزلة وفعل من قسوم فعل الرجل فضلا صار في الفعل وفعلية ضد النقص وقوله
شامخة اي مرتفعة عالية قال القطبي في مختصر المعاصم شمع الرجل شمعوا رقع والثل
بانفه تكبر واللف ارتفع كبر او نوى شمع وجبال شواخ قسوم صحت فيهما اي في اذا
كان هناك عشرة بنين او بنت وخمسة احوال الزوج او الاب قوله لكل ابن منهم اي من
الاولي والبنيت خمسة طوي في الثانية قوله مات الزوج عن بنت وخمسة احوال هذه
مسئلة من المسائل المتقدمة والثانية التي سكت عنها هنا اذا مات الزوج
عن عشرة بنين وكذلك تصيح من ستين كما سبق قوله واضرب لكل من احوال سهامها
طوكلا يضرب لكل ابن من العشرة في المثال الذي سكت عنه هنا قسوم لم يذكر
سوي ما اذا مات ميتان فولي من فيه اختصار ايضا في ما ذكره حال من احوال اربعة
وهي ما اذا مات شخصان فقط او اكثر امكن الاختصار قبل العمل ام لا ومن اراد بقية
الاحوال فعليه بالمبسوطات قوله ونحوه نذكرها اي آخر ما ذكره ثلاثة احوال خمسة
وهي مبنية على اربعة اعداد المكناسية الهندسية التي نسبة اولها الى الثانية
كنسبة كالشها اليها اربعها ثلثان واربعه وثلاثة وسته وهي اصل كبير في
استخراج المجهولات والضابط هناك انك متى جربت احد الوسيطين فاضرب به احد
الطرفين في الآخر واقسم على احد الوسيطين المعلوم في المجهول فاذا ضربت
الاشئ في الستة حصل اثناعشر فان قسمتها على اربعة خرج ثلاثة او علمت
الثلاثة خرج اربعة وان ضربت بالاربعه في الثلاثة خرج اثناعشر فان قسمتها
على الاثنى خرج ستة وان قسمتها على الستة خرج اثنان فتامل **باب**
ميراث الخنثى الممسك لما انزل الكلام على الارث المحقق وما يتبعه بشرح الارث

اللوكة

بالتقدير والاحتياط وهو انواعها ان ينبغي كموضع الترجمة ان يقول ذو تقدم الجواب عنه
 عند قوله اسباب الميراث فتأمل قوله له العاقل ان من الذكور البيضتين والته النساء
 قوله والغرض انه منسك وهو مختصر في ارجوحات البنوة والاذوة والعمومة والاولاد
 ختم صحيح بين الاشكال المراد كون ظاهر الاشكال اير باقيا عليه اشكال لم يتضح بذكورة
 والابانولة واختم ما خوذ من الانتفاء وهو التثنية والتكسرة من قولهم ختم الطعام
 اذا انسل امره فلم يخلص طعمه والاشكال ما خوذ من منسك الامر بشكلا واشكل التيسر
 قوله حفظ جواب الامر قوله بالقسملة والتيسير اير التوضيح وتوضيح الشئ بحق
 القسمة المبين ومعناها اير قسمة الحق الواضحة الظاهرة قوله اذا مات انسان عبر به
 الانبياء الذكور والانثى واختم الاصل عنهما قوله من ذكورة اختم في هويان للاضر
 ومعاملة بالاطر هو المعتمد من مذهبا واما عند غيرنا ففيه طرق تطالب من المطولات
 قوله بتقدير ذكورة اختم لا اسارا في ان الطريق علي مذهبا في حساب مسائل الخنا
 ان تصح المسألة بتقدير ذكورة اختم فقط وبتقدير انوثته فقط ثم نظرت في المسائلين
 بالنسب الارب وحصل اقل عدد ينقسم علي كل من المسائلتين بالتقديرين فما كان فيهما
 الجامعة فاقسمها علي كل من اختم وبقيته الورثة وانظر اقل النصيبين لكل منهما
 فادفعه له ويوقف المشكوك فيه اير البياض والاصل في المثال الذي ذكره بتقدير
 ذكورة اختم تكون المسألة من اثنين لكل منهما واحد وبتقدير انوثته تكون المسألة
 من ثلاثة وبين الثلاثة والاثنين تباين فالجامعة لها ستة فان قسمتها علي مسئلة
 الذكورية فان لكل ثلاثة وان قسمتها علي مسئلة الانوثة كان للختم اثنان والذكر
 المحقق اربعة فالاضر في حق اختم انوثته فيعطى اثنين والاضر في حق الابن ذكورة
 اختم فيعطى ثلاثة ويبقى السادس واحد يوقف فان اوقف بالذكورة اخذه وان اوقف
 بالانوثة اخذه الابن الواضح وان لم يتضح يوقف اير ان يصطحا قوله فللزوجة الثمن
 وهو ثلاثة لان المسئلة من اربعة وعشرين والام السادس وهو اربعة كذلك قوله
 والختم الثلث الباقي وهو ستة الاكثا قوله وكلام منسك الباقي وهو ثمانية ونسب قوله
 ويوقف سدس الباقي وهو ثلاثة الاسدسا قوله فمسئلة ذكورة من ثمانية واربعين لان
 الباقي بعد فطر الزوجة والام سبعة عشر علي اثنين التي تقسم عليهما واكتنبا تباينها

فاضرب

فاضربه الاثني في اصلها اربعة وعشرين يحصل ثمانية واربعون قوله ومسئلة انوثة
 من اثنين وسبعين لانك تقربه الثلاثة عدد الروس في اصلها اربعة وعشرين يحصل
 ما ذكر قوله والجامعة لهما مائة واربعون والآن تلك ثمن الثمانية والاربعين
 اثنان وتلك ثمن الاثني والسبعين ثلثه فاذا ضربت تلك ثمن احداهما في كامل
 الاضرب يحصل ما ذكره فاذا قسمت هذه الجامعة علي مسئلة الذكورة حصل كل من
 الثمانية والاربعين ثلاثة وان قسمتها علي مسئلة الانوثة حصل لكل واحد اثنان
 قوله للزوجة ثمانية عشر اير مطلقا لان لهما من مسئلة الذكورة ستة مضروبة في ثلاثة
 عدد حاصل لكل واحد من الجامعة فلها ما ذكره ولها من مسئلة الانوثة تسعة مضروبة
 في الاثني احاصلة من قسمة الجامعة عليهما فتأمل قوله والام اربعة وعشرون علي
 التقديرين لان لهما من مسئلة الذكورة ثمانية وثلاثة ولها من مسئلة الانوثة اثنان
 عشرين في اثنين اربعة وعشرين فهما لم يختلف حالهما في التقديرين قوله والختم
 بتقدير انوثته فله ما ذكر لان له من الواحد وخمسين سبعة عشر مضروبة في اثنين
 اربعة وثلاثين قوله وللابن احد وخمسة بتقدير ذكورة اختم اير لان له من مسئلة
 الذكورة سبعة عشر مضروبة في ثلاثة باحد وخمسين قوله والموثوقين بينهما سبعة
 عشر ان اتمم اختم بالذكورة اخذها او بالانوثة فهي للذكر والوقف حتى يصطحا
 فتأمل قوله واحكم علي الكفوق وحكم اختم اير كحكمه من المعاملة بالاضر من تقدير
 حياته او موته قوله اير ان يظهر حاله من موت او حياة قوله او يحكم قاض بموته
 اجتهادا فينزل وقت حكمه منزلة موته قوله ونصيب الاطراف والارواح ان كان
 لام فهو فرض له وان كان لغيره فهو بالتصميم لتبني ما تقدم فيما اذا كان
 الكفوق وارثا فان كان موروثا فيوقف ما له جميعه اير فهو من موته بينة او حكم
 القاضي بموته اجتهادا عند معنى مدة لا يعيش مثله اليها غالبا والراجح عندنا
 انها لا تقدر بجهة بل باعتبار غلبة الله باجتهاد القاضي قوله فان جعل من حكمه
 حكم الكفوق اسارا اير ان فالنظم مضافا محذوف والاصل وهكذا احكم حل ذوات الحمل
 قوله اير في جميع هذه الصور فاقول لو كان انفصاله متباينة علي انه
 توجب الغرة عنه فقط دون الكفوق الاجل فهو دل ببقية الورثة وكان كالحكم بالنسبة



بالنسبة لذلك ايضا **بارميزان الغرق** قوله كان ينبغي ان تقدم اجوابه عنه قوله
 وان بيت قال العلم الموتة فما ريف احسنها ان يقال حقيقة الموت عدم الحياة عما من شأنه
 الحياة فدخل الاستعارة في الجادات قولا او حادث اي نازل يقال حدث الشئ حدثنا وحدثنا
 نزل وحادث في كل علم الناظر صفة لموصوفه محذوف اي امر حادثي قوله عم الجوع اي من القوم
 المذكورين بقوله كالحرق مثال الامر الحادث النازل بهم قوله وعدم اي الموت بما ذكر قوله
 كأنهم اجانب اي بالنسب بينهم مما يقتضي الارق قوله بان علم احدهما في هذا تصور لما دخل
 تحت قول الناظر ولم يكن يعلم عين السابق فعليه ثلاثة صور للتواريف فيها بينهم وهي
 صورتان سياطيات وقول الكه وخبر ما اذا علم في قوله سبق اليعينه اي ولم يسه
 روال الشك والافيق فغلا المر فتامل قوله فلا يرت واحد منهم من الاضرب اجماعا فيما
 اذا علمت المعية واما في صورتين قبلها ففيها خلاف بين الامة يطلب من المطلات
 والارج عندنا الاتوارف مطلقا قوله لانه شرط الارق تقدم الكلام على الشرط عند التكم
 على الاسباب وان كان يعلم اكثرها من هنا قوله لوجه الثمن فهي من كمانية لزوجة
 واحد ولينته اربعة ولعه التلاك الباقية قوله لبنتيه التلاك فهي من ثلاثة لبنتيه
 اثنتان ولعم واحد قوله وقالوا اي بصيغة التبرير اشارة الى انه لم يقبل به
 لاجل قوله وقال جماعة من اهل اللغة القوم لخوافيه نظر لانه القاطن في مختصر
 الصحاح وقال القوم الرجال دون النساء وبما دخل النسافيه على وجه التبع او فقال
 قوله والهدم بالرجال الساكنة اي مع فتح السا قوله الفعل من قومه هدمت البنيات
 هدمما اسقطته قوله وفتح الدال اي مع فتح الهاء قوله اسم للبناء الهدوم وفتح
 الصحاح للقطر الهدم بالفتح اي ما تهدم من جوارب البير فسقط فيها هذا خاص
 والاول اعم وهو كرادنها واما الهدم بكسر الهمزة فهو الثوب البالي قوله الحرق بكسر
 الحاء المهملة وفتح الراء النار هذا ضبط الكرمه الله وقال غيره بفتح الحاء والراء يدل
 لهذا اما قاله ابن الاثير في النهاية فحدث الغنج دخل مكة وعلمه عمامة سودا حرقانية
 قال الزمخشري في الحرقانية هي التي على كون ما احرقته النار كانها مضمومة بزيادة
 الالف والنون اي الحرق بفتح الحاء والراء يقال الحرق بالنار والحرق معا هو
 وقال فيها ايضا حرق النار بالتحريك لهما وقد يستعملان **لوفائفة** نسكت ان

عن معنى الغرق واكراد الغرق في اماكن الغرق بكسر الراء كما هو في الشعر
 غرقا بفتحها فهو غرق وغارق وغرقه بتسديد الراء المفتوحة في الماء غرقه
 فيه فهو مغرق وغرقين قوله السديد بالسين المهملة اي الصواب يقال
 سد الشئ سدا اذا كان صطبا واسد الرجل بالصواب فقول او فعل
 ورجل مسدد موفقا للصواب وقوله بعد الصاب اي الكسب غير الغرض
 عطف تفسير فقوله الك حشوليس في عمله لما علمت فتامل قوله اي عمدا
 كثيرا تاما لا واحد على النعمة واجب اي ياب عليه ثواب الواجب اذا تلفظ
 بالجمع به او نواه قوله التوازي بالمشناة فوق قوله والغفر المستر هو الامر
 في تفسيره ويطلق الغفر على عدم الكواخذة وانه لم يستره عنه وعلى محو
 من الصحيفة فتامل قوله جمع عيب اي وهو النقص فهو افضل الصلابة
 التي بافعال التفضيل ووصف الآك والاصحابه باوصاف اشارة الى ان
 هذا الرقن مما ذكره اول الكتاب لسلكه مرتبة الشريفة قوله من الصفوة اي
 فابدت التلهطاء واصلة المستغفر قوله والكرم بفتح الكاف وهو اجواد
 واجامع لانواع الخير والشرف والفضائل والصفوة قوله انا العاقب فلانني
 بعدد ويقال العاقب والعقوب الذي خلف من كان قبله **تتمت** نسكت
 الك عن تفسير المناقب وهي جمع مستقبلة وهي ضد المكملية وجعلها مثالب
 وهي العيوب وقوله الاضيار جمع خير يشدد ويخفف من خير ضد الشر
 والاضيار خلاف الاشرار واخير الفاضل من كل شئ والابرار جمع بر يقال
 بررت فلانا بالاسرار بفتح الباء وضم الراء فانا برت به فقال ابن الاثير
 في النهاية برير فهو بار وجمعه بريرة وجمع البرابر وهو كثر اباخض
 بالاوليا والزهاد والهاد وهو وهذا اخر ما يسر الله لنا جمعه غنم وفضل وكسبه
 وصله الله علي سيدنا محمد محمد وعلي الله وصحبه اجمعين ومحمد بن الحسين
 في من كتابها النفس ولنفع المسلمين لير اخطايا المسلمين محمد الجمال
 قيل ظهر انيسر لتسع عن اخلاص من شوال في علم الله في اعم
 الذي اسيلك بجاه امصطفى صلى الله عليه وسلم انفق عني ما شغل قلبه والمسلمين



١١١ = ٩٩